الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2016

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2016

الموضـــوع

العلاقة بين عجز الموازنة العامة و ميزان المدفوعات

- دراسة حالة الجزائر(2000-2016) -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالبة

▪ شاوش نصيرة

إشراف الأستاذ:

▪ دردوري لحسن

http://www.univ-biskra.dz

السنة الجامعية : 2016-2017

إهـــــــداء

إنه لمن الجميل أن يجني المرء ثمار كده وتعبه، وإنه لمن الأجمل منه أن يهديه بحب وبكل فخر واعتزاز لأغلى واعز إنسانين في الدنيا.

إلى من تطلعا لنجاحي بنظرات الأمل والإصرار، إلى من أرجو من الله أن يمد في عمرهما ليريا ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار.

إلى ينابيع الدعاء وسر النجاح، إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، برا بهما،

و وفاءا لهما

واعترافا بجميلهما، والتماسا لرضائهما، وتقديرا وعرفانا لمقامهما

إلى سندي وقوتي بعد الله، إلى ينابيع الصدق و الوفاء، إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء ، أبناؤهم وبناتهم

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى كل الزملاء المقتصدين ونواب المقتصدين دفعة 2017/2016 ملحقة بسكرة

إلى الورود التي بعبيرها تعطر حياتي : راوية زوايد،سليمة زياني

إلى كل من كان عونا لنا وسندا في إنجاز هذا العمل

تشكرات

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

الحمد لله الذي لا يستفتح بأفضل من اسمه كلام، ولا يستنجح بأفضل من صنعه مرام، اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى، ولك الحمد على كل حال.

بمنتهى الامتنان والعرفان بالجميل، ومن ابسط الواجبات عليا أن أتقدم بشكري وتقديري الكبير إلى أستاذي الكريم " بن عبيد فريد " الذي شرفني بقبوله الإشراف على المذكرة، والذي لمست عنده كل العناية والاهتمام، إذ لم يبخل عني بنصائحه القيمة وتوجيهاته النيرة، جزاه الله خير جزاء.

عرفاني الأكيد وامتناني إلى كل زملائي وإلى كل أساتذتي وإلى كل من أمدني بالمساعدة لإنجاز هذا العمل واخص بالذكر: شاوش نصيرة ،قبيل رشيدة

الملخـــــــــص:

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة من أكبر المشكلات التي تعاني منها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، والذي ينجم عن النفقات العامة المتزايدة والتي تفوق قيمة الإيرادات العامة. وقد أصبح تحقيق التوازن الداخلي (توازن الموازنة العامة) غاية تبذل كل الدول كل مجهوداتها للوصول إليه، بما أن هذا التوازن مقترن بتحقيق توازن آخر وهو التوازن الخارجي(توازن ميزان المدفوعات)، وذلك بغية تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

ولقد حاولت الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بانعكاسات عجز الموازنة العامة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016).

حيث أنه ونتيجة للأحداث التي عرفتها الجزائر ، وخاصة في ظل قيامها بالمشاريع التنموية من خلال برامج التنمية، أدى هذا إلى اتساع النفقات العامة بشكل سريع يفوق الإيرادات العامة والتي تعتمد على العوائد النفطية، كما أن التغيرات التي عرفتها أسعار البترول كان من شأنها التأثير في الصادرات ومن ثم التأثير على الإيرادات المتأتية منها.

ولمعرفة طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات قمنا بتتبع مسار رصيد كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، لنتوصل في النهاية إلى أن هناك علاقة مزدوجة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وذلك يعود إلى ارتباط الإيرادات العامة للدولة بالصادرات، وأيضا ارتباط الإنفاق الحكومي بالواردات وفي الأخير استنتجنا أن هناك علاقة مزدوجة الاتجاه بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

Résumé :

Le problème du déficit budgétaire des plus grands problèmes que la plupart des pays souffrent , développés et en développement, qui est causée par les dépenses publiques ont augmenté, ce qui dépasse la valeur des recettes publiques

Il est devenu la réalisation de l'équilibre interne (le solde budgétaire général) jusqu'à ce que tous les pays font tous leurs efforts pour atteindre, comme cet équilibre est associé à une autre enquête, un équilibre de la balance extérieure (le solde de la balance des paiements), afin d'atteindre l'équilibre macro-économique.

L'étude a tenté de résoudre le problème lié aux conséquences du déficit budgétaire sur la balance des paiements de l'Algérie au cours de la période (2000-2016).

Comme il est le résultat des événements vécus par l'Algérie, en particulier à la lumière de ses projets de développement à travers des programmes de développement, ce qui a conduit à l'expansion des dépenses publiques rapidement que les recettes publiques, qui dépendent des revenus du pétrole, et les changements vécus par les prix du pétrole était susceptible d'affecter l'exportation et et l'impact sur les revenus tirés de leur par.

Pour connaître la nature de la relation entre le déficit budgétaire et la balance des paiements, nous suivons l'équilibre à la fois du budget général et la balance des paiements chemin pour atteindre à la fin qu'il y a une double relation entre le budget général de déficit et la balance des paiements, en raison du public des recettes d'état de liaison des exportations, ainsi que les dépenses publiques liées aux importations le dernier nous concluons qu'il ya une relation à double sens entre le déficit budgétaire et la balance des paiements.

Abstract:

The problem of the general budget deficit is one of the biggest problems experienced by most countries, both developed and developing countries, which result from increased public expenditure, which exceeds the value of public revenues. The internal balance (balance of the budget) has become a goal for all States to make every effort to reach it, since this balance is linked to achieving another balance, the external balance (balance of payments balance), in order to achieve macroeconomic balance.

The study attempted to address the problems related to the effects of the general budget deficit on the Algerian balance of payments during the period 2000-2016.

As a result of the events that Algeria experienced, especially in the context of its development projects through development programs, this led to the expansion of public expenditure faster than the general revenues, which depend on the oil revenues, and the changes in oil prices were affecting the exports and And then affect their revenues.

In order to determine the nature of the relationship between the budget deficit and the balance of payments, we have tracked the balance of payments and balance of payments. Finally, we find that there is a double relationship between the budget deficit and the balance of payments due to the correlation between public revenues and exports. The latter concluded that there is a two-way relationship between the budget deficit and the balance of payments.

المصطلحات الهامة في البحث:

الموازنة العامة: عبارة عن وثيقة مالية توضع فيها إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات العامة لفترة زمنية مستقبلية.

النفقات العامة: هي عبارة عن مبالغ نقدية تدفعها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لتحقيق منفعة عامة.

الإيرادات العامة: هي عبارة عن موارد مالية تحصلها الدولة من الأشخاص المعنويين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

عجز الموازنة العامة: هو الفارق السلبي الموجود بين النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث تكون فيه النفقات تفوق الإيرادات العامة.

ميزان المدفوعات: هو ذلك البيان الذي تسجل فيه كل المعاملات التي قامت بها الدولة مع العامة الخارجي خلال مدة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة.

الميزان التجاري: هو الحساب الذي يتم فيه تسجيل كل حركة للسلع والخدمات من وإلى الدولة.

فهرس المحتويـــات:

الإهداء..... I.

التشكرات..... II.

الملخص باللغة العربية..... III.

الملخص باللغة الفرنسية..... IV.

الملخص باللغة الإنجليزية..... V.

المصطلحات الهامة في البحث..... VI.

فهرس المحتويات..... VII.

فهرس الجداول..... XIV.

فهرس الأشكال..... XV.

المقدمة العامة(أ- و)

طرح الإشكالية.....(ب)

فرضيات البحث.....(ب)

أهداف البحث.....(ب)

أسباب إختيار الموضوع.....(ج)

أهمية البحث.....(ج)

المنهج المتبع في البحث.....(ج)

تحديد إطار البحث.....(ج)

الدراسات السابقة.....(هـ)

خطة وهيكل البحث.....(و)

الفصل الأول: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة(02-55)

تمهيد.....(02)

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.....(03)

المطلب الأول:مفهوم الموازنة العامة.....(03)

الفرع الأول:تعريف الموازنة العامة وخصائصها.....(03)

الفرع الثاني: التفرقة بين الموازنة العامة وغيرها من الوثائق المالية.....(05)

الفرع الثالث: أهمية الموازنة العامة.....(06)

المطلب الثاني: تطور مفهوم الموازنة العامة وتقسيماتها.....(07)

الفرع الأول: نشأة الموازنة العامة وتطور مفهوم0ها.....(07)

الفرع الثاني: تقسيمات الموازنة العامة .....(09)

المطلب الثالث:مبادئ الموازنة العامة ودورتها.....(17)

الفرع الأول : مبادئ الموازنة العامة.....(17)

الفرع الثاني:دورة الموازنة العامة.....(22)

المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة.....(28)

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة.....(28)

الفرع الاول: تعريف عجز الموازنة العامة وأنواعه .....(29)

الفرع الثاني: أسباب حدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة.....(31)

المطلب الثاني: مخاطر العجز في الموازنة العامة وطرق علاجه.....(34)

الفرع الأول: مخاطر العجز في الموازنة العامة.....(34)
الفرع الثاني: طرق علاج العجز في الموازنة العامة.....(39)
المبحث الثالث: مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة.....(43)
المطلب الأول:المصادر الجبائية.....(44)
الفرع الأول: مفهوم الضرائب.....(44)
الفرع الثاني:آثار تمويل العجز بالضرائب على الاقتصاد.....(47)
المطلب الثاني: المصادر الإئتمانية.....(47)
الفرع الأول:مفهوم القروض العامة.....(48)
الفرع الثاني:آثار تمويل العجز بالقروض على الاقتصاد.....(49)
المطلب الثالث: الإصدار النقدي الجديد(التمويل التضخمي).....(51)
الفرع الأول: مفهوم الإصدار النقدي الجديد.....(51)
الفرع الثاني:آثار تمويل العجز بالإصدار النقدي على الاقتصاد.....(53)
خلاصة الفصل.....(55)
الفصل الثاني: ميزان المدفوعات وتأثره بعجز الموازنة العامة (57-88)
تمهيد.....(57)
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.....(57)
المطلب الأول:مفهوم ميزان المدفوعات.....(57)
الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات.....(57)
الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات ووظائفه.....(58)
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات والمؤشرات التي يمكن استخراجها منه..(60)

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.....(60)

الفرع الثاني: المؤشرات التي يمكن استخراجها من ميزان المدفوعات.....(61)

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات وطريقة القيد فيه.....(62)

الفرع الأول: مكونات ميزان المدفوعات وعناصره.....(62)

الفرع الثاني: طريقة القيد في ميزان المدفوعات.....(69)

المبحث الثاني:التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات.....(71)

المطلب الأول:التوازن في ميزان المدفوعات.....(71)

الفرع الأول: التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.....(71)

الفرع الثاني: التوازن الثنائي و التوازن المتعدد الأطراف.....(72)

المطلب الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات.....(72)

الفرع الأول: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات.....(73)

الفرع الثاني: أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات.....(74)

المطلب الثالث: طرق معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات.....(75)

الفرع الأول: التصحيح عن طريق آلية السوق.....(75)

الفرع الثاني: التصحيح عن طريق تدخل السلطات الحكومية.....(80)

المبحث الثالث: علاقة عجز الموازنة العامة بميزان المدفوعات.....(81)

المطلب الأول: العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات.....(82)

الفرع الأول: تفسير العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات.....(82)

الفرع الثاني: تفسير العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات رياضيا.....(84)

المطلب الثاني: العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في اقتصاد نفطي.....(85)

الفرع الأول: واقع عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في اقتصاد نفطي.....(85)

الفرع الثاني: اتجاه العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات.....(86)

خلاصة الفصل.....(88)

الفصل الثالث:عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2016) (90-126)

تمهيد.....(90)

المبحث الأول: نظرة عامة حول الموازنة العامة للدولة في الجزائر.....(91)

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر.....(91)

الفرع الأول:تعريف الموازنة العامة في الجزائر.....(91)

الفرع الثاني:القوانين التي تنظم الموازنة العامة للدولة في الجزائر.....(92)

المطلب الثاني: مبادئ ودورة الموازنة العامة للدولة في الجزائر.....(93)

الفرع الأول: مبادئ الموازنة العامة للدولة في الجزائر.....(93)

الفرع الثاني: دورة الموازنة العامة للدولة في الجزائر.....(96)

المطلب الثالث: تبويب النفقات والإيرادات في الموازنة العامة للدولة في الجزائر.....(98)

الفرع الأول: تبويب النفقات للدولة في الجزائر.....(99)

الفرع الثاني: تبويب الإيرادات للدولة في الجزائر.....(100)

المبحث الثاني:تحليل تطور بنود الموازنة العامة للدولة في الجزائر.....(101)

المطلب الأول: تطور رصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008).....(101)

الفرع الأول: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008).....(101)

الفرع الثاني: تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008).....(104)

الفرع الثالث: مسار رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008).....(105)
المطلب الثاني: تطور رصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة(2009-2013).....(106)
الفرع الأول: تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة(2009-2013).....(106)
الفرع الثاني: تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة(2009-2013).....(107)
الفرع الثالث: مسار رصيد الموازنة العامة خلال الفترة(2009-2013).....(108)
المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة(2014-2016).....(109)
الفرع الأول: تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة(2014-2016).....(109)
الفرع الثاني: تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة(2014-2016).....(110)
الفرع الثالث: رصيد الموازنة العامة خلال الفترة(2014-2016).....(111)
المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2016).....(112)
المطلب الأول: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2016).....(112)
الفرع الأول: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2008).....(113)
الفرع الأول: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2009-2013).....(114)
الفرع الأول: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2014-2015).....(115)
المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2016).....(115)
الفرع الأول: عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2008).....(115)
الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2009-2013).....(116)

الفرع الثالث: عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2014-2016).....(117)

المطلب الثالث: الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة(2000-2016).....(118)

الفرع الأول: الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة(2000-2008).....(118)

الفرع الثاني: الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة(2009-2013).....(121)

الفرع الثالث: الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة(2014-2016).....(123)

خلاصة الفصل.....(126)

الخاتمة العامة (129-132)

الخلاصة العامة.....(129)

نتائج البحث.....(129)

نتائج اختبار الفرضيات.....(131)

التوصيات.....(131)

آفاق البحث.....(132)

قائمة المراجع.....(134)

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	هيكـــــل ميزان المدفوعـــــــــات	66
02	التبادل بالمقابل أي تسديد الصادرات بالواردات	70
03	تسديد الصادرات بقروض قصيرة الاجل	70
04	العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات	87
05	تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة(2000-2008)	103
06	تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة(2000-2008)	104
07	رصيد الموازنة العمومية خلال الفترة(2000-2008)	106
08	تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة(2009-2013)	107
09	تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة(2009-2013)	108
10	رصيد الموازنة العمومية خلال الفترة(2009-2013)	109
11	تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة(2014-2016)	110
12	تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة(2014-2016)	111
13	رصيد الموازنة العمومية خلال الفترة(2014-2016)	112
14	تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2008)	113
15	تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2009-2013)	114
16	تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2014-2016)	115
17	رصيد كلا من الموازنة العمومية وميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2008)	116
18	رصيد كلا من الموازنة العمومية وميزان المدفوعات خلال الفترة(2008-2013)	117
19	رصيد كلا من الموازنة العمومية وميزان المدفوعات خلال الفترة(2014-2016)	117
20	الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري(2000-2008)	119
21	الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري(2009-2013)	121
22	الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري(2014-2016)	124

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مقارنة بين مختلف أنواع الموازنات	16
02	سلسلة الآثار المترتبة عن العجز حسب آلية التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكية	77
03	سلسلة الآثار المترتبة عن الفائض حسب آلية التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكية	77

المقدمة العامة

تجمع كل الدول في تسيير نشاطها المالي على وضع خطة محددة وبصورة واضحة ودقيقة، تضم جميع نفقات الحكومة وجميع إيراداتها، وذلك في بيان موحد يتضمن تقدير تفصيلي لإيرادات الدولة ونفقاتها لفترة زمنية مستقبلية يطلق عليه بـ" **الموازنة العامة**".

وتعتبر الموازنة العامة بمثابة الوثيقة الأساسية لدراسة علم المالية العامة لأية دولة من الدول مهما كان نظامها السياسي. وشكل الحكومة الموجودة فيها، فهي المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة.

وبما أن الموازنة ليست معزولة عن طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة فقد تتعرض للاختلال، ويعد "**عجز الموازنة العامة**" هو السمة التي تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وهو من المواضيع التي أثارت جدلا كبيرا ، حيث تعددت حوله النقاشات وتباينت حوله الآراء.هذا فيما يخص التوازن الداخلي.

أما فما يخص التوازن الخارجي الذي تسعى كل الدول لتحقيقه، فإن ذلك يستوجب عليها إعداد بيان تسجل فيه جميع المعاملات القائمة بينها وبين العالم الخارجي.حيث تقوم كل دولة بإحصاء كل تعاملاتها في سجل شامل يسمى بـ"**ميزان المدفوعات**"،الذي يعد النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، فهو يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية عالميا.

وعلى الصعيد الكلي تعد معالجة الاختلالات الاقتصادية مسألة في غاية الأهمية لأي دولة سواء فيما يخص التوازن الداخلي (الموازنة العامة) أو التوازن الخارجي(ميزان المدفوعات)، حيث تعد دراسة مؤشرات كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات كشفا حقيقيا لمسار الأداء الاقتصادي لكل بلد، حيث يمكن أن تؤثر الإيرادات والنفقات على الصادرات والواردات أو العكس، وذلك راجع إلى أن عوائد الصادرات تشكل النسبة الأهم في هيكلة الموازنة العامة.

والجزائر كغيرها من البلدان النامية تعاني من اختلالات كلية، وذلك نتيجة لاعتمادها على مصدر وحيد في صادراتها وهو البترول وارتباطها بشكل كبير بأسعاره، حيث انه ومع ظهور بوادر تحسن المؤشرات الكلية بارتفاع أسعار البترول اتبعت الجزائر سياسة الانتعاش والتي تجسدت في القيام بالعديد من البرامج التنموية التي تهدف من ورائها إلى رفع معدلات النمو وهذا ما أدى إلى ارتفاع الإنفاق العام بنوعيه إضافة إلى الأثر الكبير الذي يخلفه تراجع أسعار البترول إلى يومنا هذا، مما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة مع عجز في ميزان المدفوعات.

وقد استحوذت دراسة العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات في منظومة الاقتصاد الكلي من خلال معرفة الفائض والعجز على مكانة كبيرة في الدراسات الاقتصادية ، لذا سعت هذه الدراسة لتناول العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات (الميزان التجاري على وجه الخصوص) في الاقتصاد الجزائري، كونه اقتصاد مفتوح تشكل العائدات النفطية المكون الأساسي لكل من صادرات وإيرادات الدولة.

I. إشكالية البحث:

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

- ما هي انعكاسات عجز الموازنة العامة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016)؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية هي:

1- ما المقصود بعجز الموازنة العامة للدولة؟ وكيف يتم تمويله؟.

2- ما طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات؟.

3- كيف يتجاوب ميزان المدفوعات مع عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)؟.

II.فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

1- عجز الموازنة العامة يعبر عن الزيادة الكبيرة في النفقات العامة، يتم تمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد.

2- هناك علاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وبالضبط الميزان التجاري .

3- في الجزائر يتجاوب ميزان المدفوعات مع عجز الموازنة العامة خلال الفترة(2000-2016) من خلال ارتباط الموازنة العامة بعوائد الصادرات.

III.أهداف البحث:

نهدف من خلال دراستنا إلى:

1- التعرف على أسباب عجز الموازنة العامة وأنواعه ، ومصادر تمويله.

2- التعرف على بنية الموازنة العامة للدولة في الجزائر.

3- تحليل تطورات رصيد الموازنة العامة خلال الفترة(2000-2016)

4- تحليل تطور هيكل الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)

5- مقارنة رصيد كلا من الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2016) لتحديد العلاقة الموجودة بينهما.

IV.أسباب اختيار البحث:

ترجع أسباب اختيار البحث إلى:

1- الرغبة في دراسة موضوع حديث تظهر آثاره على المجتمع الجزائري

2- محاولة التعرف على كل جوانب موضوع الموازنة العامة

3- محاولة معرفة واقع الموازنة العامة في الجزائر

4- إيجاد العلاقة التي تربط الموازنة العامة بميزان المدفوعات

V.أهمية البحث:

نهدف من خلال دراستنا إلى التعرف على عجز الموازنة العامة من خلال دراسة الأسباب المؤدية له، وأنواعه والمصادر التي تموله، إضافة إلى التعرف على بنية الموازنة العامة للدولة في الجزائر ، وتحليل تطورات رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2016) ، وأيضا تحليل تطور هيكل الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، ومقارنة رصيد كلا من الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة واستنتاج العلاقة الموجودة بينهما.

VI. المنهج المعتمد في البحث:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي الذي استخدمناه في المعالجة النظرية للدراسة، وأيضا المنهج التاريخي في سرد التطورات التاريخية للظاهرة محل الدراسة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والإحصائيات المتحصل عليها لدراسة التطورات الإحصائية للظاهرة.

VII. تحديد إطار البحث:

تم إسقاط الدراسة على الجزائر نتيجة للتطورات التي عرفتها الجزائر كما أنها الأقرب للتوصل للدراسة التطبيقية والحصول على المعلومات الكافية.

وقد تم اختيار الفترة 2000-2016 وهي الفترة التي قامت بها الجزائر بمختلف برامج التنمية وذلك سعيا للإصلاح الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الجزائري عالميا، كذلك خلال هذه الفترة عرفت الجزائر تغيرات كبيرة في أسعار البترول التي لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة .

VIII. الدراسات السابقة:

للقيام بدراستنا قمنا بالإستناد على مجموعة من الدراسات السابقة وهي:

– الدراسة الأولى: دراسة مفتاح فاطمة،**تحديث النظام الميزاني في الجزائر**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، 2011/2010،هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تحقيق الجزائر للإصلاح الميزاني ،حيث توصلت الدراسة إلى :

*يساهم النظام الميزاني بدرجة كبيرة في تحقيق السياسات العمومية خاصة وان التوجهات الحديثة للميزانية العامة تولي أهمية كبيرة لربط الميزانية العامة بتحقيق أهداف معينة.

*إجماع المنظمات والهيئات الدولية حول ضرورة تطوير أساليب ونظم الموازنة العامة ودعمها من خلال التوصيات والمطالبات التي تصدرها.

*تسعى الجزائر من خلال مشروع تحديث نظام الميزانية إلى الوصول إلى العقلانية والشفافية في تسيير النفقة العمومية.

– الدراسة الثانية: دراسة أولاد العيد سعد،**ترشيد سياسة الإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة–حالة الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل هادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3 ، 2013/2012،هدفت الدراسة إلى تحليل محتوى سياسة الموازنة خاصة في شقها المتعلق بالإنفاق في الجزائر، وتم التوصل إلى:

*إن ترشيد الإنفاق يكون لا يكون ذي جدوى كبيرة إلا إذا تم التغلب على المشاكل التي واجهت ولاتزال تواجه القطاع الإنتاجي.

*بهدف ترشيد الإنفاق لا يكون ذي جدوى كبيرة إلا إذا تم تغطية النفقات الجارية بالجباية العادية وهي النقطة التي تعاني منها الموازنة العامة بالجزائر.

*بما ان إيرادات الموازنة العامة تمثل الوجه الآخر للنفقات العامة فإنه يجب مواصلة العمل على فك ارتباط هذه الموازنة بالجباية النفطية.

– الدراسة الثالثة: دراسة موساوي وردة،**عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة(1990–2010)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، جامعة الدكتور بحي فارس المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2013/2012،هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين عجز الموازنة وميزان المدفوعات ، وتوصلت الدراسة إلى:

*إن حدوث عجز في الموازنة العامة يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري وفائض في حساب رأس المال إذا ما كانت رؤوس الأموال الأجنبية تستجيب بسرعة فائقة للتغيرات في أسعار الفائدة.

*أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تمكين الجزائر من تحقيق موارد مالية معتبرة مكنتها من تطبيق سياسة مالية توسعية .

*إن زيادة التدخل والانفتاح الاقتصادي للدولة أدى إلى زيادة تبعيتها للتغيرات الخارجية لأسعار البترول.

– الدراسة الرابعة: دراسة دردوري لحسن،**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر –تونس**،أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، 2013 /2014،هدفت الدراسة إلى تحليل مسار سياسة الميزانية في الجزائر وتونس ، وتم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، وتوصلت الدراسة إلى أن:

*تعتبر عشرية الثمانينيات نقطة تغير للسياسة الميزانية في الجزائر وتونس بعد انفجار أزمة المديونية وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

*من خلال التصحيحات التي قامت بها تونس والجزائر انخفضت نسبة نمو الانفاق العام خلال مرحلة الإصلاحات بنسب متفاوتة.

*يختلف العجز الموازني في الجزائر وتونس وذلك بسبب اختلاف طبيعة وهيكل الإيرادات من جهة والسياسة الإنفاقية من جهة أخرى.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أن دراستنا أحدث وأشمل حيث أنها درست العلاقة بين عجز الموازنة العامة و وضعية ميزان المدفوعات تم فيها التطرق إلى الموازنة العامة بكل مفاهيمها وأيضا عجز الموازنة العامة وأيضا تناولنا ميزان المدفوعات وتأثره بعجز الموازنة العامة وكان إسقاط الدراسة على الجزائر وحددنا الفترة من 2000 إلى 2016 بما أن هذه الفترة هي الفترة الأحدث والتي عرفت تطورات كبيرة على مستوى الاقتصاد

الجزائري بداية من القيام ببرامج الإصلاح وبعدها قيام الأزمة المالية العالمية 2008 ووصولا إلى التراجع الحاد الذي عرفه سعر البترول في الأسواق العالمية.

IX.خطة وهيكل البحث:

جاءت دراستنا بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة في ثلاث فصول كما يلي:

- **الفصل الأول** : تحت عنوان الإطار النظري لعجز الموازنة العامة وقسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية الموازنة العامة وفي المبحث الثاني ماهية عجز الموازنة العامة وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى مصادر تمويل عجز الموازنة العامة.

- **الفصل الثاني** تحت عنوان ميزان المدفوعات وتأثره بعجز الموازنة العامة،قسمناه إلى ثلاث مباحث ففي المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية ميزان المدفوعات وفي المبحث الثاني التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وتطرقنا في المبحث الثالث إلى علاقة عجز الموازنة العامة بميزان المدفوعات .

- **الفصل الثالث** تحت عنوان عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2016) وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول نظرة عامة حول الموازنة العامة للدولة في الجزائر وفي المبحث الثاني تحليل تطور بنود الموازنة العامة للدولة في الجزائر وفي المبحث الثالث تطرقنا عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2016).

الفصل الأول:

الإطار النظري لعجز الموازنة العامة

تمهيد:

يرتكز اقتصاد أي دولة على مجموعة من الوثائق المالية التي تظهر مدى قوته ومكانته في العالم،ومن بين هذه الوثائق أو السجلات نجد الموازنة العامة التي تعدها الدولة والتي تمثل مدى سيطرتها على القطاع الداخلي لها. والموازنة تمثل الوثيقة الأساسية لدراسة جانب هام من الدراسات المالية والاقتصادية الكلية وذلك نظرا لتطور حجم الموازنة العامة من جهة ولزيادة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى التوازن الاقتصادي و الاجتماعي من جهة أخرى.

والموازنة العامة كغيرها من الوثائق المالية لا تخلو من النقائص والاختلالات التي تعيق تسييرها ولا تعد حالة الفائض فيها خطرا بقدر ما تسببه حالة العجز التي تعد من أهم المشكلات التي تتعرض لها الدول إما بصورة عادية أو متعمدة حيث أن الدول تتعمد إحداث عجز في الموازنة العامة لتحل مشكل أخرى.وللإحاطة بجميع جوانب موضوع عجز الموازنة العامة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول:ماهية الموازنة العامة

المبحث الثاني:ماهية عجز الموازنة العامة

المبحث الثالث: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة

المبحث الأول : ماهية الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة من الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدولة بشكل كبير فهي المرآة العاكسة لوضعية الدولة ونظرا لأهمية موضوع الموازنة لابد من التطرق لها بشيء من التفصيل.

المطلب الأول : مفهوم الموازنة العامة

تقوم كل دولة بتبويب مجموع ما تملكه وما ترغب في الحصول عليه في بيان واحد يسمى بالموازنة العامة،التي تعتبر من السجلات المهمة التي تعدها الدولة .

وللتعرف على هذه الأخيرة سوف نتطرق لها بنوع من التفصيل في هذا المبحث.

الفرع الأول : تعريف الموازنة العامة وخصائصها

لقد تعددت تعاريف الموازنة العامة بناءا على توجهات وأراء المفكرين الاقتصاديين، وكل تعريف يحمل في طياته خصائص تتسم بها بحيث تمكننا من تمييزها عن غيرها من الوثائق الأخرى .

أولا: تعريف الموازنة العامة

يعرف البعض الموازنة العامة بأنها:"وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة ، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة".[1]

الموازنة هي:" صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق."[2]

الموازنة العامة عبارة عن" وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام أما الأهداف فتعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية محددة مقبلة، أما الأرقام فتعبر عما تعتزم الدولة إنفاقه على هذه الأهداف. وما تتوقع تحصيله من موارد من مختلف مصادر الإيراد خلال الفترة الزمنية المنوه عنها والتي تحدد عادة بسنة"[3]

---

[1] محرزي محمد عباس، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط5 ،2012،ص 317.

[2] العصفور محمد شاكر،"**أصول الموازنة العامة**"،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2008، ص03.

[3] الفار مصطفى،"**الإدارة المالية العامة**"،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان ،2008،ص 120.

الموازنة هي"برنامج مالي سنوي يعرض على السلطة التنظيمية لإقراره، ويحتوي على تقدير لمصروفات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"[1]

إذن الموازنة العامة عبارة عن وثيقة مالية يتم فيها تقدير الإيرادات التي سيتم تحصيلها والنفقات التي سيتم صرفها خلال سنة مقبلة عادة ما تكون سنة.

ثانيا: خصائص الموازنة العامة

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد أبرز الملامح الرئيسية للموازنة العامة والتي تتمثل في :[2]

-الموازنة العامة هي مجموعة من الإجراءات المالية والإدارية التي تتخذها الدولة في بداية فترة زمنية تمكنها من تنفيذ السياسة المالية للدولة.

-إن الموازنة العامة هي تقدير حجم النفقات والإيرادات العامة خلال فترة مقبلة.

-إن الموازنة العامة تشريع قانوني تجيزه السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية بالقيام بعمليات الإنفاق المختلفة بما تتطلبه من ضرورة تدبير الأموال اللازمة لذلك.

كما يمكن تحديد خصائص أخرى للموازنة منها:[3]

-**أنها خطة مالية**:فهي تعكس برامج الدولة على الصعيد المالي وتترجم المشروعات العمة إلى أرقام يمكن تنفيذها.

- **أنها تتعلق بالمستقبل** : فهي تعد في العادة من اجل توقع إيرادات ونفقات الدولة المقبلة ، وعادة ما تتعلق هذه التوقعات بسنة قادمة.

- **لابد من إجازتها من قبل السلطة التشريعية:** ومفهوم الإجازة يرتبط بمفهوم مشاركة الأمة في تحديد وسائل ونوعية وكمية تحقيق الإيرادات اللازمة لتنفيذ خطة الدولة.

---

[1] المعارك محمد عبد العزيز و شقيق علي،"**أصول وقواعد الموازنة العامة**"،جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع،المملكة العربية السعودية،2003،ص 06.

[2] عبد الغفور إبراهيم احمد،"**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"،دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن ،2013،ص 257.

[3] سمحان حسين محمد وآخرون، "**المالية العامة (من منظور إسلامي)**،" دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،ط2،2014،ص ص 165- 166.

– **أنها هادفة :** فللموازنة أهداف اقتصادية تتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والوصول إلى مستوى التشغيل الأمثل والحد من المشاكل الاقتصادية كالتضخم والكساد والبطالة.كما أن لها أهدافا اجتماعية تتمثل في إعادة توزيع الدخل وضبط الإنفاق والاستهلاك.

الفرع الثاني : التفرقة بين الموازنة العامة وغيرها من الوثائق المالية

تختلف الموازنة العامة عن غيرها من الوثائق المالية التي تختلط بها ولذا يتطلب الأمر توضيحا لذلك الاختلاف

أولا:الموازنة العامة وميزانية المشروعات

تقوم المشروعات الخاصة والعامة بعمل ميزانياتها السنوية وهي عبارة عن حساب لموجودات ومطلوبات المشروع في تاريخ معين نتيجة لعملياتها التي تمت في فترة سابقة وفقا لقواعد يهتم بها علم المحاسبة، أما الموازنة العامة فتختلف عن ميزانية المشروعات كونها تتعلق بفترة مستقبلية وأنها لا تعطي تقييما لموجودات ومطلوبات الدولة في تاريخ معين وإنما فقط تقدير لبيان الإنفاق والإيراد خلال فترة قادمة ويشترط لنفاذها موافقة السلطة التشريعية.[1]

ثانيا: الموازنة العامة والميزانية القومية والحسابات القومية

يقصد بالميزانية القومية التقديرات الكمية المتوقعة لنشاط الاقتصاد القومي (القطاع العام والخاص) خلال سنة مقبلة، أما الموازنة العامة فهي تقدير لنشاط الدولة المالي فقط، وهناك علاقة وثيقة بين المفهومين لأن الموازنة العامة هي جزء من الموازنة القومية. أما الحسابات القومية فيقتصد بها الدراسة الكمية للنشاط الاقتصادي القومي خلال سنة ماضية، أي حسابات الدخل القومي وتكوينه وتداوله وتوزيعه.[2]

ثالثا:الموازنة العامة والحساب الختامي

الموازنة باعتبارها نظرة توقعية لفترة مستقبلية، تختلف بذلك عن الحساب الختامي. فبينما تحتوي الموازنة على تقديرات للنفقات و الإيرادات تتعلق بفترة مقبلة تتحقق أو لا تتحقق، فإن الحساب الختامي للموازنة عبارة عن بيان للنفقات والإيرادات التي أنفقت وحصلت فعلا عن فترة سابقة. وبعبارة موجزة، إذا كانت الموازنة نظرة توقعية إلى فترة قادمة فإن الحساب الختامي للموازنة هو نظرة تسجيلية عن مدة ماضية.[3]

---

[1] العلي عادل فليح،"**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان ،2007،ص ص 507– 508.

[2] العبيدي سعيد علي ،"**اقتصاديات المالية العامة**"،دار دجلة ناشرون وموزعون،عمان، 2007، ص 187.

[3] تاشد سوزي عدلي،"**المالية العامة النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة**"،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003،ص 274

رابعا:الموازنة العامة وميزان المدفوعات

نجد أن ميزان المدفوعات يختص بتسجيل قيمة ما للبلد من ديون بذمة الدول الأخرى وما عليها تجاهه نتيجة لحركة الأموال بمختلف اتجاهاتها ووجوهها خلال سنة واحدة منصرمة، كما انه سجل لا يحتاج لإذن وأرقامه فعلية ومحتواه وأغراضه تختلف عن الموازنة العامة التي تعرض الإيرادات والنفقات لسنة قادمة بشكل تقديري، وتصدر بعد أن يصادق عليها البرلمان حاملة في طياتها أهدافا واسعة.[1]

الفرع الثالث: أهمية الموازنة العامة

تكمن أهمية الموازنة العامة في ما يلي :[2]

1- أداة تخطيط وتنبؤ بحجم النشاط الحكومي في الأجل القصير وتحديدا في السنة القادمة، وما تنوي الحكومة تنفيذه من سياسات مختلفة في الفترة المقبلة .

فبالنسبة للسلطة التنفيذية فإن الموازنة العامة تعتبر خطة عمل للوزارات والمصالح الحكومية التي تتكون منها السلطة التنفيذية للسنة المالية القادمة،وهي تتضمن الخدمات التي ستقدمها للمواطنين والمشاريع التي ستنفذها الأجهزة الحكومي، كما أنها توفر الأموال اللازمة لسير العمل في الجهاز الحكومي ،وهي تساعد في إحلال أسلوب التخطيط السليم في القيام بالعمل في الأجهزة الحكومية بدلا من الأسلوب العشوائي غير المنظم ، والموازنة العامة يمكن استخدامها كأداة لتوجيه السياسة الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة عن طريق تشجيع النشاط الاقتصادي في مجالات معينة ومنها الإعانات والتسهيلات أو الحد منها في مجالات أخرى عن طريق فرض الضرائب والرسوم.

2- يمكن استخدام الموازنة العامة لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلاد كالكساد الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة والتضخم.

3- تساعد السلطة التشريعية على تحديد مدى التزام السلطة التنفيذية بدوائرها المختلفة بأصول وقواعد الموازنة العامة.

فبالنسبة للسلطة التشريعية فإنها تنظر للموازنة العامة على أنها وسيلة لممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، فالموازنة لابد أن تعرض على السلطة التشريعية لإجازتها قبل بدء السلطة التنفيذية في تنفيذها، وتستطيع السلطة التشريعية أثناء مناقشة الموازنة العامة أن تعدل أرقام الاعتمادات المالية المطلوبة من قبل السلطة التنفيذية وبهذا فإنها تؤثر على السلطة التنفيذية وعلى سياستها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية

[1] الداودي زينب كريم،" **دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة**"،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،دار نيبور للطباعة للنشر والتوزيع ،العراق ،2013،ص 56

[2] العصفور محمد شاكر،مرجع سابق،ص ص 06 -07.

والتعليمية والعسكرية بواسطة تعديل الاعتمادات المالية لمطلوبة لتنفيذ تلك السياسات وتمتد رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية أثناء تنفيذ الموازنة بواسطة طلب معلومات عن سير التنفيذ في الموازنة وعدم الموافقة على كل الاعتمادات إلا ضمن القواعد والحدود التي وضعتها السلطة التشريعية أما رقابة السلطة التشريعية بعد انتهاء تنفيذ الموازنة العامة فتكون بواسطة اعتماد الحساب المالي.

4- بالنسبة لأهمية الموازنة العامة بالنسبة للمواطنين فهي تتضمن البرنامج الاجتماعي والاقتصادي الذي تنوي الحكومة تنفيذه خلال السنة المالية المقبلة والموازنة تساعد في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين .

5- تساعد الموازنة العامة على معرفة حجم وعدد برامج الإنفاق الحكومي وتوزيعاتها بين المناطق الجغرافية المختلفة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي يمكن معرفة مؤشرات عن حجم عن حجم النمو الاقتصادي في القطاعات المختلفة (زراعة/صناعة/خدمات...الخ) والنمو الاقتصادي في المناطق الجغرافية المختلفة

6- يمكن إعداد العديد من أشكال الموازنات العامة بحيث يعكس كل منها قدرة أكبر على تحقيق وظيفة معينة- كوظيفة الرقابة الحسابية (ميزانية البنود والاعتمادات) والرقابة التقييمية – التي تشمل تقييم الأداء للوحدات الحكومية (الموازنة الصفرية)،وظيفة التخطيط والتنبؤ وترشيد الإنفاق العام (موازنة التخطيط والبرمجة)....الخ.

7- وبصفة عامة فإن أهمية الموازنة العامة تكمن في ارتباطها الوثيق بالاقتصاد القومي وتحقيقها لأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي لم تعد مجرد تقدير لنفقات الدولة وإيراداتها.[1]

المطلب الثاني:تطور مفهوم الموازنة العامة و تقسيماتها

لقد ارتبط مفهوم ومضمون المالية العامة للدولة بتطور مفهوم علم المالية العامة ، والذي ارتبط بدوره بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول : نشأة الموازنة العامة وتطور مفهومها

تعود الأصول التاريخية للموازنة العامة إلى عرف تاريخي تطلب ضرورة الموافقة المسبقة للشعب على كيفية جباية إيرادات الدولة، وكيفية إنفاق ما تم تحصيله من إيرادات على أوجه ومجالات وبرامج إنفاقية محددة.

أولا : نشأة الموازنة العمومية

في العصور القديمة لم تكن مالية الدولة منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم، فقد كانت تختلط ماليتهما معا حيث ينفق الملك أو الحاكم على الدولة كما ينفق على أسرته.

وتعتبر فكرة إعداد موازنة نفقات وإيرادات الدولة عن فترة مقبلة وبالصورة التي هي عليها حاليا فكرة حديثة العهد إذ يرجع تاريخها إلى عام1628 في انجلترا عندما أصبحت ضرورة اعتماد الإيرادات والمصروفات من السلطة

[1] خصاونة محمد،"**المالية العامة النظرية والتطبيق**"،دار المنهاج للنشر والتوزيع،عمان،2015،ص ص 157- 158

التشريعية (ممثلو الشعب)،والإذن للملك "شارل الأول" في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة،وإلى سنة 1789 في فرنسا.

وقد تطورت فكرة الموازنة العامة من خلال تقرير مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من السلطة التشريعية (نواب الأمة). وبعد ذلك طالب النواب بضرورة الرقابة على كيفية إنفاق حصيلة الضرائب(المال العام). ومناقشة الفكرة تدريجيا بحيث أصبح من حق نواب الأمة مناقشة كافة الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة، ومن ثم الرقابة المستمرة على المال العام. [1]

ثانيا : تطور مفهوم الموازنة العامة

تطور مفهوم الموازنة من الموازنة المالية إلى الموازنة الدورية ثم إلى الموازنة الإنسانية أخيرا إلى الموازنة القومية أو الاقتصادية.

1. الموازنة المالية

للموازنة في الأصل طابع مالي فحسب، تحدد نفقاتها استنادا لحاجات الدولة السياسية والإدارية، وتستدرك الإيرادات لتغطية النفقات المتمثلة بالدفاع والأمن والعدل. أي أن الموازنة المالية لا ترمي إلى التأثير . إن همها الأول هو تعادل النفقات مع الإيرادات في إطار السنة المالية في ظل موازنة مالية محتفظة بطابعها المالي البحت لمدة طويلة من الزمن. إلى أن اتجهت الدول ناحية التدخل في حياة الأمة، وتوجيه نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية. عندها أخذت الموازنة تفقد طابعها المالي لتكسب خصائص اقتصادية واجتماعية، وهكذا برزت الموازنة القومية أو الاقتصادية.

2. الموازنة الدورية

يتجاذب الاقتصاد عدد من التقلبات الاقتصادية، منها التقلبات غير العادية التي تحدث نادرا، كانحباس المطر عند المواسم الزراعية، أو حدوث فيض كبير في الإنتاج يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الأسعار، أو اكتشاف آلات فنية من شانها مضاعفة الإنتاج والحلول محل اليد العاملة، ومنها الحركات العادية من موسمية ودورية ولعل أهم الحركات الاقتصادية أثرا هي الحركات الدورية.التي تتميز بكونها تتعاقب في فترات معينة تتراوح بين سبع سنوات وإحدى عشر سنة، وتتألف من ثلاث مراحل: ازدهار – أزمة– انحطاط

وتختلف الموازنة الدورية عن الموازنة المالية بالأمرين التاليين:

الأول : أن الموازنة الدورية توضع لفترة من الزمن تتناول عدة سنوات في حين أن الموازنة المالية توضع لسنة واحدة.

[1] الوادي محمود حسين،"**مبادئ المالية العامة**"،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن،2015 ،ص141.

الثاني : أن الموازنة المالية تتوازن في نطاق السنة المالية الواحدة، في حين أن الموازنة الدورية يمكن أن تشير إلى فائض في بعض السنوات وإلى عجز في البعض الآخر على أن تتوازن في نهاية الدورة الاقتصادية.

3. الموازنة الإنسانية

نشأت في انجلترا على يد اللورد(وليم بفردج) واضع تصميم الضمان الاجتماعي في انجلترا ومؤلف كتاب (العمل للجميع في مجتمع حر) الذي يرمي إلى محاربة البطالة في المجتمع. ويتم ذلك بأن تزيد الدولة نفقاتها إلى الحد الذي يؤمن العمل للجميع. أما الغاية من هذه الموازنة فهي إسعاد الإنسان ومعالجة أمراض المجتمع ولاسيما البطالة وإيجاد العمل للجميع.

4. الموازنة القومية أو الاقتصادية

تختلف الموازنة القومية أو الاقتصادية عن الموازنات السابقة الذكر، بأنها موازنة الأمة بكاملها في حين أن الموازنات الأخرى هي موازنات الأشخاص المعنويين التابعين للقطاع العام وموازنات الأفراد. وهي مجرد تقدير لإيرادات والنفقات بدون أن يحتاج هذا التقدير إلى تصديق السلطة التشريعية والإذن بالجباية والإنفاق.

وبتعبير أخر، إن موازنة الدولة هي جزء من الموازنة القومية أو الاقتصادية كما أن المحاسبة العامة هي جزء من المحاسبة الوطنية.[1]

الفرع الثاني: تقسيمات الموازنة العامة

يمكن تقسيم الموازنة العامة إلى عدة أنواع من الموازنات يختلف مجال تطبيقها من دولة إلى أخرى وفقا للنظام السياسي والإيديولوجية المطبقة، كما تطبق وفقا لأولويات محددة وفقا لكل نظام، ويمكن شرح وتحليل ذلك على النحو التالي:

أولا: موازنة الأداء

هي أول أنواع الموازنة التي استخدمتها انجلترا وما زالت تستخدم في الدول النامية مثل العراق والأردن ولبنان.

1- تعريفها :

تعرف موازنة الأداء بأنها" الطريقة التي يتم فيها حصر جميع إيرادات الدولة ونفقاتها بشكل مفصل والحصول على اعتمادات من قبل السلطة التشريعية لتتم الرقابة على أية تجاوزات لم تعتمد."[2]

[1] المرجع السابق، ص ص 37- 38.

[2] الزبيدي عبد الباسط علي جاسم،**"المالية العامة والموازنة العامة والرقابة على تنفيذها(دراسة مقارنة)"**،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2015، ص158.

2- مزايا وعيوب موازنة الآداء:

يمكن تقسيمها إلى:

من أهم مميزات موازنة الآداء نجد: [1]

- وجود نماذج وتعليمات واضحة تساعد على تجميع البيانات.
- سهولة الإعداد عند تقدير الاحتياجات لكل جهة حكومية.
- سهولة إحكام الرقابة عند الصرف من الأموال العامة.
- سهولة إجراء المقارنات بين إيرادات ونفقات السنة السابقة.

ما يعاب على هذا النوع من الموازنة: [2]

- عدم وضوح الأهداف التي ترصد لها الإعتمادات.
- عدم ارتباطها بشكل دائم بالخطط التنموية للدولة.
- عدم القدرة على قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية.
- قلة المرونة عند التنفيذ، لأن الإعتمادات مرصودة لبنود محددة فقط.

3- تبويب موازنة البنود:

هناك عدة طرق تستخدم لتصنيفات موازنة البنود وهي:

3-1- طرق تصنيف نفقات موازنة البنود:

هناك أكثر من طريقة يمكن استخدامها في تصنيف نفقات الموازنة وهي: [3]

- التصنيف الإداري: وهو بتوزيع الموارد المالية المخصصة للنشاط الحكومي على الوحدات الإدارية الحكومية بحيث يخصص لكل وزارة أو مؤسسة جانب من الموارد بناءا على أولويات الإنفاق وحاجة هذه الوحدة الإدارية.
- التصنيف النوعي: ويعتمد هذا التصنيف على نوع النفقة والغرض منها ويتم تجميع النفقات المتشابهة وفقا للغرض منها في مجموعات رئيسية موحدة.
- التصنيف الوظيفي: وهذه الطريقة تتم تبعا لوظائف الحكومة الرئيسية وإظهارها في مجموعات تهدف إلى نفس الغرض ذات الطبيعة الاقتصادية أو الاجتماعية الواحدة.
- التصنيف الاقتصادي: وتصنف النفقات وفقا لطبيعتها الاقتصادية وإظهارها في مجموعات مستقلة والتي تهدف إلى استقرار الأسعار وتوزيع الدخل .

---

[1] علام احمد عبد السميع، "**الميزانية العامة المفاهيم التحليل الاقتصادي والتطبيق**"، مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية ،2012،ص 285.

[2] الزبيدي عبد الباسط علي جاسم، مرجع سابق،ص 161.

[3] المرجع سابق،ص ص 161 -162.

-التصنيف الإقليمي: وتكون بفصل النفقات والإيرادات للإدارة المركزية ووضعها في مجموعات مستقلة وتوزع على إدارات الحكم المحلي لأقاليم الدولة وبحسب التوزيع السكاني أو مساحة الإقليم في الدولة.

3-1- طرق تصنيف إيرادات الموازنة:

هناك أكثر من طريقة يمكن استخدامها في تصنيف إيرادات الموازنة وهذه التصنيفات هي:

-التصنيف الاقتصادي: حيث تنقسم الإيرادات إلى إيرادات جارية ورأسمالية.

-التصنيف الضريبي: تنقسم الإيرادات إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية.

-تصنف الإيرادات إلى إيرادات سيادية وخدمية.

-تصنف الإيرادات وفقا لمصدرها أي الجهات التي ستتحصل منها الإيرادات.

ثانيا :موازنة البرامج والأداء

إن نقطة التحول في أهداف الموازنة العامة من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء بدأت حين ظهر من ينادي بضرورة إدخال أساليب الإدارة العلمية الحديثة في مجال الإدارة الحكومية للتأكد من قيامها بتنفيذ ما يعهد إليها من واجبات بكفاءة وفعالية وفق الخطة المعتمدة من قبل الحكومة.[1]

1- تعريفها:

يمكن تعريف موازنة البرامج والأداء وفق تعريف لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها: "عبارة عن مجموعة من الأساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ هذه الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، ومقارنة هذه الأهداف وفق الوقت، المبالغ، ساعات العمل والمواد".[2]

2- مزايا موازنة البرامج والأداء:

إن سبب نجاح موازنة البرامج والأداء في أغلب البلدان التي أخذت بهذا النوع راجع للمزايا التالية:[3]

- سهولة تحديد الأهداف العامة للدولة وقياس مدى النجاح الذي حققته الدولة للوصول إلى هذا الهدف، مع تسهيل عملية المتابعة والمراقبة مما يؤدي إلى تبسيط اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات أولا بأول.

- تسهل على السلطة التشريعية فهم أعمال السلطة التنفيذية من خلال التقارير التي تطلع عليها.

- تستخدم الموازنة لخدمة خطط التنمية والتخطيط الاقتصادي.

- المرونة في توزيع المخصصات على الأنشطة وبرامج الحكومة وفقا لأهميتها النسبية.

---

[1] الخطيب خالد شحادة و شامية أحمد زهير،"**أسس المالية العامة**"،دار وائل للنشر،عمان،ط2،2005،ص 345.

[2] الخياط عدنان حسين وآخرون،"**اقتصاديات الموازنة العامة**"،دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان، الجزء الأول،2016،ص80.

[3] الزبيدي عبد الباسط علي جاسم، مرجع سابق،ص 165.

3- عيوب موازنة البرامج والأداء:

هناك العديد من العيوب التي تعتري هذه الموازنة منها:[1]

- صعوبة تحديد الأهداف لجميع الأجهزة الحكومية تحديدا دقيقا.
- صعوبة تحديد عوائد بعض البرامج والمشاريع بشكل ملموس.
- ارتفاع تكاليف تطبيقها في بعض الأجهزة الحكومية وخاصة الصغيرة.
- إرسال كميات كبيرة من المعلومات إلى مكتب الموازنة عن البرامج الرئيسية والفرعية والدراسات التي أعدت لها بواسطة الحكومة.
- المبالغة في بيان فوائد ومزايا الدعاية لها وفي بيع فكرتها.
- تتطلب كميات من المعلومات التي تعطل عملية تحليل السياسة العامة.

4- تحضير موازنة البرامج والأداء:

لا تختلف إجراءات إعداد موازنة البرامج والأداء عن الموازنة التقليدية من حيث الدورية، إلا أنها تختلف من حيث أساليب إعداد التقديرات وتوزيعها على الأنشطة الحكومية.لذلك يتطلب تطبيق موازنة البرامج والأداء توافر بعض الأمور أهمها:[2]

4-1- تحديد الأهداف :

حيث يتطلب تحديد الأهداف وترتيبها ضمن سلم أولويات

- تصنيف النفقات على أساس البرامج.
- وضوح كيفية تطبيق موازنة البرامج والأداء لدى القائمين بتطبيقها من خلال معرفتهم بكيفية تحضير وتنفيذ هذه الموازنة.
- تزويد جهة إعداد الموازنة بقائمة توضح جميع النشاطات والخدمات التي تؤديها الحكومة وأجهزتها.

4-2- التدرج التطبيقي:

حيث يكون تطبيقها بشكل متدرج لا دفعة واحدة ويظهر من خلال ذلك أن هناك صعوبات في تطبيق موازنة البرامج والأداء تحدث عند عدم توافر متطلبات تطبيق هذه الموازنة.

[1] علام أحمد عبد السميع،مرجع سابق،ص 292.

[2] الجميل سرمد كوكب،"**الموازنة العامة للدولة**"،دار ابن الأثير للطباعة والنشر،الموصل ،2010،ص 64.

ويأتي على رأس هذه الصعوبات مايلي:[1]

– النقص الكبير في إعداد الموظفين المؤهلين علميا وعمليا اللازمين لإدارة وتنفيذ هذا النوع من الموازنات، إذ تعاني معظم الحكومات من هذه الظاهرة.

– صعوبة قياس العديد من الأنشطة والخدمات الحكومية في صورة وحدات ناتج أو تحديد تكلفة الأمر الذي ينعكس على تحديد وحدات القياس وتحليل الأداء.

– قد يتم قياس تكلفة الأنشطة بالتفصيل دون دراسة مدى مساهمتها في تحقيق أهداف الحكومة ومدى أداء الأنشطة بطريقة مثلى.

ثالثا: موازنة التخطيط والبرمجة

نشأت فكرة موازنة التخطيط والبرمجة بشكل رئيسي إلى تحسين وترشيد عملية اتخاذ القرارات، فيما يتعلق بأفضل الطرق لتوزيع واستخدام الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة بما توفره لواضعي ومقرري السياسة الحكومية .

1– تعريفها:

موازنة التخطيط والبرمجة هي:"الموازنة التي تأخذ في الاعتبار التخطيط الشامل وتبويب اعتماداتها طبقا للوظائف الأساسية وتحديد تكلفة الوظائف أو الأنشطة في الوحدة التنظيمية"[2]

2– خصائص موازنة التخطيط والبرمجة:

من أهم خصائص موزانة التخطيط والبرمجة مايلي:[3]

– تركز موازنة التخطيط والبرمجة على الأهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها عن طريق البرامج والأنشطة الحكومية .

– لا تلتزم هذه الموازنة بقاعدة سنوية الموازنة،إذ أنها ترتبط أساسا بأهداف محددة يتم تحقيقها على مدى يزيد عن السنة.

– يتم تبويب الموازنة طبقا للأهداف العمة التي تحاول الحكومة تحقيقها، مع إظهار البرامج والأنشطة الحكومية كمجرد وسائل لتحقيق الأهداف.

– يتطلب تطبيق هذا النوع من الموازنات أن يكون العاملون بجهاز الموازنة متخصصون في أساليب التخطيط العلمي وطرق التحليل الكمي، وغيرها من العلوم التي لها صلة بالتحليل الاقتصادي والمالي.

– تتدفق قرارات الموازنة العامة تفصيليا من أعلى إلى أسفل فهي تعد أعلى المستويات

---

[1] الخطيب خالد شحادة و شامية أحمد زهير،مرجع سابق،ص352.

[2] لعمارة جمال،"**أساسيات الموازنة العامة للدولة(المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة)**"، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة،2004،ص 210.

[3] الخطيب خالد شحادة و شامية أحمد زهير،مرجع سابق،،ص 356.

3- عيوب موازنة التخطيط والبرمجة:

من أهم الانتقادات والصعوبات مايلي:[1]

- من الصعب إعداد قائمة لها دلالة شاملة لأهداف الحكومة، والتي يمكن الموافقة عليها من كافة الأطراف.

- صعوبة قياس الأهداف، وصعوبة قياس التكاليف والمنافع، إذ يحتاج القياس إلى استخدام أساليب غاية في التعقيد وتعتمد أيضا على دراسات إحصائية، واقتصادية وعلى طرق تحليل المنفعة مع الكلفة.

- صعوبة إقناع الموظفين في الإدارات الحكومية بجدوى وفوائد إدخال موازنة التخطيط والبرمجة في إدارتهم.

- يتطلب الإعداد كميات كبيرة من المعلومات، وهذا يؤدي إلى تعطيل عملية تحليل السياسة العامة، حيث يتعذر على كبار المسؤولين دراسة تلك الكميات من المعلومات.

- تركز على تحديد الأهداف، ولكن لا تحدد الوسائل التي تمكن من تحقيقها.

رابعا: الموازنة الصفرية

1- تعريفها:

عرف مؤتمر الأمم المتحدة موازنة الأساس الصفري بأنها:" نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في البداية وأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق فاعلية."[2]

2- مزايا وعيوب الموازنة الصفرية:

تمثلت أهم مزايا وعيوب الموازنة الصفرية فيما يلي:

2-1- من مزايا الموازنة الصفرية: [3]

- تؤدي إلى اعتماد التخطيط كمرحلة أساسية في إعداد الموازنة وتزيد من مشاركة العاملين في إعدادها مما يخلق روح التعاون بينهم.

- تؤدي إعادة فحص كل الأنشطة على أساس البداية من الصفر ومن ثم تمكن تحديد البرامج التي يجب تنفيذها وتلك التي يجب استبعادها.

- تمكن من تقييم الأنشطة الجارية ومدى إمكانية الاستمرار فيها أو تخفيضها أو إلغائها.

- تمكن من توزيع الموارد وفقا للأولويات العامة.

- تمكن من الأخذ بنظر الاعتبار الوسائل البديلة لأداء العمل نفسه مما يؤدي إلى تحسين عملية التخطيط وإمكانية المفاضلة بين البدائل التي تحقق الأهداف العامة.

---

[1] المرجع السابق،ص 358.

[2] الخياط عدنان حسين وآخرون،مرجع سابق،ص97.

[3] الزبيدي عبد الباسط علي جاسم،مرجع سابق،ص172.

– تمكن من الربط بين التكاليف والفوائد لكل برنامج أو نشاط مما يساعد على التقييم الدقيق لها.

2-2- عيوب الموازنة الصفرية:

بالرغم من أن موازنة الأساس الصفري هي أخر التطورات الحادثة في أساليب إعداد الموازنات، إلا انه وجهت إليها بعض الانتقادات منها:[1]

- نقص المعايير الضرورية لعملية تقييم ومراجعة البرامج الحكومية.
- الارتفاع الكبير في تكاليف تطبيقها، حيث تستلزم تدريبا خاصا ومهارات عالية المستوى للموظفين الذين سوف يتولون تنفيذها.
- أنها لم تكتمل لتصبح نظاما جديدا وبديلا لأنظمة الموازنة الحكومية، لا من حيث هيكلها التنظيمي، ولا من حيث اعتمادها تبويبات معينة خاصة بها.

ورغم هذه السلبيات، فإن موازنة الأساس الصفري هي اتجاه لتطوير نظام الموازنة، يقوي ويدعم الأنظمة الحديثة للموازنة العمومية، وخاصة نظام التخطيط والبرامج والموازنة، وهي أداة غالية الثمن ولكنها مفيدة للتخطيط والتنفيذ غير أن نجاحها يتطلب دعم ومشاركة كبار المديرين في كافة مستويات المنظمة.

خامسا: الموازنة التعاقدية

لقد كانت أول محاولة لتطبيق الموازنة التعاقدية في وزارة المالية النيوزلندية في عام 1996م، هي محاولة إعادة تشكيل الموازنة العامة على أنها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة وبين الحكومة بمعنى أن تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع خاص وعام) بغرض الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب.

1- مزايا الموازنة التعاقدية:

من بين أهم مزايا الموازنة التعاقدية نجد:

– ساعدت على تقديم بعض الحلول التي كانت تواجه الحكومة.

– عملت على إعادة صياغة طرق إعداد الموازنة العامة بشكل يساعد على ربط الموازنة بالخطط التنموية الخماسية للدولة.

– ساعدت على تنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية بكفاءة واقتصادية.

– أدت إلى توصيل المخرجات المتوخاة إلى المواطنين ورشدت الإنفاق.

[1] لعمارة جمال،" **أساسيات الموازنة العامة للدولة(المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة)**"، مرجع سابق، ص 230.

2- عيوب الموازنة التعاقدية :

نظرا لحداثة هذا النموذج فلم تظهر من عيوبه وان كانت الشكوى مستمرة من غياب المعلومات في قطاع الحكومة أو عدم دقتها مثلا أسعار السوق الحالية وعدم وجود دراسات جدوى للمشروعات والبرامج.[1]

و الشكل التالي يوضح الفرق بين تقسيمات الموازنة :

الشكل رقم(01): مقارنة بين مختلف أنواع الموازنات

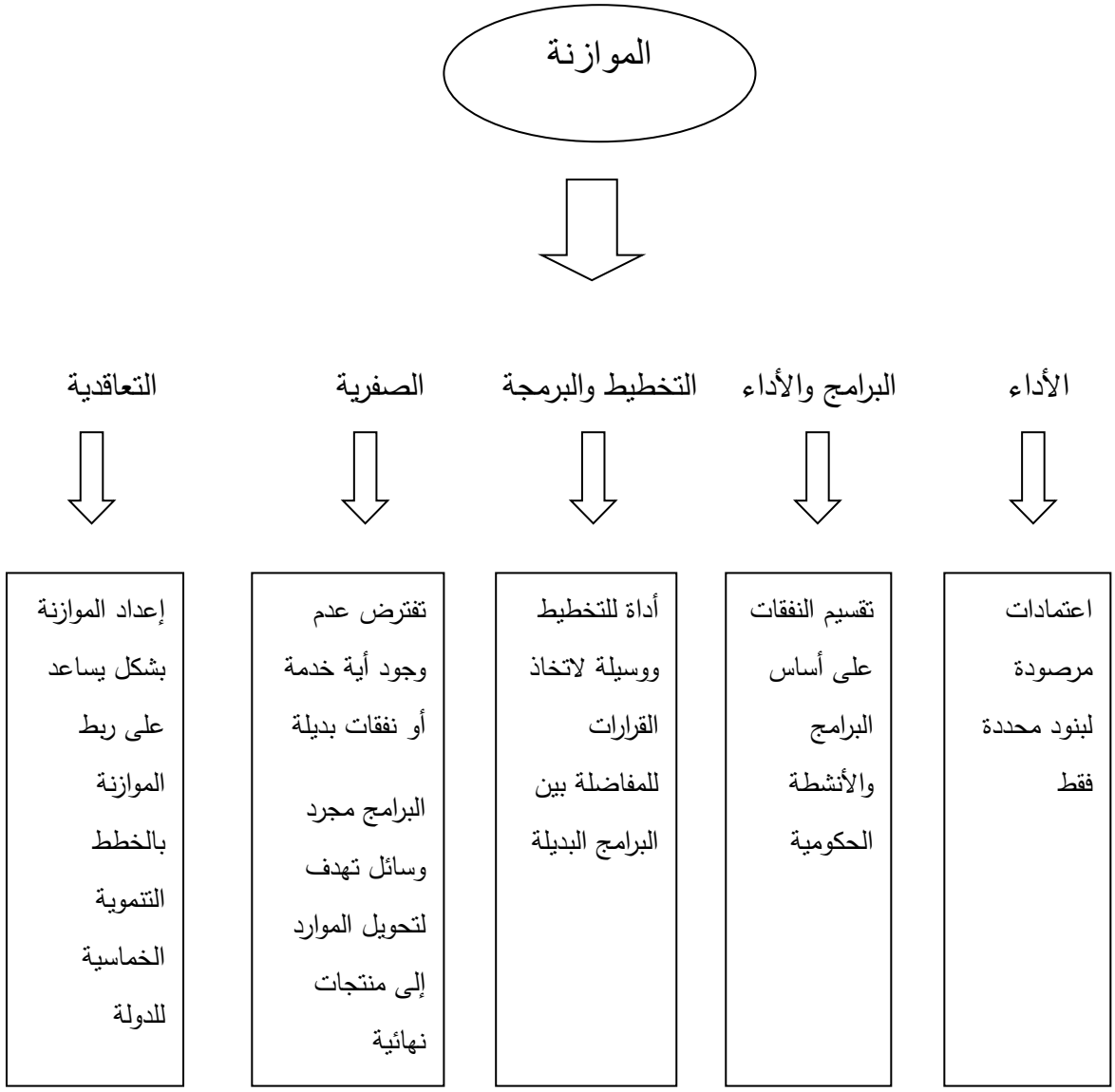

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الزبيدي عبد الباسط علي جاسم،"**المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها(دراسة مقارنة)**"،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2015.

[1] علام احمد عبد السميع،مرجع سابق،ص294.

المطلب الثالث: مبادئ الموازنة العامة ودورتها

تقوم الموازنة العامة على أربع مبادئ أساسية وهي الوحدة والسنوية والشمولية والتوازن ، وهذه الأخيرة تمر بمراحل معينة حتى يتم المصادقة عليها وبدء تطبيقها في الواقع .

الفرع الأول : مبادئ الموازنة العامة

لقد أفرزت المالية العامة جملة من المبادئ التي تنظم وتحكم الموازنة العامة وعملية تقديمها للسلطة التشريعية لاعتمادها حيث أصبحت هذه المبادئ من المسلمات في علم المالية العامة وهي تترجم الطبيعة الإدارية والقانونية للموازنة وهي أربعة مبادئ (وحدة الموازنة– سنوية الموازنة– عمومية أو شمولية الموازنة –توازن الموازنة) وسنتطرق إليها بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولا: مبدأ وحدة الموازنة

1– تعريفه: يقصد بمبدأ وحدة الموازنة أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع ايراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة و الاعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية.[1]

2– مبررات مراعاة مبدأ وحدة الموازنة :

لقد ارتبط مفهوم وحدة الموازنة العامة بالفكر الليبرالي التقليدي، حيث كانت وظيفة تقتصر على الطابع الإداري البحت. وقد رأى هذا الفكر أن التمسك بوحدة الموازنة عند إعداد وتحضير الموازنة العامة العامة له العديد من المبررات يمكن تلخيصها كما يلي:[2]

– يسمح هذا المبدأ للسلطة التشريعية برقابة فعالة على الموازنة العامة للدولة وسياستها المالية.

– إن تطبيق ومراعاة وحدة الموازنة سوف يتضمن عرضا واضحا لكافة إيرادات ونفقات الدولة المتوقعة في مستند واحد مما يجعل الموازنة العامة أكثر قدرة على بيان المركز المالي للدولة

3– الاستثناءات على مبدأ وحدة الموازنة:

هناك بعض الاستثناءات التي ترد على هذا المبدأ تتطلبها التطورات الاقتصادية والظروف العملية منها:[3]

3–1– الموازنة الملحقة:

وهي موازنة منفصلة عن الموازنة العامة تتضمن إيرادات ونفقات بعض الإدارات التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، وتفضل مثل هذه الموازنات للأسباب التالية:

[1] ناشد سوزي عدلي،مرجع سابق،ص289

[2] خصاونة محمد،مرجع سابق،ص ص 162– 163.

[3] العبيدي سعيد علي،مرجع سابق،ص205.

– طبيعة المنشأة الصناعية والتجارية تستلزم ضرورة معرفة نتائج أعمالها.

– وضع نظام مالي ومحاسبي يتفق مع ظروف هذه المنشأة وإعطائها بعض المرونة والحرية في إدارة أعمالها وتحريرها من الروتين.

– إلزامها بتغطية نفقاتها من إيراداتها.

3-2- الموازنة المستقلة:

هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العامة التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة. حيث من المعروف ان الاستقلال في الشخصية يليه منطقيا الاستقلال في الميزانية، مما يعني في نهاية المطاف أن يكون لهذه المرافق موازنة خاصة بها مستقلة عن موازنة خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة دون حاجة إلى نص صريح على ذلك.[1]

3-3- الموازنة الاستثنائية:

هي التي توضع لظروف استثنائية بحيث لو دمجت مع الموازنة العامة للدولة لا تصلح المقارنة بينها وبين موازنات أعوام أخرى.ومثال ذلك ما يوضع لأغراض الحروب أو معالجة أزمة اقتصادية أو بناء مشاريع كبرى، وبشكل عام تكون إيرادات ونفقات هذه الموازنة غير عادية.[2]

ثانيا: مبدأ سنوية الموازنة

1- تعريفه:

يعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والترخيص لنفقات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام ويعني هذا المبدأ أن الموازنة يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية.[3]

2- أسباب ومبررات سنوية الموازنة:

من بين أسباب ومبررات الأخذ بهذا المبدأ ما يلي:[4]

-إن للدورة الزمنية غير السنوية الكثير من المساوئ، فإذا كانت هذه الدورة أقل من سنة مالية فإن مؤدي ذلك عرض الموازنات العامة على السلطة التشريعية عدة مرات خلال السنة المالية وإطالة فترة المناقشة البرلمانية وإذا كانت هذه الدورة أكثر من سنة مالية فإن من شأن إضعاف رقابة السلطة التشريعية بسبب إطالة مدة الدورة وتقلب الظروف الاقتصادية خلالها، فالسنة إذن هي المدة الطبيعية التي نستطيع خلالها تصوير الوضع المالي للدولة.

[1] محرزي محمد عباس،مرجع سابق،ص338.

[2] العبيدي سعيد علي،مرجع سابق،ص.206

[3] محرزي محمد عباس،مرجع سابق،ص324.

[4] الخطيب خالد شحادة و شامية احمد زهير،مرجع سابق،ص ص 282- 283.

– السنة هي المدة الضرورية والكافية لإعداد الموازنة العامة والمصادقة عليها لأن الحكومة لا تستطيع أن تعد أكثر من موازنة واحدة خلال العام، وبالمقابل لا تستطيع السلطة التشريعية التخلي عن مهمتها أكثر من سنة.

– إن تنظيم الموازنة العامة، لفترة أطول من سنة، عملية محفوفة بالمخاطر والأخطاء وسوء التقدير والتفاوت بين حجم وأزمة تدفقات الإيرادات والنفقات.

3- الاستثناءات على مبدأ سنوية الموازنة:

أدى تطور الدولة إلى ضرورة الخروج عن مبدأ سنوية الموازنة في بعض الأحيان. ومن أهم الاستثناءات التي ترد ما يأتي:

3-1- موازنة الدورة الاقتصادية:

تتعرض الاقتصاديات المتقدمة الرأسمالية إلى دورات اقتصادية يتعاقب فيها الكساد والرخاء الذي قد يصاحبه التضخم، وهذه الدورات تحدث عدة سنوات. ولمعالجة التقلبات غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي تلجأ الدولة إلى عمل موازنة عمومية من شأنها أن تزيد الإيرادات في أوقات التضخم لكبح جماح الطلب الزائد وإرجاعه إلى مستوى الطلب عند حالة الاستخدام التام وتوضع هذه الإيرادات في صندوق خاص ليعاد إنفاقها في أوقات الكساد. حيث تعمل على دفع الطلب الكلي لتشغيل الطاقة الإنتاجية العاطلة في الاقتصاد للوصول إلى مستوى الاستخدام التام.[1]

3-2- السنة المالية:

تختلف بداية السنة المالية من دولة إلى أخرى فبعض الدول تجعل بداية السنة المالية لميزانية الدولة في أول جانفي، وهي حالة الجزائر أين توافق سنة تنفيذ الموازنة السنة المدنية أي من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر. والبعض الأخر كمصر والولايات المتحدة الأمريكية يجعلها في 01 جويلية على أن تنتهي في آخر جوان من السنة التالية.[2]

3-3- طرق إجراء حساب السنة المالية :

هناك طريقتان لإجراء حساب السنة المالية وهما:[3]

3-3-1- **طريقة حساب الخزانة:** ووفقا لهذه الطريقة يعد حساب السنة المالية الختامي على أساس النفقات التي صرفت بالفعل والإيرادات التي حصلت بالفعل خلال السنة المالية، بغض النظر عن تاريخ نشأة التزام الدولة بالدفع أوتاريخ نشأة حقها في التحصيل.فطبقا لهذه الطريقة ينظر إلى الميزانية، باعتبارها حساب الخزانة

[1] العبيدي سعيد علي،مرجع سابق،ص199

[2] محرزي محمد عباس،مرجع سابق،ص325

[3] ناشد سوزي عدلي،مرجع سابق، ص ص 287- 288.

حيث تكون وجهة النظر المالية هي الغالبة، وتسجل المبالغ التي دفعتها الخزانة وتلك التي حصلتها فعلا خلال السنة المالية لهذه الموازنة.

وعليه إذا انتهت السنة المالية دون مبلغ ما من الاعتمادات فإنه يلغى حتى ولو كان التزام الحكومة بإنفاقه قد نشأ خلالها، ويتعين فتح اعتماد جديد بالمبلغ المذكور في ميزانية السنة التالية.

3-3-2- طريقة التسوية

وبمقتضى هذه الطريقة يعد حساب السنة المالية الختامي على أساس المبالغ التي التزمت الحكومة بانفاقها حتى ولو لم يتم هذا الإنفاق بالفعل خلال السنة المالية المذكورة، وعلى أساس المبالغ التي تنشأ حقها خلال السنة المالية حتى ولو لم تحصل بالفعل. فهذه الطريقة تنظر إلى الموازنة من وجهة نظر قانونية، على خلاف الطريقة السابقة، حيث تصور المركز المالي للدولة بدقة لا من حيث المبالغ التي دفعتها الدولة أو حصلتها بالفعل ولكن من حيث الالتزامات والحقوق التي نشأت على الدولة أو لصالحها خلال السنة المالية بغض النظر عن تاريخ الدفع أو التحصيل الفعلي.

ثالثا: مبدأ عمومية الموازنة(شمولية الموازنة)

1-تعريفه:

يعني هذا المبدأ أن تظهر جميع تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة دون إجراء مقاصة واحدة دون الاثنتين وإذا كان مبدأ وحدة الموازنة يهدف إلى إعداد وثيقة واحدة لموازنة الدولة فإن مبدأ عمومية الموازنة يهدف إلى أن يسجل في هذه الوثيقة وبالتفصيل كل تقدير للنفقة أو إيراد دون أن يحدث مقاصة بين نفقات بعض المرافق وبين إيراداتها[1]

2-مزايا مبدأ عمومية الموازنة:

تتمثل أهم مزايا هذا المبدأ في:[2]

- يظهر حقيقة الأوضاع المالية، وبالتالي مساعدة السلطات المالية على متابعة تنفيذ الموازنة العامة بدقة.
- تمكن السلطة التشريعية من الرقابة وتسهل عملية الدراسة التفصيلية للموازنة بجانبيها النفقات والإيرادات ومن ثم المصادقة عليها.
- تحول دون الإسراف في النفقات التي ترافق عادة طريقة الناتج الصافي (عملية المقاصة في الإيرادات والنفقات).

[1] ذنيبات محمد جمال،**المالية العامة والتشريع المالي**،الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن ،2003،ص278.

[2] العبيدي سعيد علي،مرجع سابق،ص 202.

وحتى تتحقق النتائج السابقة من تطبيق مبدأ شمول الموازنة، وتزيد فاعليتها في الواقع العملي، يتعين مراعاة تطبيق قاعدتين مكملتين لمبدأ شمول الموازنة وهما:[1]

2-1- قاعدة الشيوع:

تتضمن هذه القاعدة ضرورة مراعاة عدم تخصيص الإيرادات الحكومية لأوجه انفاقية معينة داخل موازنة الدولة. وتطبيق هذه القاعدة يستلزم عدم قيام السلطة التنفيذية عند إعداد وتحضير الموازنة العامة بتخصيص نوع معين من الإيراد للإنفاق على برنامج حكومي معين أو أوجه معينة من أوجه النفقات الحكومية.

2-2- قاعدة تخصيص النفقات:

وتتضمن هذه القاعدة ضرورة أن يتم إعداد الموازنة العامة على أساس تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الإنفاق الحكومي، فلا يجوز تحديد مبالغ إجمالية للإنفاق على مجموعة من البرامج والأعمال الحكومية بل يتعين تحديد النفقات الحكومية تفصيليا لكل بند من بنود النفقات الحكومية.فهذه الطريقة هي التي تسمح للسلطة التشريعية بتقييم الإنفاق الحكومي والرقابة عليه، كما تسمح أيضا للسلطة التشريعية بالإلمام التام بكافة جوانب الإنفاق الحكومي.

رابعا: مبدأ توازن الموازنة

1- تعريفه:

مبدأ توازن الموازنة معناه أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، وتأسيسا على ذلك فلا تعتبر الموازنة محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الموازنة ، وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة يعبر هذا عن وجود فائض في الموازنة.[2]

2- توازن الموازنة في الفكر المالي:

وفق نطاق تحليلنا لمضمون هذا المبدأ والوقوف على مدى ملاءمته للمفهوم الحديث فسوف نميز بين:[3]

2-1- توازن الموازنة في الفكر المالي التقليدي

يعني هذا المبدأ تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المعتمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان فالمبدأ من هذا المفهوم، ينظر إليه إذن نظرة حسابية بحتة .وهذا المفهوم كان يطبق على موازنة الدولة نفس المبادئ التي تنطبق على موازنة الأفراد والمروعات الخاصة. وذلك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعته إلى التزايد

[1] خصاونة محمد،مرجع سابق،ص ص 168- 170.

[2] حسين مصطفى حسين،"**المالية العامة**"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1999،ص80.

[3] ناشد سوزي عدلي،مرجع سابق،ص ص 302- 303.

إذا تمت تغطيته عن طريق الاقتراض.أو إلى حدوث تضخم إذا ما تم تغطيته العجز عن طريق الإصدار النقدي، أو إلى حدوث فائض يدفع إلى الإسراف والتبذير.

2-2- توازن الموازنة في الفكر المالي الحديث

أما النظرية الحديثة في المالية العامة فلم تنظر إلى العجز في الموازنة على أنه كارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي .ولكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة التوازن، كل ما هنالك أنه يميل إلى أن يستبدل فكرة التوازن المالي البحت (المحاسبي) بفكرة لأوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى ولو أدى إلى حدوث عجز مؤقت في الموازنة. هذا الاستبدال هو ما يطلق عليه بنظرية العجز المؤقت والمنظم .

الفرع الثاني: دورة الموازنة العامة

يقصد بدورة الموازنة العامة" المراحل المختلفة التي تتداول خلالها الموازنة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، بدءا من مرحلة التحضير والإعداد ووصولا إلى مرحلة الرقابة والمراجعة".[1]

تمر الموازنة العامة بعدة مراحل أساسية لتصبح هي تلك الوثيقة المالية التي تتضمن خطة مالية للدولة تحتوي على أهداف وأرقام، تلك المراحل يمكن شرحها وتحليلها على النحو التالي:

أولا: مرحلة التحضير و الإعداد

المقصود بهذه المرحلة هو" تحضير الموازنة عن طريق وضع تقدير النفقات وما يلزمها من إيرادات تحدد بالتقدير، ولما كان أساس هذه المرحلة هو التقدير فيجب التزام الدقة إلى أقصى حد حتى لا تفاجأ الدولة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت فينتج عن ذلك أثار سيئة كان يمكن تجنبها في مرحلة الإعداد". [2]

تبدأ مرحلة التحضير من خلال قيام السلطة التنفيذية المسؤولة عن التنظيم المالي للدولة والمتمثل في وزير المالية، بإصدار عموم إلى كافة الجهات بقرب انتهاء السنة المالية، وبدأ سنة مالية جديدة، وبالتالي مطالبة كل وزارة للاستعداد لعمل مشروع الموازنة العامة الجديد.[3]

وتتضمن مرحلة التحضير والإعداد للموازنة العامة عمليات تقدير الإيرادات والنفقات العامة لسنة قادمة، وأسلوب وإجراءات تحضيرها.

---

[1] عتمان سعيد عبد العزيز،"**المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**"،الدار الجامعية،الإسكندرية،2008،ص615.

[2] حسين مصطفى حسين،مرجع سابق،ص82.

[3] علام أحمد عبد السميع،مرجع سابق،ص275.

1- تقدير النفقات:

يتطلب تقدير النفقات الدقة والأمانة، ويطلق على مبالغ النفقات المقترحة مصطلح الإعتمادات .وتقسم النفقات بصورة عامة على نوعين هما:[1]

1-1- النفقات العامة الثابتة:

هي النفقات التي يمكن تقديرها بدقة كبيرة لأن القسم الأكبر منها لا يتغير إلا بتغير مسير مثل: الرواتب وأقساط الدين العام والإيجارات المستحقة ونفقات المرافق العامة القائمة.حيث تهتم السلطة التشريعية عند المصادقة على هذا النوع بالغرض من النفقة وحجمها لذلك لا يجوز تجاوز المبالغ المعتمدة من قبل السلطة التشريعية إلا بإذن منها.

1-2- النفقات العامة المتغيرة:

وهي النفقات التي تتغير كل عام مثل: نفقات بناء المنشات العامة وأثمان مشتريات الدولة ويتم تقديرها عن طريق التخمين المباشر. وتهتم السلطة التشريعية عند المصادقة على هذا النوع بالغرض من النفقة دون حجمها، لأن من الصعوبة تحديد المبلغ اللازم بدقة. لذلك نجد أن السلطة التنفيذية تطلب لاحقا المصادقة على اعتمادات إضافية.

2- تقدير الإيرادات:

ليس من السهولة تقدير الإيرادات حيث يفرض تقديرها التنبؤ بجميع المتغيرات الاقتصادية لتحديد مصادر الإيراد المتنوعة ولاسيما الضرائب.[2]

ومن الطرق التي تعتمد في هذا الشأن نجد:

2-1- طريقة حساب السنة قبل الأخيرة:

يتم تقدير الإيرادات السنة ما قبل الأخيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار إن كان يتوقع فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعارها.وتعتمد السنة ما قبل الأخيرة لأنها سنة منتهية أما السنة الأخيرة فغنها لم تنته بعد وقت تقدير الإيرادات. تتميز هذه الطريقة بالبساطة وعدم الحاجة إلى خبرة كبيرة.أما من عيوبها أنها لا تأخذ بالاعتبار التغيرات في الظروف الاقتصادية.[3]

[1] العبيدي سعيد علي،مرجع سابق،ص ص 208 -209.

[2] ذنيبات محمد جمال،مرجع سابق،ص288.

[3] العبيدي سعيد علي،مرجع سابق،ص209.

2-2- طريقة الزيادة السنوية:

مفاد هذه الطريقة أن يتم تقدير الإيرادات العامة للسنة القادمة، وزيادتها بنسبة مئوية تقدر بمتوسط نسبة الزيادة، التي حصلت في الإيرادات العامة، خلال سنوات سابقة 3أو 5أو 7 سنوات مثلا، تراعي في ذلك توقع ارتفاع الدخل القومي،وازدياد النشاط الاقتصادي.

ويعاب على هذه الطريقة أنه لا يمكن إتباعها إلا في سنوات الازدهار حيث تزداد الإيرادات العامة خلال الفترة بمعدل متزايد وبصورة مؤكدة.

2-3- طريقة التقدير المباشر:

دفعت العقبات التي تثيرها الطريقتان السابقتان إلى استخدام الطرق الحديثة في التقدير، حيث يستعين المسؤولون عن إعداد الموازنة العامة بجمع البيانات والمعلومات التي يستطيعون الحصول عليها، لتحديد الإيرادات العامة المتوقعة للعام القادم، ويستخدمون أدوات التحليل الحديثة المختلفة، في الرياضيات والإحصاء لإعطاء فكرة واضحة عن الفترة السابقة، والمرحلة التي يمر بها الاقتصاد والتنبؤ بطريقة أكثر دقة وموضوعية بالمتغيرات المالية والاقتصادية المختلفة، وبحرية كبيرة،مما يسمح بالوصول إلى تقديرات أقرب إلى الواقع،وأكثر دقة من الطريقتين السابقتين.[1]

3/ أسلوب وإجراءات تحضير الموازنة العامة:

يتضمن ذلك الخطوات التالية:[2]

1/3- التوجهات العامة:

تقوم السلطة التنفيذية(الحكومة) بوضع التوجهات العامة بعد دراستها لمتطلبات إشباع الحاجات العامة في ضوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة.وتحدد هذه التوجهات السياسة العامة للدولة بجوانبها المتعددة والمستوحاة من الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية للدولة مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

2/3- تعليمات تقدير الموازنة:

تقوم وزارة المالية مسترشدة بالسياسة العامة للدولة بإصدار التعليمات إلى الوزارات الأخرى.توضح لها ضرورة التأكيد على الدقة في تقدير الإيرادات والنفقات، وتحدد موعد معين لتقديم هذه الإيرادات. يبدأ تقدير الإيرادات والنفقات من بداية السلم الإداري صعودا إلى الوزارة حيث تنسق كل وزارة تقديرات الدوائر التابعة لها وترفعها موحدة إلى وزارة المالية والتي بدورها تقوم بتجميع تقديرات الوزارات كافة والدوائر الأخرى وإعادة صياغتها بوثيقة واحدة.وتقدم إلى مجلس الوزراء لمناقشتها بشكل تفصيلي تمهيدا لعرضها على السلطة التشريعية لإقرارها.

[1] الخطيب خالد شحادة و شامية أحمد زهير، مرجع سابق،ص305.

[2] العبيدي سعيد علي،مرجع سابق،ص ص 210 -211.

ثانيا: مرحلة اعتماد الموازنة(تشريعها)

لما كانت السلطة التشريعية تمثل جموع الشعب، لذا فإن اعتماد الموازنة، يعني اعتماد الشعب لها، ويعتبر اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية من المسؤوليات الكبيرة التي تعد فيما بعد مصدرا لتنفيذ هذه الموازنة، فإذا تم اعتماد الموازنة بكثير من الأخطاء فإن معنى ذلك عدم صلاحيتها لتنفيذ الخطة المالية وبالتالي تحقيق أهداف الموازنة.[1]

ويتم مناقشة الموازنة على ثلاث مراحل هي:[2]

-تناقش سياسة الحكومة المالية والاقتصادية المستوحاة من الموازنة العامة.

- تناقش الموازنة مناقشة تفصيلية لكل باب ويتم الاقتراع عليها.

- يتم الاقتراع على الموازنة بشكلها الإجمالي وبصغتها النهائية.

ويحق للسلطة التشريعية إبداء الملاحظات على كافة بنود الموازنة وكذلك طلب التعديلات اللازمة، لكن يشترط ضرورة موافقة الحكومة على تلك التعديلات وذلك لأن الموازنة تمثل كلا متجانسا وتعبر عن سياسة الحكومة في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة ومتابعتها

تعتبر مرحلة التنفيذ من أهم المراحل وأكثرها خطورة،ويقصد بها وضع بنود الموازنة المختلفة موضع التنفيذ، وتختص بها السلطة التنفيذية، وتشرف على هذا التنفيذ وزارة المالية التي تعتبر أهم أجزاء الجهاز الإداري للدولة.[3]

وفي نطاق دراسة تنفيذ الموازنة العامة يمكن التمييز بين تنفيذ النفقات وتنفيذ الإيرادات.

1- تحصيل (تنفيذ) الإيرادات

تتولى الإدارات الحكومية عملية تحصيل الإيرادات العامة وتتبع في ذلك الخطوات التالية:[4]

-لا تجبى بعض الإيرادات العامة كالضرائب إلا عند تحقيق الواقعة المنشئة للإيراد كتحقق الدخل لضريبة الدخل أو عبور الحدود بالنسبة للضرائب الجمركية.

- المنازعة في دين الضريبة لا يوقف عملية دفعها بل يجب الدفع أولا ثم الاعتراض بعد ذلك وفقا لقاعدة "ادفع ثم اسأل".

- يجب مراعاة مواعيد التحصيل وطريقة التحصيل في الأحوال التي ينص عليها القانون .

[1] علام احمد عبد السميع،مرجع سابق،ص276.

[2] العبيدي سعيد علي،مرجع سابق،ص212.

[3] محرزي محمد عباس،مرجع سابق،ص367.

[4] العبيدي سعيد علي،مرجع سابق،ص ص 213- 214.

– أن تنفيذ كل إيراد يستلزم عمليتين الأولى إدارية تتضمن التحقق من قيام الواقعة المنشئة للإيراد وتحديد مقدارها.والثانية محاسبية أي جباية المبلغ المحدد.

– أن الفصل بين العمليات الإدارية والمحاسبية يضمن عدم إساءة استخدام الصلاحيات وسوء التصرف والتي قد تحدث عندما تجتمع العمليتان في الكادر الوظيفي نفسه. وكذلك ضمانة لأموال الدولة. حيث يكون الإداريون والمحاسبون رقباء بعضهم على بعض. كما يضمن هذا الفصل أداء الأعمال بشكل أكثر كفاءة.

2- صرف (تنفيذ) النفقات

إن مصادقة السلطة التشريعية على النفقات الواردة في الموازنة لا يعني التزام الحكومة بإنفاق جميع هذه الاعتمادات وإنما الترخيص لها بإذن تقوم بالإنفاق العام في وجود هذه المبالغ على البنود المقررة وعدم تجاوزها قبل موافقة السلطة التشريعية على ذلك .وهذا يعني أن الحكومة تستطيع دائما عدم إنفاق هذه المبالغ كلها أو بعضها إذا لم يكن ما يستوجب ذلك.[1]

ولضمان عدم إساءة استعمال أموال الدولة، والتأكد من إنفاقها على نحو ملائم،فقد نظم القانون عمليات صرف الأموال العامة على أربعة خطوات:[2]

2-1- الارتباط بالنفقة:

ينشأ هذا الارتباط بالنفقة نتيجة قيام السلطة الإدارية باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم إنفاقا من جانب الدولة.كما قد ينشأ نتيجة واقعة معينة يترتب عليها التزام الدولة بإنفاق مبلغ ما.

وفي كلتا الحالتين فإن الارتباط بالنفقة يعني القيام بعمل من شانه ان يجعل الدولة مدينة.

2-2- تحديد النفقة:

بعد أن يتم الارتباط بالنفقة، تأتي الخطوة الثانية المتعلقة بتحديد مبلغ النفقة الواجب على الدولة دفعها فيتم تقدير المبلغ المستحق للدائن وخصمه من الاعتماد المقرر في الموازنة مع ضرورة التأكد من أن شخص الدائن غير مدين للدولة بشيء حتى يمكن إجراء المقاصة بين الدينين.

ومن القواعد المالية المقررة أن يكون الدفع بعد انتهاء الأعمال، يتعين على دائن الدولة أن ينهي أعماله أولا التي تسببت في دائنيه قبل أن تدفع له الدولة المبالغ المدينة بها نتيجة هذه الأعمال. حتى تتمكن من تحديد مبلغ الدين على نحو فعلي.

[1] ذنيبات محمد جمال،مرجع سابق،ص ص 290- 291.

[2] محرزي محمد عباس،مرجع سابق،ص ص 369 -370.

2-3- الأمر بالدفع:

بعد أن يتم تحديد مبلغ النفقة أو الدين، يصدر قرار من الجهة الإدارية المختصة يتضمن أمرا بدفع مبلغ النفقة. ويصدر هذا القرار عادة من وزير المالية أو من ينوب عنه.

2-4- الصرف:

يقصد بالصرف أن يتم دفع المبلغ المحدد في الأمر عن طريق موظف تابع لوزارة المالية ومن المقرر أن يقوم بعملية الصرف موظف غير الذي يصدر عنه أمر الدفع منعا للتلاعب وغالبا ما يتم هذا في صورة إذن على البنك المركزي الذي تحتفظ فيه الدولة بحساباتها.

رابعا: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

يقصد بالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة :" مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتبع لمراجعة التصرفات المالية، وتقييم العمل الأجهزة الخاضعة للرقابة وقياس مستوى كفاءتها، وقدرتها على تحقيق الأهداف الموضوعة والتأكد من أن الأهداف المحققة، هي ما كان يجب تحقيقه وأن تلك الأهداف تحققت وفق الخطة الموضوعة وخلال الأوقات المحددة لها".[1]

ولابد من التأكيد أن الرقابة على تنفيذ الموازنة هي بالأصل من اختصاص السلطة التشريعية بوصفها رقيبة على السلطة التنفيذية، إلا أن مجلس النواب لا يملك وسائل التدقيق الكافية، لاسيما الإدارية والفنية منها، لذلك أنشئت الرقابة الإدارية المفضية إلى أحد الأمرين: فإما تراقب نفسها بنفسها، أو أن تجري الرقابة هيئة مستقلة عن الإدارة ،ومن شأن هذين النوعين من الرقابة إعداد الوسائل التي تمكن مجلس النواب من القيام برقابته السياسية.[2]

و تقسم الرقابة إلى ثلاث أنواع هي :

1- الرقابة الإدارية

يقصد بالرقابة الإدارية" الرقابة التي تقوم بها إدارة تابعة لجهة التنفيذ نفسها، أي أنها الرقابة المناطة بوزارة المالية على غيرها من الوزارات والمصالح الحكومية"[3].

[1] الزبيدي عبد الباسط علي جاسم،مرجع سابق،ص243.

[2] نصر الله محمد عباس،"**المالية العامة والموازنة العامة**"،منشورات زين الحقوقية طباعة نشر وتوزيع،لبنان،2015،ص ص 153- 154.

[3] الداودي زينب كريم،مرجع سابق،ص363.

تتولى وزارة المالية الرقابة الإدارية على تنفيذ الموازنة، حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيهم وكذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق المراقبين الماليين ومديري الحسابات على عمليات المصروفات التي يأمر بدفعها المختصون أو من ينوب عنهم. [1]

2- الرقابة القضائية:

إن تعذر قيام السلطة التشريعية بتدقيق الحسابات المالية والحسابية المعقدة جعلها تستعين بهيئة متخصصة، مستقلة عن تأثير السلطتين التشريعية والتنفيذية، تتولى الرقابة على الموازنة، وتعرض نتائجها على البرلمان.[2]

فهذه الرقابة يقوم بها ديوان المحاسبة بعد القيد في الحسابات بهدف الحكم على سلامة هذه الحسابات التي يتولى إعدادها المحاسبون القانونيون أو أي شخص له دور في استلام وجباية الأموال العامة أو دفعها.[3]

3- الرقابة السياسية:

وهي الرقابة التي تمارسها الأجهزة المنوط بها إصدار التشريعات والأنظمة، كالمجالس التشريعية، وتقوم هذه الأجهزة باعتماد الموازنة العامة إذ تناقش الموازنة فيها قبل البدء بتنفيذها، كما تمارس هذه الأجهزة رقابة أثناء تنفيذ الموازنة، ورقابة لاحقة بعد التنفيذ.[4]

المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة

تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء مشكلة العجز في الموازنة العامة، التي تعني تجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة.وتعد هذه المشكلة من اكبر المشكلات الاقتصادية ذات الآثار المباشرة والكثيرة على الاقتصاد القومي، تعتمد بالأساس على الطريقة المختارة في تمويله . بحيث لا يمكن إرجاع ظاهرة العجز في الموازنة العامة إلى سبب وحيد لأنها ظاهرة معقدة ترجع أسبابها إلى عدة عوامل ومن ضمنها وجود خلل في النفقات العامة أو الإيرادات العامة .

وللتعرف أكثر على هذه الظاهرة تطرقنا في هذا المبحث على معظم الجوانب المحيطة بمشكلة العجز من مفاهيم وأسباب وأنواع .

المطلب الأول:مفهوم عجز الموازنة العامة

لقد أدت رغبة الدول الكبيرة في تحقيق التنمية إلى نشوء نوع من الاختلال بين إيراداتها ونفقاتها وهو ما أدى إلى حدوث عجز في موازناتها العامة.

---

[1] محرزي محمد عباس،مرجع سابق،ص373.

[2] نصر الله محمد عباس،مرجع سابق،ص174.

[3] عثمان سعيد عبد العزيز،مرجع سابق،ص653.

[4] خصاونة محمد،مرجع سابق،ص185.

الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة و أنواعه

هناك تعاريف عدة لظاهرة العجز في الموازنة العامة ، كما أن له عدة أنواع تختلف باختلاف طبيعة الظروف التي أوجدت هذا العجز ،وسنتطرق لها في الآتي.

أولا: تعريف عجز الموازنة العامة

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه:" النقص في الإيرادات العامة المقدرة عن النفقات العامة المقدرة للدولة."[1]

كما يعرف عجز الموازنة العامة بأنه:" الفرق بين جملة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية".[2]

يعرف عجز الموازنة العامة وبالتحديد العجز الإجمالي بأنه" الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة مع استبعاد أقساط الديون المدفوعة، وإجمالي المتحصلات الحكومية النقدية بما فيها المنح مع استبعاد حصيلة القروض".[3]

يمكن تعريف العجز الحكومي بأنه:"يتمثل في زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير قادرة على أو راغبة في تخفيض الإنفاق أو فرض ضرائب إضافية."[4]

ومنه نستنتج أن عجز الموازنة العامة هو الحالة التي تفوق فيها نفقات الدولة إيراداتها.

ثانيا:أنواع العجز في الموازنة العامة

من خلال تعاريف عجز الموازنة العامة يتضح أن هناك أنواعا كثيرة نذكر منها:

1- **العجز الجاري:** وهو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.[5] وهو يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض.ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق و الإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

وهناك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية، حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق من دون الإنفاق الاستثماري، في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية.[6]

---

[1] سمحان حسين محمد واخرون،مرجع سابق،ص178.

[2] كردودي صبرينة،"**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**،دار الخلدونية للنشروالتوزيع،الجزائر،2007،ص134.

[3] عيسى كمال محمد،"**محددات عجز الموازنة العامة في السودان**"،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية،العدد13،أفريل2013 ص91.

[4] عمر محمد عبد الحليم،"**الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي**"،مقدمة إلى ندوة الصناعة المالية الإسلامية،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،الإسكندرية ،15/ 18 أكتوبر 2000،ص06.

[5] دردوري لحسن،"**عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**"،أبحاث اقتصادية وإدارية،جامعة بسكرة،الجزائر،العدد 14 ،ديسمبر 2013 ،ص104.

[6] قدي عبد المجيد، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص ص 206 -207.

2- **العجز الأساسي:** يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد التي عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الحالية.[1]

يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية. ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية .

إذن :

العجز الأساسي = العجز الجاري- الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا[2]

3- العجز التشغيلي: يمثل هذا العجز الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يؤخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائد، أي انه يراعي قيمة الفوائد التي تدفع، تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون(ارتفاع المستوى العام للأسعار).[3]

كما يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي أثار التضخم، حيث يطالب الدائنون، في العادة،بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار. ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة. ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد(العجز الجاري)، مما يجعل البعض يدعو إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية، من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.

4- **العجز الشامل:** يعبر العجز الشامل عن ذلك العجز الذي يتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام، حيث يحتوي القطاع الحكومي على الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم ومشروعات الدولة. [4]

إضافة إلى هذه الأنواع من العجز فيوجد:

---

[1] دردوري لحسن ، "**عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**"،مرجع سابق،ص104.

[2] قدي عبد المجيد،مرجع سابق،ص 207.

[3] دردوري لحسن ، "**عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**"، مرجع سابق،ص ص 104- 105.

[4] قدي عبد المجيد، مرجع سابق،ص ص 207- 208.

5- **العجز الهيكلي** : ويحدث نتيجة عيوب هيكلية في اقتصاد الدولة بسبب ظروف خارجة عن إرادة الحكومة ويصعب إدارتها أو التحكم فيها، ويظهر هذا العجز على شكل عجوز مالية ضخمة متتالية يصعب إدارتها. وهذا العجز هو اخطر من سابقيه بسبب صعوبة إدارته والتخلص منه. [1]

ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية والمؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية(إيرادات و إنفاقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل. وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه.

العجز الهيكلي= العجز الشامل- العجز الظرفي[2]

6- **عجز طارئ:** ويحدث نتيجة حدوث أمور غير متوقعة لم تكن معروفة أو متوقعة عند إعداد الموازنة مثل تغير كبير وغير متوقع في الأسعار خلال السنة المالية وبعد إقرار الموازنة كارتفاع أسعار البترول مؤخرا أو حدوث كوارث طبيعية أو حروب.

7- عجز تتوقعه الحكومة عند إعداد الموازنة لأسباب معروفة لديها.[3]

الفرع الثاني: أسباب حدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة

لا يمكن إرجاع سبب حدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة إلى سبب وحيد لأنها ظاهرة مركبة ومعقدة ترجع أسبابها إلى شبكة من العوامل التي تسهم في حدوثها، فتزايد الاعتماد على السياسة المالية العامة لمعالجة مشكلات الدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة، ونمو الإنفاق بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة يؤدي إلى هذه الظاهرة. كما أن زيادة الإنفاق الاستثماري والحاجة إلى ذلك في البلدان النامية بصورة أصبحت فيها المالية مضخة أساسية للنمو وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي ولد ومهد لهذه الظاهرة، لذلك لابد من التفريق بين العجز بوصفه وسيلة أو ظاهرة. يمكن إرجاع حدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة إلى مجموعة من العوامل هي:[4]

أولا: مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق الحكومي: ونجد ضمنها عدة سلوكات منها:

1- الأخذ بنظرية العجز المنظم، وهذه النظرية هي تعبير عن أفكار" ليندال –كينز- وميردال"، والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات، خاصة الكساد، يحدث تأثيرا مباشرا بالزيادة في الدخل القومي، وذلك لكون الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة يتميز بمرونة تمكنه من زيادة

[1] سمحان حسين محمد وآخرون،مرجع سابق،ص179.

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سابق،ص208.

[3] سمحان حسين محمد وآخرون،مرجع سابق،ص 180.

[4] قدي عبد المجيد، مرجع سابق،ص205

عرض السلع والخدمات، فضلا عن وجود مواد طبيعية مهيأة للاستغلال، وعوامل إنتاج وآلات عاطلة نتيجة انخفاض الطلب.

إن معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الإنفاق العام مسألة هامة كونها تعمل على زيادة التشغيل وحتى وإن أدى ذلك إلى إحداث تضخم.فحسب هذه النظرية يجب أن لا نخاف من العجز، طالما لم يبلغ الاقتصاد مستوى العمالة الكاملة، وتؤدي الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الضرائب على المداخيل وعلى الأرباح مما يمكن من القضاء لاحقا على العجز، خاصة وان هذا الوضع يسمح للدولة بالكف أو على الأقل بالتقليل من منح الإعانات للعاطلين.

2- زيادة حجم تدخل الدولة : إن الاهتمام بحجم تدخل الدولة ليس مسألة حديثة، وإنما يعود إلى جهود بعض المفكرين، حيث نجد الاقتصادي الألماني (wagner) قد حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العام فينطلق من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصة الإنفاق العام في الدخل القومي، وبالتالي فإن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة هياكل قاعدية،تربية،تدخل اجتماعي.إن نمو المجتمعات الصناعية ما كان ليحدث إلا بالتزامن مع ارتفاع حصة الدولة في الدخل القومي.[1]

وفيما يتعلق بالنمو الكبير الذي حدث في النفقات العامة، هناك خمسة عوامل أساسية هي: [2]

3- لجوء بعض البلاد النامية إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، أي للإسراع بعمليات تكوين رأس المال والمقصود بذلك هو أن تلجأ الدولة الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع البنكنوت. وذلك على أساس أنه توجد في البلاد النامية موارد عاطلة كثيرة مثل الأراضي الزراعية،الثروات الطبيعية،الأيدي العاملة العاطلة... ومن ثم فإن سياسة التمويل بالعجز ستؤدي إلى زيادة طلب الدولة على هذه الموارد، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وتحويل الموارد لصالح تراكم رأس المال.

4- دور الإنفاق العسكري في دفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات كبيرة في كثير من البلاد النامية وبخاصة تلك التي تتعرض لتهديدات خارجية كثيرة. ولا يقتصر الإنفاق العسكري هنا على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية التي تلزم القوات المسلحة

[1] المرجع السابق،ص15.

[2] رمزي زكي،"**انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**"،دار المدى للثقافة والنشر،دمشق،2000،ص ص 93- 96.

فحسب، بل وأيضا النفقات المخصصة لاستيراد السلاح والذخيرة وكلفة الصيانة للمعدات المحلية وإنما أيضا بالعملات الأجنبية.

5- أثر تدهور القوة الشرائية في دفع الإنفاق العام نحو التزايد، حيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية. كما أنه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية. كما تزيد أيضا مخصصات الدعم السلعي. وترتفع كلفة الاستثمارات العامة.

6- زيادة أعباء الدين العام، المحلي والخارجي، كمفسر عظيم للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية. فمن المعلوم أن أعباء الدين تظهر في الموازنة العامة. فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية و الخارجية تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية. وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد والمزيد من أذون الخزانة والسندات الحكومية، وفي ضوء توريط كثير من هذه البلاد في الاستدانة الخارجية، وبالذات في عقد السبعينات، فقد حدث ما يشبه الانفجار في مدفوعات خدمة هذه الديون، وعلى النحو الذي سبب لها إرهاقا ماليا فادحا.

7- الإنفاق المظهري الحكومي في كثير من البلاد النامية وهو ما يتمثل في الصرف غير الرشيد على إقامة المباني الحكومية الفاخرة والمطارات الفخمة، وشراء الأثاث الفاخر والديكورات الغالية والسيارات الحكومية الفاخرة، والصرف بسخاء على بدلات السفر لكبار موظفي الدولة وعلى الحفلات والمآدب ...الخ.

ثانيا: مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة: وتتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم الثالث حيث يمكن أن نلحظ منها ما يلي: [1]

1- ضعف الجهد الضريبي، الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل القومي الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية.

2- ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، ولضعف تأهيل الإدارة الضريبية .

3- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية والاعتماد على أوعية .

[1] قدي عبد المجيد،مرجع سابق،ص206.

4- اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة(كأسعار المواد الأولية)، وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة.

كما أن الموارد المالية لم تواكب النمو الحاصل في النفقات العامة، بل اتجهت في بعض البلاد النامية نحو الانخفاض، مما فاقم حالة عجز الموازنة.

المطلب الثالث:مخاطر العجز في الموازنة العامة وطرق علاجه

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة واحدة من أهم المشكلات التي تؤثر على الاقتصاد القومي للدول بصورة مباشرة،والذي تنجر عنه العديد من المخاطر. وهذا الأمر يتطلب إيجاد حلول وسبل لمعالجة تأثيراته والقضاء عليه.

الفرع الأول: مخاطر العجز في الموازنة العامة

للعجز الموازني مجموعة كبيرة من المخاطر أهمها:[1]

- وقوع الدولة في حالة تضخم:عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الدولة إلى التغطية باللجوء إلى مؤسسة الإصدار النقدي وطبع كميات إضافية من الأوراق النقدية فتزداد الكتلة النقدية المتداولة ويرتفع حجم الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابتا، فترجع الأسعار ويحصل التضخم وتنخفض قيمة العملة.

- إن وجود العجز في الموازنة سيدفع الحكومة إلى الاقتراض .

- إن وجود العجز في الموازنة العامة قد يؤدي إلى وجود خطر الإفلاس حيث انه بوجود العجز تلجأ الدولة إلى الاقتراض لتغطيته الأمر الذي سيترتب عليه وجود نفقات إضافية في موازنات السنوات القادمة لسداد أقساط القروض وفوائدها.

- إن وجود العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تقليل الاستثمار الخاص وزيادة الاستهلاك العام.

كما ينبغي الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين سبل تمويل العجز تضخميا، وبين سبل التمويل غير التضخمي للعجز، حيث تتباين طبيعة المخاطر الناجمة عن العجز بتباين هذه السبل كما يلي: [2]

أولا: أثار التمويل التضخمي للعجز

من أهم الآثار التي تنجم عن التضخم المصاحب لعجز الموازنة العامة الذي تم تمويله بهذه الوسيلة نجد:

1- إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة عشوائية لصالح الأغنياء وضد مصلحة الفقراء. ففي الوقت الذي يتدهور فيه حالة كاسبي الأجور والمرتبات، نظرا لتدهور دخولهم الحقيقية من جراء الارتفاع

[1] هزرشي طارق ولباز الأمين، "**دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**"،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول:الاقتصاد الإسلامي الواقع...والرهانات المستقبلية،يومي24/23 فيفري2011.ص08.

[2] رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص 116- 119.

المستمر في الأسعار، مما يؤدي إلى هبوط بمستوى معيشتهم تدريجيا، غلا ان أصحاب الدخول المتغيرة ، وهم كاسبو الأرباح والفوائد والإيجارات، يستفيدون أيما إفادة، حيث تتجه دخولهم المرتفعة أصلا للتغير طردا مع التغير الحادث في المستوى العام للأسعار.

2- يؤدي إلى إحداث تفاوت في توزيع الثروة القومية. فكل من جسد ثروته أو مدخراته في شكل مالي ونقدي مثلا الودائع الإدخارية بالبنوك وبصناديق توفير البريد وفي السندات الحكومية ...الخ، فإن خسارته في ظل التضخم ستكون مؤكدة بسبب تدهور القوة الشرائية للنقود، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تأكل القيمة الحقيقة للمدخرات والثروات التي تجسدت في شكل مالي ونقدي، أما من يجسد ثروته في شكل مادي،مثل العقارات والذهب و المخزونات السلعية، فإن ربحه يكون مؤكدا، حيث تميل قيمة هذه الثروات والمدخرات للارتفاع مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، وربما بمعدلات أكبر. وبذلك يميل توزيع الثروة القومية للتفاوت في ظل التضخم، رغم هذا التوزيع أصلا قبل حدوث التضخم الناجم عن عجز الموازنة العامة.

3- إن التضخم المصاحب لعجز الموازنة العامة للدولة سيؤدي إلى هروب الناس من عملتهم الوطنية بسبب التآكل المستمر في قوتها الشرائية. وإذا كان التضخم شديدا أو جامحا فقد يلجؤون إلى التعامل بالعملات الأجنبية التي تتمتع بثبات نسبي كبير في قيمتها، مثل الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني. وهنا يصاب الاقتصاد الوطني بمرض الدولرة حيث يحل الدولار مكان النقد الوطني في أداء وظائف النقود، ويؤدي هذا إلى إشاعة الاضطراب في المعاملات النقدية بين الناس وإلى إرباك تسوية الحقوق والالتزامات بينهم.

4- تدهور سعر صرف العملة الوطنية حيث انه وحينما يتدهور هذا السعر فإنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات،مقومة بالنقد المحلي، فتزيد نار التضخم اشتعالا، حيث ترتفع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية المستوردة، وكذلك أسعار السلع الوسيطة اللازمة لدوران عجلات الإنتاج في مختلف القطاعات،وأيضا أسعار السلع الإنتاجية التي تلزم لتنفيذ برامج الاستثمار. وفي هذه الحالة ينخفض مستوى معيشة السواء الأعظم من الناس، وقد تعجز قطاعات الإنتاج المحلي عن تدبير الموارد اللازمة للحفاظ على تدفق السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية مما يؤدي إلى هبوط مستويات الإنتاج وتدهور سعر صرف العملة الوطني يؤدي إلى ارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية محسوبة بالعملة المحلية.

5- إن التضخم يضر ضررا شديدا بميزان المدفوعات، حيث يؤدي إلى ظهور العجز فيه،أو تفاقم هذا العجز إذا كان يعاني أصلا منه، فحينما يرتفع المستوى العام للأسعار فإنه يقود إلى زيادة التكاليف

المحلية للقطاعات المشتغلة بالتصدير، وبالتالي ترتفع الأسعار النهائية لمنتجات تلك القطاعات وتتدهور من ثم قدرتها التنافسية في السوق العالمي. وبذلك تنخفض حصيلة الصادرات. وفي الوقت ذاته يؤدي التضخم إلى زيادة الواردات، التي يصبح سعرها منافسا لسعر المنتجات المحلية المماثلة.

6- يفاقم التضخم من حالة العجز بالموازنة العامة للدولة، حيث تزيد كلفة الخدمات العامة التي تضطلع بها الحكومة، في الوقت الذي لا تستجيب فيه الحصيلة الضريبية للزيادة مع اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع. والمفارقة المدهشة هنا، هي انه بينما أن الدولة قد لجأت إلى التضخم لسد عز الموازنة العامة، إلا أن التضخم(الذي حدث بسبب التمويل التضخمي للعجز) قد أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة.

وخلاصة القول أن التمويل التضخمي للعجز عن طريق البنكنوت وزيادة الائتمان المصرفي قد يكون سهلا في الأجل القصير ومغريا للسلطة على تطبيقه، بيد انه ما أشد وأخطر أثاره على المدى المتوسط والطويل. ولذا يتعين دوما التحذير من مخاطره وتجنب تطبيقه.

ثانيا: أثار التمويل غير التضخمي للعجز

يقصد بالتمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة لجوء الحكومة إلى تدبير موارد حقيقية واستخدامها في سد الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة. وتنحصر هذه الموارد في ثلاث مصادر أساسية هي:[1]

1- السحب من الاحتياطات الدولية والاستثمارات الخارجية.

2- الاقتراض الداخلي.

3- الاقتراض الخارجي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه يترتب بشكل مباشر على اللجوء إلى هذه المصادر حدوث تضخم محلي. لكن التضخم ربما يحدث لاحقا كأثر غير مباشر للإفراط في الاعتماد على هذه المصادر أو بعضها. كما أن تمويل العجز عن طريق تلك المصادر، يحدث بعض الآثار، وتنجم عنه بعض المخاطر، التي لابد أن تكون واضحة لدى صانع القرار الاقتصادي قبل اتخاذ قرار التمويل.

1- مخاطر استنزاف الاحتياطات الدولية وتصفية الاستثمارات الأجنبية:

المقصود بالاحتياطات الدولية الذهب وأرصدة النقد الأجنبي التي تملكها السلطات النقدية، ويضاف إلى ذلك إمكانات السحب غير المشروط من صندوق النقد الدولي وأيضا نصيب البلد من حقوق السحب الخاصة التي

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص 126- 134.

تستخدم في تسوية الالتزامات الخارجية. وكل البنوك المركزية في العالم تحتفظ بهذه الاحتياطات وتكون جاهزة تحت الطلب لكي تستخدمها كاحتياطات وطنية في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في مواردها المالية، وحتى لا تضطر لإجراء تغيرات أساسية غير مرغوب فيها في سياستها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية وعادة ما يكون المستوى المناسب لتلك الاحتياطات هو تغطية ثلاث شهور من واردات البلد.

أما الاستثمارات الأجنبية وهي تتمثل فيما تملكه الحكومة من بعض أسهم الشركات الأجنبية أو في أذون الخزانة والسندات الحكومية المضمونة وتملك بعض المشروعات أو المساهمة في ملكيتها. وهذه الاستثمارات الخارجية أصبحت تدر عوائد لا بأس بها بالنسبة لبعض البلاد النامية، وبالتالي غدت مصدرا من مصادر تنويع الدخل القومي. بيد أنه مع اشتداد وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة اضطرت بعض البلاد للسحب من هذه الاستثمارات وتسييلها واستخدام حصيلة ذلك في سد جانب من هذا العجز.فأدى ذلك إلى خفض حجم الاستثمارات وبالتالي تخفيض حجم ما كانت تدره من دخول.

2- مخاطر نمو الدين العام الداخلي:

يعد اللجوء إلى أدوات الدين العام المحلي، وهي أذونات الخزانة والسندات الحكومية، ضمن مصادر التمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة للدولة، حيث يتم تمويل العجز بمدخرات حقيقية ومن ثم لن يكون لهذا المصدر تأثير في نمو عرض النقود وبالتالي لن يكون له تأثير في المستوى العام للأسعار. وعادة ما يكون الاعتماد على هذا المصدر هو السياسة الأساسية لسد العجز بالموازنة العامة للدولة في البلدان الصناعية المتقدمة.

وتجد الإشارة إلى انه في ضوء التجارب العلمية لكثير من البلاد النامية في استخدامها لهذه الوسيلة لسد عجز الموازنة العامة بشكل مفرط فقد حدث ما يشبه الانفجار في الدين العام المحلي وهو أمر كانت نتائجه وخيمة، ومنها: [1]

1- ارتفاع عبء الدين العام المحلي ارتفاعا كبيرا وخاصة في ضوء زيادة حجم الدين من ناحية، وفي ضوء ارتفاع سعر الفائدة من ناحية أخرى، فسبب ذلك إرهاقا ماليا شديدا للحكومة.

2- مع نمو عبء الدين العام المحلي نموا متواصلا وبمعدلات تفوق معدلات نمو موارد الدولة السيادية، فإن الحكومة تضطر إلى زيادة معدلات الضرائب. وعادة ما تركز الحكومة جهدها في مجال زيادة الضرائب غير المباشرة. وقد تلجأ كذلك إلى زيادة رسوم الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة و غيرها.

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص 120- 123.

3- أن الحكومة إذا ما نجحت في أن تعبئ مقادير كبيرة من المدخرات المحلية عبر هذه الوسيلة واستخدمت تلك المدخرات في سد العجز الجاري للموزانة، فإن ذلك معناه ببساطة شديدة، هو أنه بدلا من أن تتحول تلك المدخرات التي كونتها القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى استثمارات منتجة ترفع من معدل النمو الاقتصادي، فإن الحكومة تقوم هنا بتسييل هذه المدخرات لخدمة الاستهلاك الحكومي. وما في ذلك من ضرر بالاستثمار وبالنمو الاقتصادي.

4- إن زيادة سعر الفائدة ستكون له أثار انكماشية واضحة في الاقتصاد الوطني. فرفع هذا السعر سيجعل تكلفة رأس المال الثابت مرتفعة، وهو الأمر الذي يقلل من الميل إلى الاستثمار، وبهذا ستكون لسياسة الدين العام الداخلي بعض الآثار التضخمية، رغم أنها صممت أصلا لتجنب التضخم.

وبهذا يمكن القول أن سياسة تمويل العجز الموازنة العامة للدولة من خلال أدوات الدين العام المحلي تكون فاعلة ولا ينجم عنها أثار ضارة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يجب أن تكون لها ضوابط محددة. وأهم هذه الضوابط ضرورة وضع سقف كحد أقصى لا تتجاوزه نسبة زيادة سعر الفائدة الممنوح على أدوات هذا الدين، ويفضل أن يكون شراء تلك الأدوات محصورا بين مواطني الدولة.

3- المخاطر الناجمة عن توسع الدين العام الخارجي:

يعد الإقراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة، وبخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي، مثل دفع تعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية...الخ. وقد زاد الميل للاستدانة الخارجية في عدد كبير من البلاد النامية مع تفاقم فجوة النقد الأجنبي. وتعتبر الموارد التي تحصل عليها الحكومة من هذا المصدر من قبيل الموارد الحقيقية غير التضخمية.

وهكذا ومع استفحال أزمات النقد الأجنبي، المصاحب لنمو عبء المديونية الخارجية، ومع ضعف القدرة على الاستيراد، وجد كثير من البلاد النامية أنفسها منزلقة إلى طريق انكماشي خطير، أهم معالمه هي : تدهور مستوى معيشة الأغلبية الساحقة من الناس، ارتفاع معدل التضخم، زيادة الطاقات العاطلة، وتوقف برامج الاستثمار، وتدهور معدل النمو الاقتصادي، وتعرض البلد لتوترات اجتماعية واضطرابات سياسية.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن تفاقم عجز الموازنة العامة سنة بعد أخرى، وتحوله إلى عجز هيكلي مستمر ستكون له كلفة عالية لا يمكن تجنبها، سواء كان هذا العجز قد مول من خلال مصادر التمويل التضخمية أو مصادر التمويل غير التضخمية. وهذه الكلفة ستؤثر بشكل سلبي في حالة الاستقرار النقدي والمالي للبلد، وفي إمكانات نموه مستقبلا، وفي الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وفي أوضاع العدالة بين الأجيال.

الفرع الثاني: طرق علاج عجز الموازنة العامة

من الصعوبة بمكان إيجاد حل لمشكلة العجز حيث يوجد دائما صراع فكري واجتماعي حول طريقة العلاج حيث أنه توجد رؤيتان متعاكستان لمواجهة العجز وهما المنهج الانكماشي والمنهج التوسعي.

أولا: المنهج الانكماشي

يقوم هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي التي استمدها من الأفكار النيوكلاسيكية التي ترى أن اختلال التوازن الداخلي (عجز الموازنة) والخارجي(عجز ميزان المدفوعات) الذي تعانيه البلاد النامية، إنما يرجع في النهاية إلى وجود فائض طلب في الاقتصاد الوطني يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الداخل، ولهذا فإن استعادة التوازن الاقتصادي يتطلب القضاء على هذا الفائض من خلال حزمة جاهزة من السياسات المالية، منها ماهو متعلق بخفض الإنفاق العام الجاري، والإنفاق العام الاستثمارين وأخرى متعلقة بزيادة الموارد المالية للدولة. وتتمثل أهم السياسات التي تهدف إلى خفض الإنفاق العام بخفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وخاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية، خفض الأجور ووضع حد أقصى لها أو تجميدها، تغيير سياسة الدولة تجاه قضية التوظيف، التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة ويكون ذلك من خلال تصفية الوحدات،أو بيعها للقطاع الخاص، وضبط الإنفاق على التعليم والصحة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المجالات.

كما يصر الصندوق على وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام.أما فيما يتعلق بالسياسات التي تهدف إلى زيادة الموارد العامة فإن أهمها يتمثل في : زيادة أسعار الطاقة، زيادة رسوم الخدمات العامة، زيادة الضرائب غير المباشرة، استحداث ضريبة المبيعات.

وقد تسربت هذه السياسات إلى الدول النامية تحت ضغط عبء الديون الخارجية حيث يتعين على البلد المدين الذي يطلب إعادة جدولة ديونه على تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

وفيما يتعلق بالسياسات التي تهدف إلى خفض الإنفاق العام، فإن أهمها يتمثل فيما يلي:

1- إجراء تخفيض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وبخاصة ماهو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية. وهنا يوصي الصندوق بعدة أساليب أفضلها هي الإلغاء الكلي للدعم مرة واحدة من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها.

2- تخفيض الأجور، ووضع حد أقصى لها، أو تجميد العلاوة الاجتماعية، وإلغاء الوظائف الشاغرة والوظائف المؤقتة، وتجميد التعيين، ووقف ضمانات التوظف، وفصل العاملين الزائدين عن الخدمة وإعادة النظر في التأمينات الاجتماعية وشروط الحصول على رواتب التقاعد.

3- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة. ويكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أصلا، أو بيعها للقطاع الخاص، أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية بحتة لكي تحقق ربحا.

4- ولما كان الإنفاق على التعليم والصحة من الأمور التي تستحوذ على مقادير لابأس بها من الإنفاق العام الجاري والاستثماري في بعض البلاد النامية، فإنه يتعين هنا مزاولة بعض الضغط على هذا النوع من الإنفاق، وبالذات الإنفاق الاستثماري.بل يستحسن خصخصة النشاط في هذه المجالات، أي السماح للقطاع الخاص بالاستثمار التجاري فيها.

5- أن تمتنع الدولة عن الولوج إلى المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها، مثل مشروعات الصناعات التحويلية، وأن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء شبكة البنية الأساسية التي يقدر ولا يرغب، القطاع الخاص في الاستثمار فيها. بل انه في مجالات مشروعات البنية الأساسية يوصي أنصار هذا المنهج بأن يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فيها، مثل المطارات والموانئ والاتصالات والبريد والمصارف والأمن والطرق السريعة...الخ.[1]

أما فيما يتعلق بالسياسات التي تهدف إلى زيادة الموارد العامة للحكومة،فإن أهمها يتمثل فيما يلي: [2]

1- زيادة أسعار مواد الطاقة، وبخاصة تلك التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي، والاقتراب من الأسعار العالمية لها، فضلا عن زيادة رسوم الخدمات العامة للحكومة، مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والبريد ...، أما بالنسبة للتعليم والخدمات الصحية والطبية فإنه من المطلوب زيادة الرسوم عليها وإعادة النظر في فلسفة التعليم المجاني وتطبيق ما يسمى بسياسة استرداد تكلفة الخدمة.

2- زيادة فئات بعض الضرائب غير المباشرة، وبالذات على السلع الضرورية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية، واستحداث ضريبة المبيعات إن لم تكن موجودة.

3- على أن اخطر المقترحات في مجال زيادة الأموال للحكومة فيتمثل في مسألة الخصخصة، أي نقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص وبالذات المشروعات الضخمة الناجحة التي تدر فوائض اقتصادية كبيرة.

ومن هنا تجدر الإشارة إلى قضية مهمة، وهي أن هذا المنهج الانكماشي لعلاج عجز الموازنة العامة، انطلق في تشخيصه لهذا العجز من العوامل الداخلية فقط وأهمل تماما تأثير العوامل الخارجية،وبذلك أمكن أن يلقي بعبء علاج هذا العجز على عاتق البلاد النامية المدينة ذات العجز المالي وهذا في الحقيقة تعسف غير مقبول.

[1] رمزي زكي،ص ص 159- 160.

[2] المرجع السابق، ص 163.

وفي ضوء ما تقدم كله، نعتقد أن المنهج الانكماشي قد صيغ لكي يكون في صالح الدائنين. وهي صياغة محكمة تتولى برامج التثبيت هندستها وتفصيلها بدقة صوب تحقيق الهدف الأساس، وهو تقوية قدرة البلد المدين على رفع أعباء ديونه مستقبلا، وأيا كان الثمن، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، اللازم دفعه لتحقيق هذا الهدف، وليس يخفى أنه إذا كانت البلاد النامية الغارقة في ديونها الخارجية قد اضطرت لقبول هذا المنهج، فإن البلاد النامية الغارقة في ديونها الخارجية قد اضطرت لقبول هذا المنهج، فإن البلاد النامية الأخرى غير المدينة، مثل البلاد العربية النفطية، غير مضطرة لقبول هذا المنهج عند علاج عجز موازنتها العامة.[1]

ثانيا: المنهج التوسعي

يقوم هذا المنهج على رؤية منظور التنمية المستقلة، حيث يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن تحقيق التنمية الوطنية المستقلة بالاعتماد على الذات يتطلب إعطاء الدولة الوطنية النامية دورا هاما في تحقيق التنمية ومراعاة العدالة الاجتماعية، دونما استبعاد للقطاع الخاص الوطني المنتج، وإعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع في اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان، من خلال الاعتماد على الذات وتحرير الاقتصاد من التبعية والسيطرة، والابتعاد عن نماذج التنمية المستوردة، وإتباع استراتيجيات تنموية تتناسب مع الإمكانيات المتاحة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشعبية.

ولذا فإن النموذج البديل يركز على عدد من المبادئ التي يسعى نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى محوها مثل: الانتقائية والتميز والتدرج في فتح السوق الوطنية بالتوازي مع التقدم في بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية.[2]

يقوم هذا المنهج على أفكار أساسية ودعامات رئيسية وسياسات جوهرية تتمثل في :[3]

1- يعتبر العجز في الموازنة العامة للدولة أحد الإختلالات الهيكلية المهمة التي تعانيها اقتصادات البلاد النامية، بمعنى انه غدا صفة لصيقة بخصائص هيكل هذه البلاد وانه يرتبط بمجموعة الاختلالات الهيكلية الأخرى، ومن ثم فإن علاج هذا لاختلال يجب أن يأتي ضمن رؤية متكاملة، أو منظور شامل لعلاج مجمل الاختلالات الهيكلية فيها. فلا معنى لعلاج هذا الاختلال إذا ظلت الاختلالات الأخرى بلا علاج.

[1] المرجع سابق، ص ص 175- 176.

[2] غسان شحرور إيمان ،**عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية**،بحوث اقتصادية عربية،جامعة دمشق،العددان63-64،خريف2013ص ص 98 -99.

[3] رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص 181- 183.

2- ضرورة علاج العجز في الموازنة العامة لان تفاقم هذا العجز أنتج العديد من الآثار الخطيرة التي باتت تهدد اقتصاديات هذه البلاد وتعرضها لمزيد من المأزق والأزمات المهددة بإفشال جهود التنمية والمسببة لكثير من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية.

3- من الخطورة بمكان علاج العجز من خلال الانكماش، أي تعطيل التنمية وزيادة البطالة وتردي مستوى معيشة الناس.فذلك طريق، وإن كان يقود إلى هدف التوازن الحسابي للموازنة إلا انه طريق قد يكون مدمرا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية.

4- إذا كان المنهج الانكماشي يضحي بالتنمية وبخلق حالة من الادخار الإجباري بهدف دفع أعباء الديون الخارجية، فإن المنهج التنموي لعلاج عجز الموازنة العامة يرتبط – بالدرجة الأولى – بدفع عجلة التنمية قدما للأمام، مع ما يخلقه هذا الدافع من إمكانات لزيادة حجم الدخل وفرص التوظف وزيادة مستوى المعيشة وبعث الحيوية في قدرة الدولة على أداء وظائفها وكذلك زيادة قدرة البلد على دفع أعباء ديونه الخارجية.

5- إن علاج عجز الموازنة ستكون له تكلفة ما، وأن تلك التكلفة يجب أن توزع على الناس بشكل يراعي العدالة الاجتماعية. بمعنى ضرورة أن يتناسب العبء مع القدرة على التحمل. فالأغنياء يجب أن يتحملوا نصيبا من هذا العبء أكبر مما يلقى على كاهل الفقراء ومحدودي الدخل.

6- إن المهم في علاج مشكلة العجز بالنسبة لهذا المنهج هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يشجع على النمو الاقتصادي أي أن الهدف هو الهبوط بالعجز إلى ذلك المستوى المناسب والمعقول الذي يمكن تحمله دون حدوث مشكلات تهدد الاستقرار النقدي و السعري للاقتصاد الوطني.

ويضم المنهج التوسعي أربعة محاور أساسية هي:

1- **ترشيد الإنفاق العام:** أن ترشيد الإنفاق العام يتطلب بصفة عامة أمرين:[1]

1-1- وضع برنامج فعال لمحاربة الإسراف في استخدام المستلزمات السلعية والخدمية مثل السيارات والبنزين والكهرباء والورق...الخ.

1-2- إخضاع موازنات المؤسسات والإدارات الحكومية لرقابة مالية فاعلة من جانب جهاز الدولة للمحاسبات والبرلمانات المنتخبة.

2- **إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام:** أي تغيير نمط توزيع أولويات الإنفاق العام إذا ما حلت بالاقتصاد الوطني أزمة أو ضائقة اقتصادية، أو اختلفت الظروف بالانتقال من حال الوفرة إلى حال

[1] رمزي زكي، مرجع سابق،ص 185.

الندرة النسبية للموارد. على أن إعادة النظر في نمط الأولويات هنا، سيتطلب رؤية اجتماعية وسياسية مختلفة عن تلك الرؤية التي حكمت نمط توزيع الأولويات للإنفاق العام في الماضي.[1]

3- **تنمية الموارد العامة** : ويتم ذلك من خلال:[2]

3-1- إعادة النظر في قوانين الضرائب المباشرة لتطويرها وشمولها للدخول المختلفة، وبالذات الدخول المرتفع الناجمة عن الملكية.

3-2- مكافحة التهرب الضريبي.

3-3- القضاء على ظاهرة المتأخرات الضريبية من خلال تطوير الأجهزة الفنية لتقدير وربط وتحصيل الضرائب في مواعيدها المقررة قانونا.

3-4- إلغاء أو ترشيد الإعفاءات الضريبية التي تزخر بها الأنظمة الضريبية في هذه البلاد.

3-5- العمل على زيادة الوعي الضريبي بين الناس.

4- **التحكم في الدين العام الداخلي والخارجي:**إن العجز يتطلب مزيدا من الاستدانة المحلي والخارجية، وتلك الاستدانة أصبحت تزيد عبر الزمن، من خلال أعباء خدمتها ، ولا يمكن كسر هذه الحلقة إلا بالتحكم في مستويات هذه الاستدانة. ولهذا يعتبر علاج مشكلة الدين العام المحلي والخارجي شرطا مسبقا للنجاح في تحقيق التوازن المالي للحكومة، وإذا تحقق ذلك فإنه لتجنب أخطاء الماضي يتطلب الأمر ضرورة وضع سقف محدد لا يجوز أن تتخطاه المديونية الداخلية والخارجية.[3]

المبحث الثالث: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة

إن الأهمية التي اكتسبتها المالية العامة كان جراء ظهور السياسة المالية كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والأكثر فعالية خاصة في فترة الأزمات والحروب ما نتج عنه توسع في التفكير المالي للدولة ومحاولة تطويره من فترة لأخرى، ولعل أهم ملامح تطور المالية العامة كان بظهور مفهوم العجز الموازني كتقنية مالية لها أثر مباشر على النشاط الاقتصادي ومع تزايد أهمية مفهوم العجز الموازني حاولت مدارس الفكر الاقتصادي إيجاد صيغ تمويل هذا العجز حسب ايديولوجيات كل مدرسة وحسب طبيعة كل نظام ولعل أهم صيغ تمويل العجز الموازني ما يلي:

[1] المرجع سابق،ص 189.

[2] المرجع السابق،ص 191.

[3] المرجع السابق،ص 194.

المطلب الأول : المصادر الجبائية

تعتبر المصادر الجبائية أحد أهم مصادر تمويل عجز الموازنة وذلك من خلال ثبات حصيلتها نسبيا مقارنة بباقي المصادر وكذا دورية تحصيلها، فهي المصادر الأساسية في تمويل الموازنة العامة.

الفرع الأول:مفهوم الضرائب

أولا:تعريفها

يمكن تعريف الضريبة بأنها:" اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة والإنفاق العام، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات أو هذه النفقات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك."[1]

ثانيا:أنواعها

تضم الضرائب في الوقت الحاضر أنواعا عديدة تتفاوت في أهميتها وكذلك في أثارها الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم أنواع الضرائب التي توجد تطبيقيا على نطاق واسع في الدول كافة تقريبا:

الضرائب على الدخل: وتتمثل في تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل وعاءا لها أي أن المادة الخاضعة للضريبة هي الدخل الذي يتولد للخص الطبيعي،أو المعنوي وبما أن الدخل وعاء هذه الضرائب فلابد من توفر شرطين هما:

-حتى لا تشمل الضريبة بعض الأموال التي لا تعد من قبل الدخول.

-عدم تهرب بعض العناصر التي تعد من قبيل الدخول.[2]

- **الضرائب على رأس المال:**تفرض على رأس المال وتدفع من الدخل وتتميز هذه الضريبة بأنها تتخذ الرأس المال نفسه وعاء للضريبة إلا أن سعرها يكون منخفضا بحيث يكفي الدخل عن رأس المال للوفاء بدين الضريبة دون حاجة للتصرف في جزء منه وقد تفرض ضريبة استثنائية مثل أوقات الحروب.

-**الضريبة على الزيادة في قيمة الرأس المال:**وهي تفرض على الزيادات التي تطرأ على قيمة الرأس المال لأسباب خارجة عن إرادة صاحبه كما لو فتحت الأشغال العامة شرعا أدى إلى تحسين العقارات المجاورة وارتفاع أسعارها.

- **الضريبة على التركات:** أي الضرائب التي تفرض على انتقال رأس المال بالوفاة وهي التي تفرض على جميع الحقوق والأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول إلى الغير تؤول إلى الغير بطريق الإرث أو الوصية أو الهبة

[1] عبد الحميد عبد المطلب،"**اقتصاديات المالية العامة**"،الدار الجامعية،الاسكندرية،2005،ص ص 239 -240.

[2] العلي عادل فليح،مرجع سابق،ص130.

أو الوقف أو بأي طريق آخر بلا عوض. وقد أقرت جميع القوانين الحديثة فرض الضريبة على التركات نظرا للمزايا الخاصة التي تتصف بها وأهمها:

- أنها ضريبة عادلة تصيب أموالا لم يبذل في سبيل الحصول عليها مباشرة دون عناء
- هي ملائمة وخفيفة الوطأة على المكلفين وفرة المورد وقلة النفقة أنها تسمح بمراعاة الأوضاع الشخصية للمكلف وتتصاعد بحسب درجة ، القرابة بين الوارث والموروث ويأخذ قانون الجزائر بالنسبة للضرائب على التركات بالتصاعد.[1]

– **الضرائب على الإنفاق:** وتتمثل أساسا في الضرائب غير المباشرة ، وهي تفرض على مختلف مظاهر استعمال واستخدام الدخل.

وتأخذ في الواقع الصور الرئيسية التالية:[2]

– الضريبة على التداول: وتتعلق بالتصرفات القانونية التي يقوم بها الأفراد والتي من شأنها تداول وانتقال الملكية: كضرائب الطابع والتسجيل.

– الضريبة على الإنفاق أو الاستهلاك: وهي من أهم الضرائب غير المباشرة المباشرة، حيث تفرض على الدخل عند إنفاقها في شراء للسلع والخدمات،أو إنتاجها (الضريبة على الإنتاج أو القيمة المضافة أو رقم الأعمال).

– الضرائب الجمركية (التعريفة الجمركية):حيث تفرض لدى اجتياز السلعة لحدود الدولة سواء استرداد أو تصدير، وعادة ما تستعمل لحماية الإنتاج الوطني.

– الضرائب على التداول والتصرفات:لا تنصب الضريبة فقط على الدخل عند تحققه أو إنفاقه وإنما تنسحب أيضا على الدخل أو الدخل أو الثروة عند تداوله أو التصرف فيه، وبذلك نلاحظ أن عددا من التشريعات المالية الحديثة تفرض الضرائب على تداول الأموال، أو انتقالها من خلال التعامل، وكذلك على التصرفات القانونية.[3]

ثالثا:خصائصها

يمكن تحديد خصائص الضريبة على النحو التالي:[4]

1- **الضريبة فريضة مالية:** ويقصد بها أنها استقطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. وبما أنها فريضة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني.

---

[1] زغدود علي،"**المالية العامة**"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005،ص ص 202 –203.

[2] بعلي محمد الصغير وأبو العلاء يسري،"**المالية العامة**"،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة/الجزائر،2003،ص ص 71 –72.

[3] العلي عادل فليح،مرجع سابق،ص ص 141– 142.

[4] ناشد سوزي عدلي،مرجع سابق، ص 115و 117.

2- **الضريبة تدفع جبرا:** إن صفة الإجبار في الضريبة ذات صبغة قانونية بمعنى أن الإجبار هنا إجبار قانوني وليس معنويا، يجد مصدره في القانون في إرادة الأفراد أو الدولة.وبناءا عليه يكون الفرد مجبرا على دفع الضريبة دون أخذ رغبته أو استعداده للدفع في الاعتبار.

3- الضريبة تدفع بصورة نهائية: أي أن المكلف بالضريبة لا يمكنه استرداد المال الذي يدفعه على سبيل الضريبة بأي شكل من الأشكال .[1]

4- **الضريبة تدفع بدون مقابل:** فالمكلف بدفع الضريبة يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع، وباعتباره عضو في الجماعة وليس باعتباره ممولا للضرائب، وعلى هذا فإنه يبدو منطقيا أن يساهم في تغطية أعباء الدولة التي تحمي الجماعة وتشرف عليهم.[2]

5- **الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها:** تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق، ولذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها، ويمثل هدف الحصيلة الهدف الدائم والرئيسي لأنه يوفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع في مجموعه. كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الخزانة العامة والأفراد وكذلك دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل القومي.[3]

رابعا:أهدافها

إن الأهمية التي إكتستها الضريبة بين مصادر العجز الموازني كان نتيجة الأهداف الفعالة ولعل أهمها:[4]

1- الهدف المالي:تعتبر الضريبة الممول النقدي الأول للموازنة وهذا من خلال خاصيتها النقدية فهي تلعب دور محدد وموجه للقدرة الشرائية للأفراد وتعتبر أداة ضغط من خلالها تكبح أو توسع في النشاط الاقتصادي.

2- **الهدف الاقتصادي:**أن الضريبة يمكن أن توجه لامتصاص الفائض من القدرة الرائية إلى محاربة التضخم وعند توجيه الفائض من القدرة الشرائية فإنها بذلك سوف تفضل تشجيع الإسكان تقوم الدولة بكبح قطاع معين لتوجه القدرة الشرائية منه إلى غيره أي قطاع السكن بفرض ضريبة عالية على الأول وخفضها على الثاني.

2- **الهدف الاجتماعي:** يتمثل الهدف في استخدام الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل باعتبارها من المكلفين الأغنياء موجه لتحقيق النفع العام وفق نظرية التكافل الاجتماعي.

---

[1] زغدود علي،مرجع سابق،ص177.

[2] بعلي محمد الصغير و أبو العلاء يسري،مرجع سابق، ص59.

[3] ناشد سوزي عدلي،مرجع سابق،ص120.

[4] هزرشي طارق ولباز الأمين،مرجع سابق، ص14.

الفرع الثاني :آثار تمويل العجز بالضريبة على الاقتصاد

تتمتع الضرائب بخاصية مهمة وهي أنها تمتلك مقدرة كبيرة في التأثير على النشاط الاقتصادي، إذ عادة ما تستخدم الدولة الضرائب كوسيلة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك والادخار، لذلك سنتطرق إلى تأثير كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الاستهلاك والادخار.

1- أثر الضرائب المباشرة على الاستهلاك والادخار :

تؤثر الضريبة بشكل مباشر على المستهلك من خلال إنقاص أو زيادة القوة الشرائية للأفراد وبطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على كمية السلع والخدمات التي يستهلكونها ويبرر هذا في أن الضرائب بتخفيضها لدخول الأفراد تدفعهم إلى التضحية ببعض السلع التي كانوا يستهلكونها.[1]

2- أثر الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك والادخار:

يتوقف تأثير الضريبة غير المباشرة على الاستهلاك، على درجة مرونة الطلب السعرية فالسلع ذات الطلب غير المرن والتي لا يستطيع المستهلكون الاستغناء عنها إلا في حدود ضيقة، وبالتالي إذا ما فرضت ضرائب على سلع ذات طلب غير مرن والتي يستهلكها الغالبية العظمى فإنها تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك لأصحاب الدخول المخفضة لهذه السلع بينما أصحاب الدخول المرتفعة فإنها تؤدي إلى انخفاض ادخارهم . [2]

ورغم وجود عدة إمكانات لتمويل الإنفاق العام،فإن اللجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراء تضخمي. خاصة إذا اعتمد أنماطا معينة من الضرائب، كالضريبة على الدخل التي تعمل على تقليص حجم المداخيل المتاحة للإنفاق الخاص. وحتى الضريبة على الاستهلاك فإنها تعمل على كبح الطلب(ارتفاع الطلب مصدر من مصادر التضخم). ومن بين المزايا التي يوفرها التمويل الضريبي هي إن قدرة الدولة في الواقع، على الإخضاع الضريبي غير محدودة، بخلاف الإصدار النقدي أو اللجوء إلى الاكتتاب العام.[3]

المطلب الثاني:المصادر الائتمانية

يعتبر مفهوم الائتمان عن وجود ثقة بين طرفي العقد موضوع مبلغ مالي يدعى القرض ومن أهم أنواع القروض المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة نجد القروض العامة.

[1] عبد المنعم فوزي،"**المالية العامة والسياسة المالية**"،دار النهضة العربية للطباعة و والنشر،بيروت،1971،ص40.

[2] عثمان سعيد عبد العزيز،العشماوي رجب، "**اقتصاديات الضرائب سياسات نظم-قضايا معاصرة**"، الدار الجامعية ،الإسكندرية،2007،ص12.

[3] قدي عبد المجيد،مرجع سابق،ص ص 171- 172.

الفرع الأول: مفهوم القروض العامة

تقوم الحكومات باللجوء إلى الاقتراض العام لتمويل العجز الموازني سواء من خلال طرح أوراق مالية للاكتتاب العام أو الاقتراض من المؤسسات الدولية.

ويستند البعض في اللجوء في الاقتراض إلى نظرية الاستهلاك الذاتي للقروض والتي مفادها أن القروض تمحو نفسها بنفسها بمرور الزمن نظرا لكون العبء الحقيقي للقرض يتناقص بصفة مستمرة بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان وفي حجم الثروة القومية وبسبب تدهور قيمة النقود.

كما أن هذه الأداة تعتبر وسيلة في يد الدولة لسحب الفائض من الكتلة النقدية من التداول مما يؤدي إلى هبوط التضخم،وهي من جهة أخرى لا تعمل على زيادة تكاليف الإنتاج لأنها لا تمتص إلا الادخار الذي لم يكن يستعمل في الإنفاق الاستهلاكي.[1]

أولا: تعريفها

يعرف القرض العام بأنه:" عقد من عقود القانون العام الشكلية بموجبه يتم تسليف مبلغ من النقود لأحد أشخاص القانون العام لمدة محددة".[2]

ثانيا:خصائصها

تمتاز القروض العامة بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي الأدوات القانونية التي تستعين بها الدولة لتمويل نفقاتها، ويمكن إجمالها في:[3]

1- **القرض العام مبلغ من المال:** يدفع القرض العام بشكل مبلغ من المال وهذا الأخير يكون نقدا أو عينا، والصفة النقدية للقروض العامة هي الصفة الغالبة في العصر الحديث.

2- **القرض العام يدفع من أحد أشخاص القانون العام أو الخاص :** تلجأ الدولة للاقتراض من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين سواء كانوا يتمتعون بجنسيتها أم من الأجانب كما تلجأ إلى دول أجنبية أو المؤسسات المالية الوطنية أو الأجنبية أو الدولية.

[1] المرجع سابق،ص 223.

[2] الزبيدي عبد الباسط علي جاسم،مرجع سابق،ص ص 68.

[3] الزبيدي عبد الباسط علي جاسم،مرجع سابق،ص ص 68 -69.

3- **القرض العام عقد:**عقد القرض كبقية العقود فيه طرفان الطرف الأول فيه هو الدولة أو إحدى هيئاتها العامة(المقترض)، والطرف الثاني هو الجمهور أو دولة أخرى (المقرض).

4- **القرض العام يصدر طبقا لإذن من السلطة المختصة:** حتى يصبح القرض مشروعا لابد من صدور أمر به من السلطة المختصة سواء كان البرلمان أو أية سلطة تشريعية أخرى ومن ثم يجوز للدولة أن تبرم قرضا مع أية جهة دون ذلك الإذن حتى يتمكن من إحكام رقابته على موارد الدولة وأوجه إنفاقها.

5- **القرض العام ضريبة مؤجلة:**إذا كانت حصيلة القرض تمثل إيرادا للدولة في سنة عقده، فإنها ترتب عبئا سنويا على الموازنة نظير الفوائد الناجمة عن مبلغ القرض كذلك يتعين رد القرض بعد انتهاء مدته.

ثالثا:سبب اعتماد الدولة على القروض العامة

بما أن للدولة عدة مصادر لتمويل عجز موازنتها، إلا أنها تعتمد على القروض العامة كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي، ولعل هذا الاختيار مبني على عدة اعتبارات لعل أهمها:[1]

1- لتمويل المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى نفقات كبيرة تفوق الموارد السنوية للدولة.

2- تضطر الكثير من الدول إلى الاقتراض عندما تكون بحاجة إلى المال لمواجهة نفقات تنموية عسكرية، حيث تكون الضرائب قد وصلت إلى حد لا تتحمل معه أية زيادات.

3- قد تلجأ الدولة إلى طريقة التمويل بالقرض للوصول إلى المدخرات المكتنزة بدلا من الضرائب إذا شعرت بأن هناك قدرا من الاكتناز في المجتمع.

4- قد تلجا الدولة إلى الاقتراض في حالة وجود خطر التضخم لتقلل من القوة الشرائية بين الأفراد من خلال سحب الكتلة النقدية الزائدة والتأثير على الطلب الكلي.

الفرع الثاني:آثار تمويل العجز بالقروض على الاقتصاد

يثير التمويل بالمديونية مجموعة من القضايا أهمها: [2]

1- هناك من يطرح فكرة الجيل الذي يتحمل العبء الحقيقي للقرض وأثر المديونية باعتبارها عبئا حقيقيا على الاقتصاد. إذ هناك اتجاه يذهب إلى كون الجيل المستقبلي هو الذي يتحمل عبء المديونية ممثلا

[1] هزرشي طارق ولباز الأمين ،مرجع سابق، ص16.

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سابق،ص ص 224 -226.

في الأقساط والفوائد، ويتم ذلك من خلال دفعه للضرائب. وهذا ما يجعل الأجيال المستقبلية معاقبة بأعباء لم تستفد منها.

2- إلا أن هناك اتجاها آخر ينظر إلى العبء على انه الانخفاض الحاصل في رأس المال المتاح للقطاع الخاص نتيجة الاقتراض العام، وهذا ما يحدث أثارا مزاحمة، ذلك أن الأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار أو بناء المنازل أو زيادة الاستهلاك الذي من شأنه حفز الإنتاج، وضمن هذا المنظور فإن العبء يقع في آن واحد على الجيل الحالي و الجيل المستقبلي، ذلك أن الجيل المستقبلي لا يصله إلا مبلغ اقل من رأس المال وكذلك الجيل الحالي لا يتمتع إلا برأسمال أقل.

3- أما الكينزيون فيرفضون فكرة تحميل الأعباء ما بين الأجيال. فالعبء يحدد حسبهم على أنه النقص الحاصل في الاستهلاك الناجم عن القرض العمومي، وبالتالي فإن الجيل الذي يقترض هو الذي يتحمل كليا انخفاض الاستهلاك.

إلا أن هذه الأطروحات لقيت معارضة ورفضا منذ الستينات:[1]

3-1-فالرفض الأول مبني مقاربة ذاتية ونفسية: حسب هذه المقاربة لا يمكن الحديث عن العبء إلا في الحدود التي يكون فيها تقييد على حرية أعضاء جيل ما في الاختيار، حيث ان القرض وكونه اختياريا، فهو لا يقلص من حرية الاختيار لدى الجيل الحاضر.إلا أنه يجبر الأجيال المستقبلية على تمويل خدمة الدين، فهو إذا يثقل ويقلص من حرية الاختيار لدى أعضاء الأجيال التي تتحمل تدهور وضعيتها.

3-2- الرفض الثاني يعتمد على مقاربة موضوعية، فبعض التحاليل العائدة إلى بداية الستينات تؤكد على الطابع التضليلي لتقدير أعباء جيل باستخدام عدم الاستهلاك في لحظة ما، وترفض التمييز المبسط جدا بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة.فعبء المديونية ضمن هذا المنظور لابد أن تتم دراسته طيلة مدة حياة جيل بكامله.

3-3- ويطرح "بارو " في مقال له سنة1974 الأمر للنقاش مجددا لأخذه بمبدأ التكافؤ الريكاردي كمنطلق، حيث يرى "بارو" أن الدين العمومي محايد، فهو ليس ثروة صافية ولا يؤدي إلى إحداث أثار توزيعية بين الأزمنة. ولهذا لا تكون له أثار تفاضلية إلى ثروة القطاع الخاص، فليس هناك إذن اثر الإزاحة المالية وبالتالي العلاقة بين العجز الموازني ومعدل الفائدة.

[1] المرجع السابق،ص ص 225- 226.

ونشير إلى أن الدين العمومي يمكن أن يتغذى ذاتيا إذا لم يكن بمقدور إنتاج عوائد كافية وضرورية. وهكذا تجد الدولة نفسها مجبرة على الاقتراض مجددا من أجل الوفاء بخدمات الدين.

المطلب الثالث: الإصدار النقدي الجديد(التمويل التضخمي)

تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد عندما تمر بظروف اقتصادية تتطلب إصدار جديد للنقود، إما بسبب قلة الحصيلة الإرادية من ضرائب ورسوم وقروض، أو بسبب تغطية نفقات بغض المشروعات، أو التخفيف من بعض الديون أو لأغراض أخرى...الخ.[1]

الفرع الأول: مفهوم الإصدار النقدي الجديد

أولا: تعريفه

يقصد بالإصدار النقدي الجديد :"طبع نقود جديدة وطرحها للجمهور كعملة قانونية وإرغام الأفراد على التعامل بها خاصة من دائني الدولة المقدمين لها قرض" [2]

ثانيا:موقف الفكر المالي من الإصدار النقدي الجديد

هناك موقفين للفكر المالي من الإصدار النقدي هما:

1- موقف الفكر المالي التقليدي:

لقد عارضت النظرية المالية التقليدية إصدار نقود إضافية لأن هذا الإصدار يقود في رأيها إلى التضخم وارتفاع الأسعار الأمر الذي ينجم عنه سوء في التوزيع فارتفاع الأسعار يرخص للطبقات ذات الدخول الثابتة كحملة الأسهم والسندات، وأصحاب الدخول التي تتغير ببطء كالعامل والموظفين في الوقت الذي تزداد فيه أرباح المنظمين والمضاربين، كذلك يترتب على التضخم زيادة تفاؤل المنظمين ومبالغتهم في زيادة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى الكساد والركود لأنه لا يكون هناك طلب كاف لمقابلة الزيادة في الإنتاج.

2- موقف الفكر المالي الحديث

يرى أصحاب الفكر المالي الحديث(النظرية الكينزية) إمكانية الالتجاء إلى الإصدار النقدي الجديد لتغطية عجز الموازنة ولتحقيق التشغيل الكامل إذا ما كان الجهاز الإنتاجي يستجيب لذلك، وكان على مستوى متقدم كما هو

[1] القيسي أعاد حمود،"**المالية العامة والتشريع الضريبي**"،مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،ط2000،3،ص 75.

[2] الزبيدي عبد الباسط علي جاسم،مرجع سابق،ص85.

الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا. وبمعنى أخر كلما كان الجهاز الإنتاجي مرن في الاستجابة وكان هناك نقص في التشغيل فيمكن استخدام وسيلة الإصدار النقدي الجديد.[1]

وهنا يجب التمييز بين حالة الدول المتقدمة والدول النامية.

ففي الدول المتقدمة: يمكن الاستفادة من هذه الوسيلة في التمويل دون الخشية من خطر التضخم لأن الجهاز الإنتاجي قادر على الاستجابة لزيادة الطلب الناتجة عن إنفاق مبالغ النقود المصدرة بصورة إضافية. كما أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى خفض سعر الفائدة مما يزيد في الإقبال على الاستثمار، وكذلك يؤدي الإصدار النقدي الجديد إلى توزيع الدولة لدخول جديدة من مجموع الاستهلاك ويرفع الطلب الفعلي فيزداد الطلب الفعلي ويزداد النشاط الاقتصادي.[2]

أما في الدول النامية: قد يقودنا التحليل المجرد إلى القول بإمكانية استفادة هذه الدول من الإصدار النقدي الجديد، إذ توجد فيها موارد ثروة معطلة ومهمة التنمية الاقتصادية في هذه الدول هي تشغيل تلك الموارد. والنقود الإضافية بإمكانها أن تسهم في تشغيل تلك الموارد غير المستغلة لغرض زيادة الإنتاج، وعلى ذلك فلن يحدث الارتفاع غير المرغوب فيه بالأسعار.

إلا أن القول يغفل حقيقة أساسية، ويتجاهل الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في الدول النامية، وينتج عن هذا الوضع أن زيادة الطلب الناجمة عن الإصدار النقدي الجديد لا يقابلها زيادة في المعروض السلعي. فترتفع الأسعار ومن ثم يحدث التضخم. [3]

ثالثا:الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند الإصدار النقدي الجديد

لكي تستطيع الدول المتخلفة اللجوء إلى هذه الطريقة في تمويل نفقاتها العامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عدة أمور من بينها:[4]

1- مدى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته في الاستجابة للمتغيرات التي تحصل في الطلب.

[1] القيسي أعاد حمود،مرجع سابق،ص 79.
[2] الزبيدي عبد الباسط علي جاسم،مرجع سابق،ص 86.
[3] العلي عادل فليح،مرجع سابق،ص ص 161 -162.
[4] العبيدي سعيد علي،مرجع سابق،ص179.

2- استخدام هذا الأسلوب في تمويل النفقات الاستثمارية خاصة في المشاريع الإنتاجية ذات العائد المرتفع والتي تتطلب فترة قصيرة لكي يمكن كبح الأثر التضخمي الذي يحدث التدفق النقدي اللازم لإنشاء المشروع. أي أن الإنتاج الجديد يساهم في إشباع الطلب المتولد من التدفقات النقدية في فترة إنشاء المشروع.

3- ضرورة دراسة مرونات الطلب الداخلية للسلع المختلفة ومعرفة السلع التي يزداد الطلب عليها عند زيادة الدخول. ومن ثم العمل على إنشاء المشاريع التي تنتج هذه السلع.

الفرع الثاني:أثر تمويل العجز بالإصدار النقدي على الاقتصاد:

يكون التمويل بالإصدار النقدي محايدا لما يؤدي الارتفاع الظرفي في الكتلة النقدية إلى ارتفاع متناسب تماما في الأسعار دون أن يمس ذلك المتغيرات الحقيقية.

وتكمن المشكلة في كون أن حيادية النقد لا تعني بالضرورة الحيادية العالية التي تتعلق بعدم تغير مخزون رأسمال أو النسبة بين رأسمال- العمل أو الاستهلاك الحقيقي لكل ساكن، عندما يحدث تغير في نمو النقود الخارجية.

فيمكن لنمو معدل الكتلة النقدية أن تكون له أثار على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد. فالعجز الممول بالنقد الخارجي يمكن ألا يكون محايدا،ويمكن أن يكون بشكل أكبر غير عالي الحيادية منذ اللحظة التي تظهر فيها أثاره على المتغيرات الحقيقية. وتعتمد هذه الآثار عموما على اثر نمو الكتلة النقدية على معدلات الفائدة الاسمية.لأن هذه الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى تدهور في الأسعار النسبية التي من شأنها تغيير التوازن والنمو الاقتصادي. وعادة ما يكون هناك تخوف من هذا الأسلوب كونه يؤثر على العرض النقدي من جهة ومنه تظهر الضغوط التضخمية، ولهذا نجد الكثير من الدول تضع قيودا هيكلية وتنظيمية على اللجوء إليه.[1]

إلا انه بالرغم من الآثار السلبية الممكن حدوثها نتيجة اللجوء إلى هذا الأسلوب، لابد من التمييز بين ثلاث فرضيات يتم على أساسها الإصدار النقدي:

- الفرضية الأولى: أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلا لها في زيادة سريعة للإنتاج. وفي هذه الحالة لا تكون هناك أية أثار تضخمية لأن العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب.
- الفرضية الثانية:هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتنز أو تدخر، وفي هذه الحالة لا تكون هناك آثار تضخمية لأنه ليس هناك ارتفاع في الطلب إلا أن هذا يبقى مؤقتا، إذ هناك احتمال ضخ هذه

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 227.

المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب وهو ما يؤدي إلى إحداث صدمة تضخمية ليس بالسهل تقدير انعكاساتها على مجرى الحياة الاقتصادية.

- الفرضية الثالثة: أن الكتلة النقدية الإضافية سوف توزع في شكل ارتفاع في المداخيل بما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والطلب عليها، وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار.كما أن الإصدار النقدي المستخدم لتغطية نفقات الواردات لا يحدث أثارا تضخمية محلية ماعدا تلك المستوردة من السلع والخدمات.إذن تتحدد أثار التمويل عن طريق الإصدار النقدي بما إذا كان الأمر يتعلق باستثمارات أنية أو قريبة المردودية أو استثمارات بعيدة المردودية أو غير منتجة أصلا، حيث أن الفارق الزمني بين وقت الإصدار وأجال مردودية الاستثمار ذو أهمية كبرى في تقدير حجم هذا النوع من التمويل.[1]

[1] المرجع السابق، ص ص 228- 229.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في الدراسة نستنتج ما يلي:

1- الموازنة العامة ما هي إلا بيان مالي يتم فيه تسجيل إجمالي الإيرادات المتوقع الحصول عليها وإجمالي النفقات التي يسمح باستعمالها خلال فترة زمنية مستقبلية وتحدد في الغالب بسنة واحدة.

2- تقوم الموازنة العامة على أربعة مبادئ هي الوحدة والسنوية والشمولية والتوازن كما أنها تمر بمراحل إلى أن تصبح مقبولة وتوضع في قانون المالية.

3- يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم القضايا الاقتصادية التي لاقت اهتماما واسعا لدى المفكرين الاقتصاديين، وهو مشكلة تعاني منها جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء.

4- تختلف مصادر تمويل عجز الموازنة العامة من دولة إلى أخرى على حسب نوع العجز الموازني الذي تعاني منه وهي تتمثل في مصادر داخلية ومصادر خارجية واهم هذه المصادر نجد المصادر الجبائية المتمثلة في الضرائب والمصادر الائتمانية المتمثلة في القروض العامة سواء كانت داخلية أو خارجية وأخيرا الإصدار النقدي الجديد أو ما يصطلح عليه بالتمويل التضخمي.

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات وتأثره بعجز الموازنة العامة

تمهيـــــد:

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب ، مما يتطلب انتقال المواد المادية والمالية والبشرية ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية وخلال مدة محددة تعد الدولة بيانا تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات تحت بيان يعرف بميزان المدفوعات .

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته و الاختلال والتوازن فيه وأهم طرق معالجة هذا الخلل، إضافة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من الناحية النظرية.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يظهر ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي وله أهمية كبيرة من خلال دراسة مختلف مفرداته.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رؤوس الأموال حقوق والتزامات لكل دولة عند الدول الأخرى، حيث تسجل كل دولة مختلف هذه العمليات في ميزان يسمى ميزان المدفوعات، والذي سوف نتطرق إليه في الأتي.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

لقد تعددت تعاريف ميزان المدفوعات فنجد:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه :"سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة."[1]

كما يعرف بأنه:" بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية , وهو ذو جانبين لتلك المعاملات كما أنه أسلوب لتنظيم الإستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة."[2]

يعرف ميزان المدفوعات بأنه :"سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في مدة معينة من الزمن (غالبا سنة) , بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي."[3]

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون ،"**التمويل الدولي**" ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2008 ،ص15.

[2] سمير فخري نعمة ، "**العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**"،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2011 ،ص ص70-71.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار ،"**الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات**"،دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3،عمان ، 2013 ،ص ص 214-215.

ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[1]

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.[2]

ويبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي :[3]

1- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين , أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها, أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

2- يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة.فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على ارض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين, كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.

3- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين(بنوك , شركات , مؤسسات ....الخ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها .

4- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان . فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنهيها في أخر ديسمبر ، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أفريل من كل سنة لتنتهي في أخر شهر مارس من العام التالي .

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر) مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا. وذلك لمساعدة السلطات المختصة علي معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

الفرع الثانـــي:أهمية ميزان المدفوعات ووظائفه

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة ، فهو المرآة التي تعكس مدى قوة الدولة وقدرتها على منافسة العالم الخارجي، وبهذا يظهر له مجموعة من الوظائف يمكن توضيحها في التالي.

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد ،"**الإقتصاديات الدولية**" ، الدار الجامعية ،الإسكندرية،2001 ،ص 203.

[2] محمود يونس ،عبد النعيم محمد،" **أساسيات علم الاقتصاد**"،الدار الجامعية ،مصر،2000،ص380.

[3] المرجع سابق،ص 381.

أولا: أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:[1]

1- انه حساب مختصر يضع جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز.

2- يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم إخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.

3- تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع أو إذا كانت تعمل على حساب تخفيض أصولها الأجنبية, والعمل على تراكم مطلوبات أجنبية أو فيما إذا كانت قادرة على استلام منح من الخارج.

4- ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا إن كانت الدولة دائنة أو مدينة.

5- يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة ومن ثم بيان مدى آثارها على زيادة أو عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض قيمة العملة وذلك بالنظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف ميزان المدفوعات.

ثانيا: وظائف ميزان المدفوعات

تكمن وظائف ميزان المدفوعات في مايلي:[2]

1- تقديم معلومات مهمة عن الدرجة التي يرتبط بها اقتصاد الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم،وبتوفر البيانات اللازمة يمكن الوصول لمزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها اقتصاد الدولة.

2- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدول نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والاجراءات المالية والنقدية في الدولة.

3- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.

---

[1] عبد الكريم جابر العيساوي ،" **التمويل الدولي (مدخل حديث)** "،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،2012،ص ص 233-234.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون،**"التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"**،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،ط2،2015،ص ص 188-189.

والجدير بالذكر أن موازين المدفوعات تخدم العديد من الأغراض ، أهمها :[1]

1- تتبع التغيرات في مركز الدولة ، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية ، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني .

2- تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني, ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار,التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

3- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود, ومن ثم على السياسات المالية و النقدية الواجب إتباعها.

4- إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات و المؤشرات التي يمكن استخراجها منه

إن ميزان المدفوعات كغيره من الوثائق المالية الأخرى يتأثر بالعديد من العوامل ، كما أن عملية الحصول على المعلومات اللازم لإعداده لها عدة مصادر.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات نجد : [2]

أولا: التضخم

يؤدي التضخم إلي ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات نظرا لان أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا .

ثانيا :معدل نمو الناتج المحلي

تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلي زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

ثالثا :الاختلاف في أسعار الفائدة

يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع ، و على العكس من ذلك يؤدي

[1] مندور أحمد، "**مقدمة في الاقتصاد الدولي**"، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999 ، ص159.

[2] بسام الحجاز، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**" ،المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع ،بيروت ،لبنان ،2003،ص ص 64 -65.

انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين .

رابعا :سعر الصرف

تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلي خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

الفرع الثاني: المؤشرات التي يمكن استخراجها من ميزان المدفوعات

يمكن استغلال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية باستخراج بعض المؤشرات أهمها:[1]

أولا: نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون

تعبر في الواقع عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المدينية في الأوقات الحرجة. لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية لأن الاحتياطي هو بمثابة هامش أمن تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، ويستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية. إلا أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة هو مؤشر على تجميد الأموال، وبالتالي هو تضييع لفرص استثمارها.

ثانيا: الطاقة الاستردادية للاقتصاد

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$cm=(X+F)-(D+P)/B$$

حيث:

Cm: الطاقة الكلية للاستيراد

X: حصيلة الصادرات

F: حجم الأموال الأجنبية المحصلة (قروض، تحويلات)

D:خدمات الدين كمدفوعات

P: تحويلات نحو الخارج

B: متوسط سعر الوحدة من الواردات

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق،ص ص 43- 44.

ويمكن كتابة العلاقة على النحو التالي:

$$Cm= (X-D/B) + (F-P/B)$$

وبالتالي تعبر:

$X-D/B$ =عن الطاقة الاستردادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات

أما $F-P/B$ فتعبر عن الطاقة الاستردادية المعتمدة على القروض

ثالثا: نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات

اعتبارا لكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، ولهذا فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد القومي خطر التوقفعن تسديد ديونه. ولهذا تحرص الدول ألا تتجاوز هذه النسبة 50٪.

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات وطريقة القيد فيه

هناك الكثير من وجهات النظر المحلية والدولية في تبويب المعاملات وتقسيمها وهو ما دفع بعض المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي إلى تشكيل لجان من الخبراء لإعداد دليل لميزان المدفوعات ليكون مرشدا علميا في موضوعات التجميع الإحصائي ،مع التأكيد على أن دليل ميزان المدفوعات لا ينفي وجود اختلاف في وجهات النظر بين المسؤولين عن إعداد ميزان المدفوعات في الدول المختلفة من جهة والموظفين في صندوق النقد الدولي من جهة أخرى ،إلا أن عملية التوفيق بين الآراء المختلفة تساعد على جعل توصيات دليل ميزان المدفوعات واقعية ومقبولة لحد ما .[1]

الفرع الأول: مكونات ميزان المدفوعات وعناصره

يعرض ميزان المدفوعات في صورة جدول مقسم حسب طبيعة المعاملات التي تم القيام بها، وتتدرج ضمن عناصره موازين فرعية.

أولا: مكونات ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى الحسابات التالية:

1- الحساب الجاري(حساب السلع والخدمات).

2- حساب التحويلات من جانب واحد.

3- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية).

4- حساب الذهب والنقد الأجنبي.

[1] عبد الكريم جابر العيساوي ، مرجع سابق ،ص 234.

5- فقرة السهو والخطأ.

أولا: الحساب الجاري

هو الحساب الذي يشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات وهو الذي يتابع أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي والتي تتضمن كافة المعاملات للقيم الاقتصادية والتي تقع بين الجهات المقيمة وجهات غير مقيمة في ذلك البلد بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج ،ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو النقصان لذلك يطلق عليه أحيانا حساب الدخل ويضم هذا الميزان نوعين من الموازين:[1]

1- الميزان التجاري :

يشمل هذا البند على الصادرات والواردات السلعية أي على عمليات التجارة الخارجية بمعناها الدقيق. ولذلك تسمى هذه التجارة بالتجارة المنظورة ،أي التي ترى وتزن وتعد ،عند مرورها بالحدود الجمركية. والصادرات تقيد في جانب الإيرادات والواردات في جانب المدفوعات .ويطلق على مقارنة قيمة الصادرات بقيمة الواردات باسم ميزان التجارة المنظورة .ويعتبر الميزان التجاري موافقا وفي صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات، بينما يعتبر غير موافق وفي غير صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات.[2]

2- ميزان الخدمات:

يأتي ميزان الخدمات في المرتبة الثانية من الأهمية في ميزان المدفوعات في معظم الدول، حيث تبرز الخدمات في العديد من الدول ،إن لم يكن جميعها.وتكاد تصل في بعض الدول إلى الحد الذي تعتمد فيه أساسا على هذا الميزان، وبالذات ما يعتمد منها على السياحة ،إذ تفوق صادراتها غير المنظورة أي صادراتها من الخدمات صادراتها السلعية [3].

ومن أهم ما تشتمل عليه هذه المعاملات: [4]

2-1- **خدمات النقل:** وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل- البري – البحري – النهري- الجوي، التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين أو يؤديها الخارج إلى المقيمين . وتشتمل أيضا على أجور شحن البضائع وثمن تذاكر السفر وبنود أخرى مثل:رسوم الموانئ ونفقات صيانة السفن والطائرات وتموينها بالوقود...الخ.

2-2- **التأمين:** ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين نقل بضائع ،حياة، حوادث، بما في ذلك إعادة التأمين.

---

[1] دريد كامل آل شيب ،"**المالية الدولية**" ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2011 ، ص77.

[2] عادل أحمد حشيش وآخرون، "**أساسيات الإقتصاد الدولي**"،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت لبنان،2003 ، ص ص 163-164.

[3] فليح حسن خلف ، "**العلا قات الاقتصادية الدولية**"، مؤسسة الوراق للنشر ، الأردن،2001 ،ص 240.

[4] محمود يونس وآخرون ، "**التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية** "،دار التعليم الجامعي ،الإسكندرية،2015 ،ص231-332.

2-3- **الرحلات إلى الخارج:** وتشمل مصروفات سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما قد تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.

2-4- **الدخول من الاستثمارات الخارجية:** وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة –فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية ...الخ،أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات.

2-5- **الخدمات الأخرى:** وتشمل على بنود مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج- لغير المهاجرين – العمولات التجارية ،مدفوعات البريد والتليفون، الدعاية، إيجار الأفلام...الخ.

ثانيا: حساب التحويلات من طرف واحد

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية ،أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين . ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات. ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى بندين: [1]

1- **الهبات الخاصة:** وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات،النقدي منها والعيني،وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية .

2- **الهبات العامة:** وتتضمن التعويضات، ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية، وكذلك الهدايا على أنواعها.

ثالثا: حساب رأس المال

يبين حساب رأس المال تدفق القروض والاستثمارات الدولية في الأجل الطويل والأجل القصير. وتشير حركات رأس المال الدولية طويلة الأجل إلى المعاملات المستحقة السداد لسنة واحدة أو أكثر ، وتتضمن الاستثمارات المباشرة (مثل بناء مصنع أجنبي) واستثمارات محفظة الأوراق المالية (مثل شراء أسهم وسندات أجنبية) القروض الدولية لسنة أو أكثر.[2]

إن أهمية حساب رأس المال في ميزان المدفوعات أنه يبين أثر التجارة الخارجية والمدفوعات على الثروة والدين، فإذا حصل المقيمون على أسهم وسندات أجنبية فهم يحصلون على دخل في المستقبل وعندما يقومون ببيعها يصبح بإمكانهم شراء السلع والخدمات الأجنبية أما إذا قام المقيمون باقتراض نقود من بنك أجنبي، فيجب عليهم أن يدفعوا الفائدة في المستقبل،وعندما تستحق ديونهم يجب عليهم أن يبيعوا سلع وخدمات أكثر إلى الأجانب [3].

---

[1] زينب حسين عوض الله،"**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، الفتح للطباعة والنشر،2003،ص 102.

[2] دومينيك سلفادورترجمة محمد رضا على العدل ،"**الاقتصاد الدولي** "،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993،ص 124.

[3] عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص 236.

رابعا: حساب التسويات الرسمية (الذهب النقدي أو المعادن النفيسة)

يوضح هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على الاحتياطات الدولية المملوكة للدولة والتي تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في بنود ميزان المدفوعات الأساسية.

فبعد إعداد رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال إذا زادت بنود الجانب الدائن عن بنود الجانب المدين عن الحسابات السابقة بمعنى أن المتحصلات الأجنبية من الخارج تفوق المدفوعات الأجنبية فإن ميزان المدفوعات يحقق فائضا اقتصاديا وهذا الفائض يحتاج إلى تسوية لكي يحقق ميزان المدفوعات توازنا حسابيا ويتم تحقيق التسوية من خلال زيادة الاحتياطات الرسمية للدولة.

ويحدث العكس إذا أظهر مجموع جانب الحساب الجاري وحساب رأس المال عجزا فإن تسوية هذا العجز تتطلب قيام الدولة بمبيعات ذهب نقدي للخارج.ة من الأصول تشمل بالإضافة إلى الذهب النقدي ما يلي:

– رصيد العملات الأجنبية القابلة للتحويل التي تحتفظ بها السلطات النقدية في البنوك الأجنبية في شكل ودائع أو استثمارات في أصول أجنبية.

– موارد الدولة المحتفظ بها لدى صندوق النقد الدولي والتي تكون في شكل حقوق السحب الخاصة واحتياطي الذهب والذي يمثل حصة الدولة في رأس مال الصندوق.

– الأصول قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية في شكل أذون خزانة.[1]

خامسا: فقرة السهو والخطأ

قد لا يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين.

في هذه الحالة تعادل قيمة السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات وبالطبع فإن مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان الدائن أو المدين وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم.[2]

ومن أسباب عدم التوازن نجد :[3]

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات نتيجة الاختلاف في أسعار صرف العملات.
- الخلل الناجم عن تغير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجاريا.
- قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية وبالتالي تدرج قيمة هذه المشتريات في فقرة السهو والخطأ.

---

[1] إيمان عطية ناصف وآخرون ، ، "**مبادئ الاقتصاد الدولي**" ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ص 298–299.

[2] زينب حسين عوض الله ، "**الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية** "، دار الجديدة ، الأزاريطة ، 2005 ، ص ص 68–69.

[3] حسن حروزي ،حسابات قومية ، "**علوم مالية ومصرفية**"، ف2، 2007–2008، ص 03.

والجدول التالي يوضح هيكل ميزان المدفوعات

الجدول رقم(01): هيكل ميزان المدفوعات

الأقسام المكونة لميزان المدفوعات	دائن	مدين
1- السلع والخدمات		
1- 1- السلع		
1- 2- الذهب		
1- 3- السفر إلى الخارج		
1- 4- النقل		
1-5- التأمين		
1-6- أعمال حكومية		
1-7- دخول الاستثمارات		
1-8- متنوعات		
2- الهبات		
2-1- الخاصة		
2-2-العامة		
3- رأس المال والذهب النقدي		
3-1- القطاع الخاص		
3-1-1- الالتزامات طويلة الأجل		
3-1-2- الإلتزامات قصيرة الأجل		
3-1-3- الأصول طويلة الأجل		
3-1-4- الأصول قصيرة الأجل		
3-2- القطاع الرسمي والبنوك		
3-2-1- الالتزامات طويلة الأجل		
3-2-2- الالتزامات قصيرة الأجل		
3-2-3- الأصول طويلة الأجل		
3-2-4- الأصول قصيرة الأجل		
4- الذهب النقدي		
5- فقرة السهو والخطأ		

المصدر: عادل أحمد حشيش وآخرون ، "**أساسيات الإقتصاد الدولي**"،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت لبنان،2003، ص 83.

ثانيا: عناصر ميزان المدفوعات

تتمثل عناصر ميزان المدفوعات في :[1]

1- ميزان المدفوعات الجارية

يعرف ميزان المدفوعات الجارية بأنه:" ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنية والمدينة والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالإنتاج والدخل"، ويقسم هذا الميزان إلى أربعة موازين فرعية هي:

1-1- ميزان التجارة المنظورة:

ويسمى هذا الميزان كذلك الحساب التجاري السلعي، ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ بشكل تدفقات سلعية، وهي التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالدخل والإنتاج خلال تلك الفترة المدروسة.

1-2- ميزان التجارة غير المنظورة:

ويسمى هذا الميزان كذلك الحساب التجاري الخدمي، ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكل تدفقات خدمية أي غير مادية، وهي ترتبط بالإنتاج والدخل خلال تلك الفترة المدروسة.

1-3- الميزان التجاري:

ويسمى كذلك بالحساب التجاري، ويضم كلا من ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة.

1-4- ميزان التحويلات من جانب واحد:

يطلق على هذا الميزان كذلك حساب التحويلات من جانب واحد ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والملزمة لجانب واحد، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالانتاج والدخل خلال الفترة المدروسة.

2- ميزان رأس المال

يعرف ميزان رأس المال بأنه:" الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال الفترة الزمنية المدروسة، ولكنها ترتبط بالإنتاج والدخل في فترة سابقة، أو فترة زمنية لاحقة.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق،ص ص 197-199.

ويقسم هذا الميزان إلى أربعة أقسام هي:

2-1- ميزان رأس المال قصير الأجل:

ويسمى كذلك حساب رأس المال قصير الأجل، ويضم هذا الميزان ما يلي:

2-1-1- واردات رؤوس الأموال أي المعاملات الدائنة.

2-1-2- صادرات رؤوس الأموال أي المعاملات المدينة.

وهي التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية تكون أقل من سنة، وهي لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة نفسها وإنما ترتبط بها في سنوات سابقة أو لاحقة.

2-2- ميزان رأس المال طويل الأجل:

ويسمى كذلك حساب رأس المال طويل الأجل، ويضم هذا الميزان مايلي:

2-2-1- واردات رؤوس الأموال أي العاملات الدائنة.

2-2-2- صادرات رؤوس الأموال أي المعاملات المدينة.

وهي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية تكون لأكثر من سنة، وهي لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة نفسها وإنما ترتبط بها في سنوات سابقة أو لاحقة.

2-3- ميزان رأس المال:

ويسمى كذلك حساب رأس المال، ويضم هذا الميزان كلا من ميزان رأس المال قصير الأجل وحساب رأس المال طويل الأجل.

4-ميزان الذهب والصرف الأجنبي

ويسمى كذلك بحساب الذهب والصرف الأجنبي، ويضم مايلي:

4-1- تحركات الذهب للأغراض النقدية.

4-2- التغيرات في الاحتياطي من العملات الأجنبية.

4-3- حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة.

وتتم جميع هذه العمليات بين المقيمين وغير المقيمين خلال الفترة الزمنية التي تسجل فيها تحركات رؤوس الأموال في ميزان المدفوعات، وأن معاملات هذا الميزان لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة وإنما ترتبط بهما في سنوات سابقة أو لاحقة.

الفرع الثاني : طريقة القيد في ميزان المدفوعات

من المتفق عليه عند إعداد ميزان المدفوعات أن كل معاملة مسجلة يجب أن تقيد في قيدين اثنين متساويين، احدهما دائن وإشارته موجبة من الناحية الحسابية والقيد الآخر مدين ويعطي إشارة سالبة ، وهكذا من حيث المبدأ يكون مجموع القيود الموجبة مطابقة لمجموع القيود السالبة، ومن ثم يكون صافي رصيد المعاملات يساوي صفرا.

إن القيود في ميزان المدفوعات تمثل معاملات اقتصادية مقابل قيم اقتصادية أخرى، وتتكون هذه القيم من موارد حقيقية سلع وخدمات وبنود مالية وغالبا ما تكون نتيجة القيود متساوية من ناحية القيمة.

وهناك بنود أخرى ليس لها مقابل، أو قد يكون القيد في جانب واحد لأسباب معينة عندئذ تسجل قيود مقابلة بهدف الموازنة يطلق عليها تحويلات دون مقابل.[1]

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين كما يلي: [2]

بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة(−) ويشمل:

- الاستيراد من السلع والخدمات.
- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد).
- رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج.

فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل.

بالنسبة للجانب الدائن: يأخذ إشارة موجبة(+) ويشمل :

- الصادرات من السلع والخدمات.
- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد).
- رؤوس الأموال القادمة من الخارج.

أمثلة حول عملية القيد :

يمكن توضيح التطبيق العملي لكيفية تسجيل العمليات والمبادلات الدولية في ميزان المدفوعات لدولة ما وهذه العمليات تتمثل بما يلي:[3]

المثال الأول: إذا افترضنا بأن مشروعا مقيما معينا قام بتصدير بضائع بقيمة 100 مليون دج عملية التصدير هذه هي بمثابة بيع (تحويل) لأصول حقيقية، وبالتالي يتوجب تسجيلها في جانب الدائن تحت باب الصادرات

[1] عبد الكريم جابر العيساوي ، مرجع سابق، ص ص 249 250.

[2] حسن حروزي ، مرجع سابق، ص ص 4 −5.

[3] مفتاح صالح ،"**محاضرات في المالية الدولية**" ،مطبوعة غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة،2005−2006،ص ص 53 −54.

والواردات من البضائع، في المقابل هذا البيع للسلع قد يترتب عليه تسديد يمكن أن يأخذ أشكالا عدة، فإذا كان هناك شراء مقابل للبضائع وبذات الوقت، فإن العملية تسجل في جانب المدين تحت نفس الباب السابق أي الصادرات والواردات من البضائع لأنه جرت الحيازة لأصول حقيقية بواسطة المشروع المقيم حسب الجدول التالي:

جدول رقم(02) : التبادل بالمقابل أي تسديد الصادرات بالواردات

الوحدة: دينار جزائري

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	100	–
الواردات من البضائع	–	100

المثال الثاني:إذا كان المشروع المقيم الذي يقوم بالتصدير قد منح للمشروع غير المقيم المستورد قرضا تجاريا قصير الأجل، فإن هذا الأول يتلقى سندا ممثلا لهذا القرض نتيجة لما تقدم، فإن رصيد محفظة السندات القصيرة الأجل التي يمتلكها البلد المذكور آنفا سوف يرتفع،وهذا يعني أن هناك زيادة قد طرأت على الأموال أو الحقوق قصيرة الأجل العائدة إلى البلد المصدر، والتي تأخذ شكل قروض تجارية، الزيادة المشار إليها على الأصول تدون في الجانب المدين وذلك تحت باب قروض تجارية قصيرة الأجل.حسب الجدول التالي:

جدول رقم(03) : تسديد الصادرات بقروض تجارية قصيرة الأجل

الوحدة:دينار جزائري

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	100	–
قروض تجارية قصيرة الأجل	–	100

المثال الثالث: قدمت شركة أجنبية خدمات تأمين لصاح مستوردين محليين بمبلغ (200دينار) وتم دفع مبلغ التأمين للشركة الأجنبية بحوالة، ففي هذه الحالة يسجل المبلغ المدفوع مقابل هذه الخدمات في حساب المدفوعات النقدية في الجانب الدائن لأنه يمثل مدفوعات، في حين تعتبر الدولة مدينة للشركة الأجنبية بقيمة هذه الخدمات لأنها قدمت لصالح مقيمين في الداخل تأمينا على السلع والخدمات التي تم استيرادها من قبلهم، ولذلك تسجل في الجانب المدين من حساب الخدمات. [1]

[1]فليح حسن خلف ، مرجع سابق ،ص 247.

المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازنا دائما، وذلك نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية من العمليات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين. إن هذا التعادل ليس من شأنه إظهار أي شيء خاص بمركز الدولة في الاقتصاد العالمي، هذا ما يحتم علينا البحث عن مفهوم التوازن الاقتصادي ، وأيضا أنواع الاختلال التي يتعرض لها ميزان المدفوعات والأسباب المؤدية لذلك.

المطلب الأول : التـــــوازن في ميـــزان المدفوعـات

إن ميزان المدفوعات ميزان متوازن دائما، فالجانب الإيجابي يساوي الجانب السلبي فيه،وتلك حقيقة لا تزال تثير التساؤل. فلماذا يكون ميزان المدفوعات متوازنا دائما؟ الواقع أن هذا الميزان متوازن بمعنى التساوي، فالتوازن قد يكون معناه أن الميزان في حالة زيادة أو في حالة تساوي وميزان المدفوعات في حالة تساوي دائما، والسبب في ذلك بسيط وهو أن جانب الإيرادات يمثل شراء للعملات الأجنبية بعملة وطنية. وكل شراء يقابله بيع، وكل بيع يقابله شراء. ومن هنا كانت كل المبيعات تساوي كل المشتريات، وتلك بديهية ولكنها لا تزال بحاجة إلى إيضاح.[1]

الفرع الأول: التوازن المحاسبي والتوازن الإقتصادي

كما ذكرنا سابقا فإن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل للمعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة(سنة)، وطالما أن نظرية القيد المزدوج التي تستخدم حسابيا عند إعداد الميزان ستؤدي إلى التوازن الحسابي له فإن تعادل جانبي الميزان في حد ذاته ليس من شأنه إظهار مركز الدولة الاقتصادي وعلاقته بالاقتصاد الخارجي وهنا ينبغي أن نفرق بين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات [2].

أولا: التوازن المحاسبي

يعني أن كل معادلة يكون فيها طرفان إحداهما دائن والآخر مدين أي تنشأ حقوق لطرف ويعني دائنية ومستحقات على الطرف الآخر و تعني مديونية، وهو ما يجعل ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية بالضرورة.[3]

---

[1] مجدي محمود شهاب،"**الاقتصاد الدولي المعاصر**"،الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،2007،ص237.

[2] دريدكامل ال شبيب،مرجع سابق،ص ص 79-80.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق،ص257.

ثانيا: التوازن الاقتصادي

وهو الذي لا يكون تحققه حتمي ولكن بتوفر ظروف اقتصادية وسياسية وتجارية ملائمة، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان.[1]

الفرع الثاني: التوازن الثنائي والتوازن المتعدد الأطراف

يختلف هذا النوع من التوازن عن سابقه لأنه يبين طبيعة العلاقة بين الدولة وغيرها من الدول وهناك نوعان من التوازن هما :[2]

أولا: التوازن الثنائي

يحصل بين دولة ودولة أخرى في حالة التجارة الثنائية البحتة، فمثلا تسعى الدولة(*) نتيجة حالات معينة العمل على تطبيق سياسات تهدف إلى تحقيق توازن ثنائي مع الدولة(**) وأهم تلك السياسات:

- الرقابة على الصرف.
- تقيد حرية تحويل العملات مع الدولة المقابلة.
- إتباع نظام الحصص واتفاقات المقاصة.

ثانيا:التوازن المتعدد الأطراف

إن الأصل في ميزان المدفوعات يسجل حقوق وديون دولة في مواجهة الدول الأخرى وليس في مواجهة دولة واحدة أو مجموعة من الدول .وترتبط هذه الفكرة بفكرة التجارة المتعددة الأطراف وهنا ليس من الضروري أن تكون المجاميع الجزئية إلى المعاملات الاقتصادية الإقليمية في القيود الدائنة متساوية مع القيود المدينة، ولكن من الضروري أن تكون الإيرادات الكلية للدولة مساوية للمدفوعات الكلية وذلك لأن كل من الإيرادات والمدفوعات لا تشمل فقط التبادل التجاري بل قيود ميزان المدفوعات الأخرى كافة.

المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات

الاختلال هو حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات.وله صورتان هما:

1- **الفائض:** وذلك عندما يزيد الجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين ويوصف ميزان المدفوعات حينها بأنه موجب وفي صالح الدولة.

2-**العجز:** وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن،ويوصف ميزان المدفوعات حينها بأنه سلبي في غير صالح الدولة.

---

[1] سامي عفيفي حاتم،"**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، الدار المصرية اللبنانية، 1994،ص 124.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي ،مرجع سابق ،ص ص 169-170.

ويلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصر التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى قسمين:

– معاملات اقتصادية فوق الخط (العمليات التلقائية أو المستقلة).

– معاملات اقتصادية تحت الخط(العمليات الموازنة أو التسوية).

العمليات التلقائية أو المستقلة: يمكن تعريفها بأنها تلك المعاملات التي تحدث بصفة مستقلة عن المعاملات الأخرى بميزان المدفوعات أو تحدث من أجل اعتبارات خاصة بكل منها، وتشمل كل هذه الاعتبارات الأغراض كل دخول عناصر الإنتاج في هذا الاقتصاد يتحدد من حيث إنفاقه على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات [1].

وتسمى كذلك بالمعاملات الاقتصادية فوق الخط، وهي تنشأ من تلقاء نفسها وليس من ظهور عجز أو فائض في الميزان، وأساسا تظهر نتيجة الاختلال في مستويات الإنتاج، المداخيل و الاستهلاك بين الدول. وتتمثل في العمليات الجارية وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل إضافة إلى حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي تمت بغرض المضاربة،أو تحقيق إيراد أو بدافع الحيطة والحذر، ويستثني منها الهبات والقروض طويلة الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذ لا يمكن اعتبارها عمليات تلقائية.

العمليات الموازنة أو التسوية: وتعرف كذلك بالمعاملات الاقتصادية تحت الخط أو الوقائي وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان العمليات التلقائية أو المستقلة بقصد الموازنة، وتتمثل في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض وتغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب لأغراض نقدية، ويضاف إليها كذلك الهبات والقروض الطويلة الأجل التي تمنح لأجل تحقيق التوازن، ويستثنى منها حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تمت لغرض المضاربة.

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا، عندما نركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة، أي إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر اعتبر ميزان المدفوعات مختلا.[2]

الفرع الأول :أسباب الاختلال

من أهم أسباب الاختلال نجد: [3]

أولا: عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها

مثل: النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج عن كوارث طبيعية، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا، والاختراعات العالمية التي قد تؤثر على تبادل السلع بين الدول كاكتشاف مواد أولية صناعية في

[1] محمود عبد الرزاق،"**الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية(النظرية والتطبيق)**"،الدار الجامعية،الإسكندرية،2010،ص53

[2] زينب حسين عوض الله،"**الاقتصاد الدولي**" ،مرجع سابق،ص105.

[3] زينب حسين عوض الله،"**العلاقات الإقتصادية الدولية**"، مرجع سابق، ص ص 108–109.

الخارج تغني كليا أو جزئيا عن طلبه من المواد الأولية الطبيعية الوطنية، أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة لارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أوكليهما معا، وتغير الظروف والعوامل السياسية كقيام الحروب وما تسببه من زيادة الطلب على المواد الأولية والأسلحة المختلفة أو اضطراب الأحوال السياسية في بعض الدول التي تمثل أسواقا خارجية هامة لصادرات دول أخرى...الخ.

ثانيا:عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان

ويكون ذلك عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسات النقدية والمالية، كالتضخم أو الانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستويات الأسعار والدخول فيها وبالتالي على حركة الصادرات منها والواردات إليها.

ثالثا:إقدام الدول المتخلفة على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

حيث يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة نسبيا،وتمولها قروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

رابعا:سعر الصرف الأجنبي

والذي يربط بين مستويات الأثمان القومية في الدول المختلفة. فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات،وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأثمان السائدة في الداخل في علاقتها بالأثمان في الخارج أدى إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

خامسا:التغير في ظروف كل من العرض والطلب

والتي تعكس هيكل الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروعه مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية.

الفرع الثاني:أنواع الاختلال

هناك نوعان من الاختلال:

أولا: الاختلال المؤقت

يحدث بسبب حدوث تغير مفاجئ في أحد بنود ميزان المعاملات الجارية أو بنود حساب رأس المال.فقد يحدث بسبب سوء الأحوال الجوية في أحد الدول المصدرة للسلع الزراعية فسوء الأحوال الجوية في أحد الأعوام قد تؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج من السلع الرئيسية للتصدير ولذلك تنخفض حصيلة الصادرات في هذا العام ولكن سرعان ما تعود الأمور إلى ما كانت عليه في العام التالي بعد تحسن الأحوال الجوية.

إذا حدث تسرب لقدر كبير من رؤوس الأموال لإحدى الدول التي يتوقع انخفاض سعر عملتها فإن حساب رأس المال يظهر زيادة كبيرة في الجانب المدين ويتسبب في حدوث عجز مؤقت كبير في ميزان المدفوعات في هذه السنة ولكن تعود الأمور إلى ما كانت عليه مرة أخرى بعد استقرار الأمور ويحدث العكس.

وهذا الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات أي أن كان مصدره لا يستدعي قيام الدولة بإجراءات تصحيحية فكل ما يحدث هو تسوية مؤقتة لهذا الخلل عن طريق الاحتياطات الرسمية.[1]

ثانيا: الاختلال الدائم

والذي يحدث بسبب ظروف جوهرية داخل الاقتصاد وهو فعلا ما يسبب مشكلة للدولة لابد من اتخاذ إجراءات تصحيحية لعلاجه.

وهو الاختلال الذي يستمر لفترات طويلة ، ويطلق عليه الاختلال البنيوي أو الاختلال الهيكلي أي أنه مرتبط ببنية الاقتصاد ويرجع أساسا إلى ضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية وضعف الجهاز الإنتاجي واعتماده على العالم الخارجي سواء من خلال الاستيراد للسلع والخدمات أو من خلال عدم قدرته على توفير ما يمكن تصديره، وهو ما ينتج عنه عجز مستمر[2].

المطلب الثالث:طـرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان المدفوعات لقطر ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية لاسيما في حالة حدوث عجز ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك والذي عادة ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات عدة وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة ،وعموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما:

1- التصحيح عن طريق آلية السوق.

2- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة.

الفرع الأول: التصحيح عـن طريق آلية السـوق:

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن،أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة،فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى قاعدة شاملة.[3]

---

[1] ايمان عطية ناصف وآخرون،مرجع سابق،ص ص 300-302.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق،ص 263.

[3] زينب حسين عوض الله،"**العلاقات الاقتصادية الدولية**" ،مرجع سابق ،ص111.

وتمثلت هذه الآليات في الأشكال التالية:

أولا :التصحيح عن طريق آلية الأسعار

ويختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي:

- ثبات أسعار الصرف.
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.
- مرونة الأسعار والأجور(أي حرية حركتها).

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية ونلخص هذه النظرية بالإعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى وستترتب على ذلك نتيجتين أولهما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيتهما هي ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.أما حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون معاكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا.

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات،ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ففي الحالة الأولى(حالة فائض) بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية، أما الحالة الثانية (حالة العجز) فبإمكان البنك المركزي رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة التوازن للميزان. [1]

ويمكن تلخيص ذلك في الشكلين التاليين :[2]

[1] عرفان تقي الحسني ،"**التمويل الدولي**"، دار مجدلاوي للنشر، ط2،عمان،1999، ص ص 128-130

[2] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص ص 107-109.

الشكل رقم(02) :(حالة العجز) سلسلة الآثار المترتبة عن العجز حسب آلية التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكية.

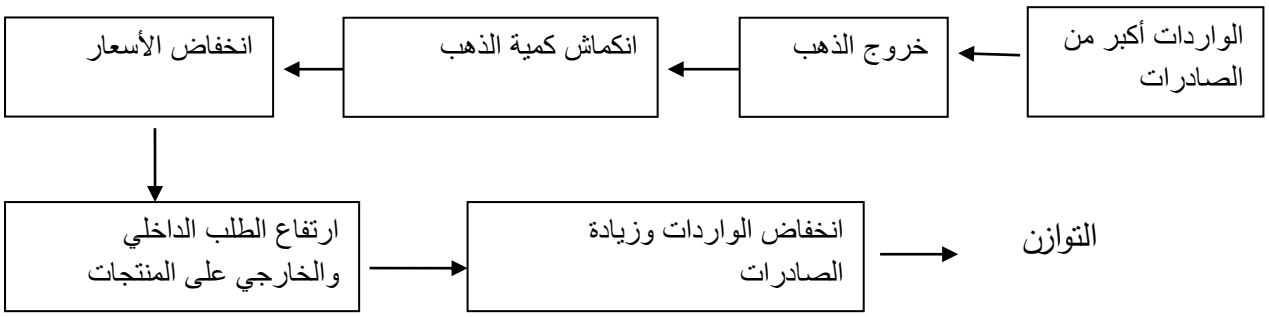

الشكل رقم(03) :(حالة الفائض) سلسلة الآثار المترتبة عن الفائض حسب آلية التسوية التلقائية في النظرية الكلاسيكية.

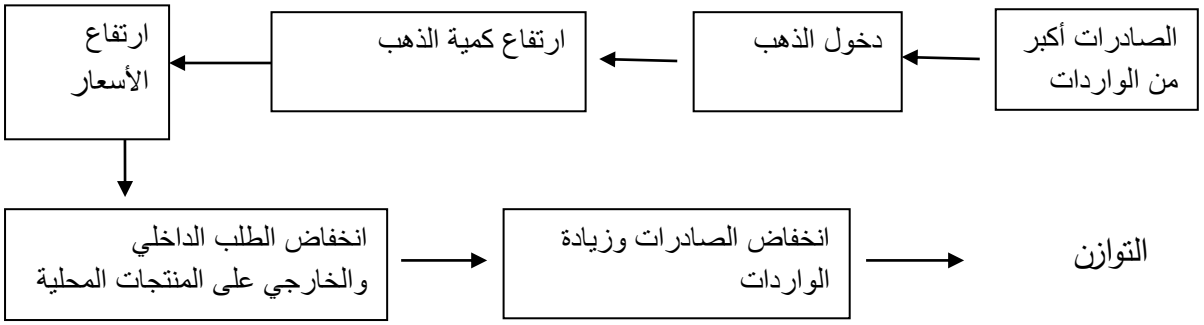

من خلال الشكلين (02) و(03) نجد ان هذه النظرية تقوم على أساس ان إعادة التوازن لميزان المدفوعات تكون تلقائيا وذلك من خلال حركة وانتقال الذهب من وإلى الخارج على حسب حالة ميزان المدفوعات.

– ففي الشكل رقم (02) أي في حالة العجز أين تكون واردات الدولة اكبر من صادراتها أي أن أسعار السلع الأجنبية أقل من أسعار السلع المحلية وهو ما ينتج عنه خروج الذهب من الدولة نحو الخارج لطلب السلع الأجنبية، وبالتالي انخفاض كمية الذهب الموجود داخل الدولة وهو ما يخلف انخفاض في الأسعار المحلية نتيجة لخروج الذهب والطلب المتزايد على السلع الأجنبية التي ترتفع أسعارها مقارنة بالسلع المحلية وبالتالي يرتفع الطلب الداخلي والخارجي على السلع المحلية نتيجة لانخفاض أسعارها وهو ما ينتج عنه ارتفاع صادرات الدولة وانخفاض استيراداتها، وبهذا يعود التوازن لميزان المدفوعات.

– أما في الشكل رقم (03) أي في حالة الفائض أين تكون صادرات الدولة اكبر من وارداتها وهو ما ينتج عنه دخول كميات كبيرة من الذهب وبالتالي ترتفع كمية الذهب الموجودة داخل الدولة، ونتيجة لارتفاع الطلب على السلع المحلية ترتفع أسعارها مقارنة بالسلع الأجنبية ومنه ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه نحو السلع الأجنبية نتيجة لانخفاض أسعارها وبالتالي تنخفض الصادرات وتزداد الواردات نتيجة الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وبهذا يعود التوازن لميزان المدفوعات.

ثانيا :التوازن عن طريق سعر الصرف

اعتمدت هذه الآلية في ظل قاعدة النقود الورقية الإلزامية،وهو ما سمح بالاهتمام بجميع فقرات الحساب الجاري (الميزان التجاري+ ميزان الخدمات) .

تتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في أسواق الصرف المذكورة وعندها تغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.[1]

ثالثا :التوازن عن طريق الدخل:

لقد قام بتطوير هذا المنهج "Alexander"عام (1952) في دراسة عن أثر تخفيض قيمة العملة على الحساب التجاري. من خلال تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على الدخل القومي والإنفاق الكلي المحلي (الاستيعاب). ويرجع ذلك إلى أن هذا المنهج قد اعتمد على افتراض أن متطابقة الميزان الميزان الخارجي(ميزان المدفوعات) هو عبارة عن الفرق بين الناتج المحلي (Y) والإنفاق الكلي المحلي(A).[2]

جاءت هذه النظرية على أثر ما طرحه كينز والتي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثرها على الصرف الأجنبي وبالتالي على الموقف في ميزان المدفوعات وأهم شروط تطبيق هذه النظرية هي ثبات سعر الصرف والأسعار واستخدام السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل.

تقول النظرية إن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام العام(العمالة) الإنتاج للبلد مما ينعكس على مستوى الدخل المتحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية (الذي يعكس العلاقة الموجبة بين صادرات البلد من جهة وزيادة الدخل القومي من جهة أخرى بحيث أن زيادة الصادرات بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي) فعندما يحقق الميزان فائضا كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات سيرفع مستوى الاستخدام في الصناعات التصديرية يواكبه زيادة في الأجور ومن ثم الدخل الموزع مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الإستيرادات مما يؤدي إلى العودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات والعكس في حالة العجز ،ولكن النظرية الكينزية تقول في حالة العجز أن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس نسبة انخفاض الإنفاق والانخفاض في الطلب على

[1] عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق، ص 130.

[2] محمود عبد الرزاق، مرجع سابق،ص58.

الصرف الأجنبي ويفترضون أن تدخل السلطات العامة من أجل إحداث تغير في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في الميزان، وهنا يتم استخدام السياسة المالية التي تقوم بدور هام من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب في حالة العجز فيمكن إجراء تخفيض في الإنفاق (فرض ضرائب على الدخل) وبسبب تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي وعندها سيعود الميزان إلى حالة التوازن. [1]

رابعا : طريقة المرونات (التجارة)

أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار نظام القيمة المعادلة عام 1971 وانتشار نظم الصرف القائمة على التعويم،فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض غير الواقعية في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة) والتي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات، فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها. [2] وذلك للأسباب التالية:

أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى:[3]

1- على المستوى المحلي:

يؤدي ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وبالتالي انخفاض المطلوب من العملة الأجنبية. لكن بشرط أن تكون المرونة السعرية للطلب على الواردات تفوق الصفر، أي مع ارتفاع أسعار الواردات بنسبة معينة، ينخفض الطلب عليها بنسبة اكبر،لتحويل الطلب المحلي إلى السلع البديلة للواردات لعدم تغير أسعارها مما يجعلها ارخص، وبالتالي تقليل المدفوعات للخارج، لكن هذه العملية ترتكز على درجة الإحلال الموجودة بين الواردات والبدائل.أما إذا كان الطلب غير مرن اقل من الصفر، فانه رغم ارتفاع الأسعار يبقى الطلب متزايدا هذا ما نجده في الواردات من السلع الإنتاجية،ولا يأتي التخفيض بأي تغير إذا كانت المرونة منعدمة.

---

[1] دريد كامل آل شيب ، مرجع سابق، ص ص 86-87.

[2] عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق،ص 134.

[3] عبد الحميد عبد المطلب،"**اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات**"،الدار الجامعية،الإسكندرية،2016،ص ص 304- 305 .

2- على المستوى الخارجي:

يؤدي انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية للبلد المستورد وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي عليها، مما يساهم في زيادة المعروض من العملات الأجنبية، على أن تكون المرونة السعرية للطلب على الصادرات بمقدار يفوق الواحد الصحيح، ومعنى هذا أن انخفاض الأسعار بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات بنسبة أكبر وتبقى الكمية والمتحصلات من العملة الأجنبية ثابتة إذا كانت المرونة السعرية مساوية للواحد، أما في حالة أن يكون الطلب عديم المرونة، فإن التخفيض لن يكون له أثر ايجابي على الصادرات.

مما سبق، يكون الأثر النهائي على الميزان التجاري زيادة حجم الصادرات، وانخفاض حجم الواردات، وبالتالي تغير الهيكل الإنتاجي، وإعادة توزيع الموارد نحو الصادرات وذلك إذا تمتع الاقتصاد بمرونات سعرية كبيرة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات وتكون هذه المرونات كافية إذا تحقق شرط "مارشال ليرنر" وهو كلما كانت مرونة الصادرات تفوق الواحد ومرونة الواردات تفوق الصفر، كلما كان مجموع المرونتين يفوق الواحد الصحيح $1<X+M$ حيث أن :

X:مرونة الطلب على الصادرات

M:مرونة الطلب على الواردات

الفرع الثاني: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

يحدث كثيرا أن لا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان و استقرار الدخل القومي وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل : الرقابة على الصرف،القيود الكمية (نظام الحصص)، الضرائب الجمركية، وبين السياسات غير المباشرة مثل : تقديم الدعم أو الإعانات للصادرات...الخ. كما يمكن للدولة أن تلجا إلى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان مدفوعاتها.[1]

[1] زينب حسين عوض الله ،"**الإقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية**" ، مرجع سابق، ص 81.

ويمكن تقسيم الإجراءات التي تتخذها الدولة إلى: [1]

إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

1- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.

2- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

3- استخدام الذهب والاحتياطات المتاحة الدولية لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

1- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل : صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية...الخ.

2- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

3- بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

ونشير أخيرا إلى انه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي . ولا حاجة لنا هنا غلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة. إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول وبين فائض البعض الآخر، وما لم تتلاق الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على المستوى الدولي أمرا مستحيلا .[2]

المبحث الثالث:علاقة عجز الموازنة العامة بميزان المدفوعات

من المعلوم أن سياسة الموازنة المفرطة تساهم إلى حد كبير في اختلال ميزان المدفوعات سواء بمراقبة او بدون مراقبة للتجارة الخارجية في البلاد،ففي إطار اقتصاد مصغر يتميز بسعر صرف ثابت فان زيادة عجز الموازنة العامة يترتب عنه ارتفاع في الطلب الداخلي الذي يتم احتواؤه بواسطة الواردات مما يسبب تدهور في الحساب الجاري.

[1] عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق ،ص 142

[2] زينب حسين عوض الله، "**الإقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية** " ، مرجع سابق ،ص 83.

المطلب الأول: العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات

إن عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات هي كميات اقتصادية كلية يمكن دراسة العلاقة بينهما في أية فترة زمنية ماضية في إطار التوازنات الكلية المعمول بها في المحاسبة الوطنية[1].

الفرع الأول:تفسير العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات

يقترح الفكر الاقتصادي مقاربتين مختلفتين ومتعارضتين لتفسير العلاقة بين العجز الداخلي(عجز الموازنة العامة) والعجز الخارجي(عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات) ونقصد بهما مقاربة التكافؤ الريكاردي والمقاربة الكينزية.

أولا: مقاربة التكافؤ الريكاردي:

تزعم مقاربة التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة سببية بين عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات والعجز الموازني، فحسب هذه النظرية سيكون تحت شروط معينة، تكافؤ أو تساوي بين ارتفاع الدين العام في الحاضر وارتفاع الضرائب في المستقبل لتسديد أقساط هذا الدين والفوائد المترتبة عنه، ولهذا فغن سياسة العجز المقصود والتي من ضمن متطلباتها خفض الضرائب، ذات اثر مؤقت يتلاشى بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية وبهذا المنطلق فإن انخفاض المدخرات الحكومية سيترافق مع زيادة مكافئة في المدخرات الخاصة، كون الأفراد والذين يفترض أن تحكمهم تصرفاتهم الرشادة الاقتصادية، يتوقعون مع انخفاض المدخرات الحكومية أنهم سيتحملون ضرائب أكبر في المستقبل، وأن عليهم من الآن التصرف بوضع بعض المدخرات جانبا قصد مجابهة الزيادة المتوقعة في معدلات الضرائب، أي أن تخفيض الضرائب لا يعدو أن يكون تأجيل لها لتدفع في المستقبل وعليه فإن حجم الادخار المحلي لن يتأثر بانخفاض الادخار الحكومي طالما أن الادخار الخاص سيعوض هذا الانخفاض.[2]

تحاول مقاربة التكافؤ الريكاردي التدليل على عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناتج عن تخفيض الضرائب والعجز المسجل في الحساب الجاري.

ثانيا:المقاربة الكينزية

أما المنهج الكينزي، فيقترح وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الحساب الجاري،وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين، في حين أن عجز الموازنة متغير خارجي، وتفسير ذلك أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وبارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الادخار الحكومي القومي، وبانخفاض مستوى الادخار القومي ستقل

[1] كردودي صبرينة، "**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي(دراسة تحليلية مقارنة)**"،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر،2007، 2007،ص165

[2] أولاد العيد سعد،"**ترشيد سياسة الإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر**" ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي،جامعة الجزائر03، 2013/2012،ص139.

المدخرات وترتفع معدلات الفائدة، وبارتفاع معدلات الفائدة (في نظام معدلات صرف مرنة) سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وبارتفاع سعر صرف العملة الوطنية ستصبح الواردات أكثر إغراءا للمواطنين واقل تكلفة مما يزيد من الواردات، وستصبح الصادرات اقل جذبا للأجانب وأغلى تكلفة مما يخفض من الصادرات ونتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات يتشكل عجز الميزان التجاري. وبما إن الميزان التجاري هو المحدد الرئيسي في تغيرات رصيد الحساب الجاري، فإن عجز الحساب الجاري سوف يتزايد. وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري ويترافق معه.

ولهذا تؤكد الأفكار الكينزية وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري وعجز موازنة الدولة.[1]

وهناك تفسيرات أخرى لآلية ترافق عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري يمكن استعراضها فيما يلي:[2]

1- يرى بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة ينجم من زيادة الإنفاق الحكومي، وبما أن الإنفاق الحكومي من عناصر الطلب الفعال، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تعمل على زيادة مستوى الدخل عبر آلية مضاعف الإنفاق الحكومي. وبارتفاع مستوى الدخل يزداد مستوى الدخل يزداد مستوى الواردات، ومن ثم يتسع عجز التجارة الخارجية وعجز الحساب الجاري.

2- إن ارتباط عجز الحساب الجاري بعجز الموازنة ما هو إلا نتيجة للمتطابقة الكينزية التوازنية ففي وضع التوازن يكون $(S-I) = (G-T) + (X-M)$

ونتيجة لانخفاض الادخار القومي (بسبب تخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق الحكومي) عن احتياجات الاستثمار ،يختل شرط التوازن I=S الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء عجز الموازنة العامة أولا ومن ثم نشوء عجز الحساب الجاري أي: $if: S<I \Longrightarrow G>T \Longrightarrow X<M$

وبالطبع فإن عجز الموازنة الناجم عن الادخار المحلي عن تمويل الاستثمار المحلي، يمكن سداده عن طريق زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مديونية الاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي.

3- تتمثل زيادة الإنفاق الحكومي أو انخفاض إيراداته من الضرائب بعجز في موازنة الدولة. وهذا العجز في الموازنة يدل على انخفاض الادخار المحلي نتيجة لانخفاض الادخار الحكومي، باعتبار أن الادخار المحلي مساو لمجموع الادخار الحكومي والخاص، ويرى البعض أن العجز في ميزان الحساب الجاري، وينتج هذا الفائض من زيادة تدفق المدخرات الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المحلية،إلى الاقتصاد

---

[1] الكسواني ممدوح الخطيب،"**العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية**"،دراسات اقتصادية،السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية"،المجلد الثالث،العدد السادس،1422،ص 09.

[2] المرجع السابق، ص ص 09-10.

الوطني وذلك لإعادة التوازن بين الادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى ظهور فائض بحساب رأس المال، ذلك لأن رصيد حساب رأس المال يعاكس رصيد الحساب الجاري.

الفرع الثاني : تفسير العلاقة بين عجز الموازنة العامة و ميزان المدفوعات رياضيا

وفي محاولة لتفسير العلاقة بين عجز الموازنة والعجز الخارجي من وجهة نظر الطرح الكينزي نعتمد على المعادلات والرموز الرياضية.

يمكن للدولة لتصحيح العجز في الميزان التجاري إتباع سياسة مالية انكماشية، متمثلة في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كليهما. وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي والذي سوف يمتد إلى الاقتصاد بفعل المضاعف.

ونتيجة لذلك، فإن استهلاك السلع والخدمات، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والإنتاجية المستوردة سوف يتقلص هو الأخر، أضف إلى ذلك أن انخفاض مستوى الطلب الكلي في الدخل سيؤدي إلى توجيه القدرة الإنتاجية نحو إنتاج السلع المصدرة، وهذا يعني تحسن في وضع الميزان التجاري من خلال استخدام السياسة المالية، أما في حالة الفائض، فإن ما يحدث هو عكس ذلك تماما.[1]

في اقتصاد مفتوح، وعلى ضوء النفقات العامة يمكن أن يفسر الناتج الداخلي الخام، كما يلي:

$$Y=C+I+G+X-M.....01$$

وكذلك يعطينا الناتج الداخلي الخام، وعلى ضوء الموارد (المداخيل) المعادلة التالية:

$$Y=C+S+T.....02$$

بطرح 01 من المعادلة02 نتحصل على:

$$(X-M)=(T-G)+(S-I) \text{ أو } (M-X)=(I-S)+(G-T).....3$$

أي أن: عجز الموازنة+عجز الادخار= عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.[2]

مما سبق نستنتج أن العجز الشامل في الموازنة لابد أن يقابل:

✓إما بفائض في المدخرات القطاع الخاص المحلي يزيد عن استثماراته: ويعني ذلك ان عجز الموازنة العامة يكون مصحوبا بوجود مدخرات لدى القطاع الخاص .

✓إما بعجز في الحساب الجاري الخارجي: وذلك يعني أن عجز الموازنة العامة يكون بوجودعجز في الحساب الجاري للميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

[1] اشكاب عبد الله محمد و السكبي أسامة الزوام، "**تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2008)**"،مجلة العلوم الانسانية، العدد 44،2009، ص 04.

[2] كردودي صبرينة،مرجع سابق ،ص ص 165- 166.

✓إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص /و بعجز في الحساب الجاري الخارجي: وهذا يعني ان عجز الموازنة العامة يقابله فائض في الادخارات لدى القطاع الخاص مصحوبا بعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتطرح المعادلة إمكانية افتراض وجود على الأقل تأثير متبادل بين عجز الموازنة العامة و عجز الحساب الجاري، وهناك دراسة أنجزها البنك العالمي تبين أن العجز الموازني كان هو السبب الرئيسي وراء أزمة الدين الخارجي حيث تزايد عجز الحساب الجاري الكلي لـ17 دولة عالية المديونية كلما تزايد العجز الموازني لديها.[1]

المطلب الثاني: العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الحساب الجاري في اقتصاد نفطي

تتصف الاقتصادات النفطية بسمات محددة ترسم طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري من جهة وبين العناصر المكونة لهذين العجزين والمتغيرات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية.[2]

الفرع الأول: واقع عجز الموزانة العامة والحساب الجاري في اقتصاد نفطي

تتصف الاقتصادات النفطية بالخصائص التالية:

أولا: تتخذ العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الحساب الجاري صبغة خاصة في الاقتصادات النفطية

فعجز الموازنة لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل ولكنه ينتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي وعدم قدرة الحكومة على ضغط الإنفاق. أما بالنسبة للإيرادات الحكومية فتشكل العائدات النفطية عمودها الفقري. ولا تتحدد العائدات النفطية بعوامل اقتصادية داخلية، ولكنها نتيجة لقوى العرض والطلب في سوق النفط العالمية وبالتالين فإن عائدات النفط ومن ثم إيرادات الحكومة تعتبر متغيرا خارجيا لا يمكن التحكم به. وبالنظر إلى العلاقة بين عجز الموازنة و الحساب الجاري ومكوناتهما، يتضح الارتباط القوي بين إيرادات الحكومة والصادرات والدخل.

ثانيا: تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي ومن ثم زيادة عجز الموازنة إلى ارتفاع الدخل غير النفطي عبر آلية المضاعف

(باعتبار الإنفاق الحكومي من أهم مكونات الطلب المحلي من جهة ولأهمية الإنفاق الحكومي كمحرك للنشاطات الاقتصادية في الدول النفطية من جهة أخرى) وبارتفاع الدخل غير النفطي يرتفع الدخل المحلي، وبارتفاع الدخل المحلي ترتفع الواردات، وبارتفاع الواردات يزداد عجز الحساب الجاري.

ثالثا: لا تعتمد الدول النفطية في تغذية موازنتها الحكومية على الضرائب، ولكنها تعتمد بشكل أساسي على العائدات النفطية

لذلك فإن مبدأ التكافؤ الريكاردي القائم على تقليص الضرائب لا يجد قبولا له في الدول النفطية لمحدودية الدور الذي تلعبه الضرائب كمتغير من متغيرات السياسة المالية في هذه الدول.

[1] قدي عبد المجيد،مرجع سابق،ص ص 209 -210

[2] الكسواني ممدوح الخطيب، مرجع سابق،ص ص14-16

رابعا: تلعب تحويلات العمالة الوافدة من الدول النفطية دورا خاصا في تفاقم العجز في ميزان الحساب الجاري

فاعتماد الاقتصادات النفطية على العمالة الوافدة في قطاع الخدمات المنزلية ومن القطاع الأهلي، يجعل من تحويلات هذه العمالة عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني تبرز ملامحه في الحساب الجاري وميزان المدفوعات .

خامسا: لا تلعب المتغيرات النقدية كسعر الفائدة وأسعار الصرف في الدول النفطية الدور الذي تلعبه تلك المتغيرات في الإقتصادات المفتوحة

حيث لا تتأثر أسعار الفائدة نتيجة للعوامل المؤثرة في عرض النقود والطلب عليها وإنما تتأثر بالسوق النقدية العالمية وبمعدلات الفائدة على الدولار والعملات الأجنبية الأخرى.

وبذلك يتضح أن المقترح الكينزي يعترف بوجود علاقة مباشرة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري، قد لا ينطبق بصورته المبسطة على الدول النفطية فمصدر الدول النفطية تؤثر إلى حد كبير في كل من إيرادات الدولة والصادرات من السلع والخدمات.وبالنظر للدور المهم الذي تلعبه العائدات النفطية في كل من مركبتي عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة. فمن الممكن توقع وجود علاقة بين العجزين مختلفة عن تلك العلاقات الموجودة في الاقتصادات غير النفطية.[1]

الفرع الثاني: اتجاه العلاقة بين عجز الموازنة العامة و الحساب الجاري

ومن الممكن توقع علاقتين متكاملتين بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الدول النفطية والتي تتضح فيما يلي:[2]

أولا:علاقة سببية من الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة العامة

يؤدي ارتفاع الصادرات (نفطية بشكل أساسي) إلى زيادة الفائض (أو تقليص العجز) في الحساب الجاري. لكن الصادرات النفطية تمول الجزء الأساسي من إيرادات الدولة لذلك فإن ارتفاع الصادرات سيؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة، ومن ثم زيادة الفائض (أو تقليص العجز) في موازنة الدولة.وذلك بافتراض ثبات الواردات والإنفاق الحكومي لذا فإن التغيرات في الحساب الجاري ستؤدي إلى تغيرات في ذات الاتجاه في موزانة الدولة، عبر التغيرات في الإيرادات النفطية. وبهذا تتبلور هنا علاقة ارتباط ايجابية من عجز الحساب الجاري باتجاه عجز الموازنة.

ثانيا:علاقة سببية من عجز الموازنة العامة باتجاه الحساب الجاري

تتحدد نفقات الدولة باقتصاد نفطي من خلال إيرادات الدولة المتوقعة من النفط، ويؤدي توقع ارتفاع العائدات النفطية إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي.باعتبار أن الإنفاق الحكومي عنصر من عناصر الطلب وعبر آلية المضاعف سيرتفع الدخل غير النفطي، وبارتفاع الدخل ستزداد الواردات وبارتفاع الواردات سيرتفع العجز(أو

[1] الكسواني ممدوح الخطيب، مرجع سابق،ص17.

[2] المرجع السابق،ص ص 17-18.

يتقلص الفائض) في الحساب الجاري، وبالتالي فإن تزايد عجز الموازنة نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، سيؤدي إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري ،وهكذا يؤدي التغير في عجز الموازنة إلى تغير من ذات الاتجاه في الحساب الجاري وذلك يستمر أثر الإنفاق الحكومي على مكونات هذين العجزين.وتتبلور بذلك علاقة ارتباط ايجابية من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري.

وبذلك يتوقع أن تكون العلاقة السببية بين عجز الموازنة و الحساب الجاري علاقة مزدوجة ومن اتجاهين، حيث يؤثر الحساب الجاري في عجز الموازنة عبر العنصر المشترك بينهما(تغطية الصادرات التغطية لمعظم الإيرادات الحكومية)، في حين تؤثر موازنة الحكومة في ميزان الحساب الجاري عبر تغير الإنفاق الحكومي وأثر هذا التغير على الدخل والواردات.

والجدول التالي يبين العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات

الجدول رقم(04): العلاقة بين عجز الموزانة العامة وميزان المدفوعات

الموازنة العامة	ميزان المدفوعات
معظم ايرادات الدولة عبارة عن عوائد الصادرات	تغطية الصادرات لمعظم الإيرادات الحكومية
تغير الانفاق الحكومي يؤدي إلى التغير في الدخل وبالتالي الطلب على الواردات	يتم تغطية الواردات من خلال الإنفاق الحكومي أي أن الواردات لها علاقة بالإنفاق العام

المصدر من إعداد الطالبة استنادا إلى: الكسواني ممدوح الخطيب،"**العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية**"، دراسات اقتصادية،السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية،المجلد الثالث،العدد السادس،1422.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج مايلي :

1- ميزان المدفوعات عبارة عن بيان توضع فيه كافة المعاملات التي تقوم بها الدولة مع باقي الدول، والتي تنتج عنها حقوق للدولة والتزامات عليها وخلال مدة محددة تكون في الغالب سنة.

2- يتأثر ميزان المدفوعات بالتضخم وتغيرات سعر الصرف و أسعار الفائدة ومعدل نمو الدخل القومي كما انه يحتوي على خمسة بنود تتمثل في الحساب الجاري الذي تسجل فيه كل صادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات بالإضافة إلى حساب التحويلات دون مقابل وحساب رأس المال والذي يقسم إلى رأس المال طويل الأجل الذي يتجاوز سنة ورأس المال قصير الأجل الذي أقل من سنة وحساب التسويات الرسمية التي تتمثل في الذهب النقدي الموجود لدى الدولة الذي تسدد به جميع التزامات كما يوجد حساب السهو والخطأ.

3- تقييد كل هذه المعاملات في ميزان المدفوعات وفقا لطريقة القيد المزدوج أي أن كل معاملة تسجل مرتين مرة دائنة ومرة مدينة .

4- يكون ميزان المدفوعات متوازن حسابيا أي أن مجموع المقبوضات يساوي مجموع المدفوعات ، أما الاختلال فيكون من الناحية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالميزان التجاري وهذا الاختلال يكون مؤقت أي سرعان ما يعود التوازن للميزان، واختلال دائم أي يستمر فترة طويلة ولا يعود التوازن إلا بتدخل الدولة لإعادة التوازن.

5- هناك طريقتين لتصحيح الاختلال في الميزان الأولى تتمثل في التصحيح عن طريق آلية السوق وهو التصحيح التلقائي أو الآلي للميزان أي أن التوازن يتحقق آليا بدون أي تدخل الدولة إما عن طريق أسعار السلع أو الدخول وإما عن طريق تغيرات أسعار الصرف، والثاني يتمثل في التصحيح عن طريق تدخل الدولة أي أن التوازن لا يعود إلا بتدخل الدولة والقيام بإجراءات لإعادة التوازن للميزان.

6- لقد أثبت بعض الاقتصاديون أن هناك علاقة بين عجز الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات وبالضبط الحساب الجاري، حيث أنه وعند تحليل الأسباب التي تقف وراء اختلال ميزان المدفوعات، نجد أن عجز الموازنة العامة قد يكون أحد هذه الأسباب وهذا حسب المقترح الكينزي، لكن الأمر يمكن أن يختلف بالنسبة للدول النفطية حيث أوضحت الدراسة أن هناك علاقة سببية مزدوجة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري أي أن كلاهما يؤثر على الآخر. **لكن هل هذه النظرية صحيحة في الاقتصادي الجزائري؟** وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

تمهيد

تعاني كل الدول على حد سواء، سواء المتقدمة أم النامية ، من عجز موازناتها العامة ، والذي يعد أهم مشكل تحاول إيجاد حل له ولو بشكل جزئي، والجزائر من بين هذه الدول ،وهي أيضا تعاني من عجوزات كبيرة في موازنتها العامة. وذلك راجع إلى أنها من الدول التي تعتمد على النفط بنسبة كبيرة في صادراتها ومعظم إيراداتها متأتية من هذا المصدر.

وقد ارتبط هذا العجز بعجز آخر وهو عجز ميزان مدفوعاتها ، وللتعرف على طبيعة هذه العلاقة –العلاقة الموجودة بين عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات– ومعرفة اتجاهها سنحاول في هذا الفصل معرفة طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات ،وللوصول لذلك قسمنا فصلنا إلى ثلاث مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول:نظرة عامة حول الموازنة العامة للدولة في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل بنية الموازنة العامة للدولة في الجزائر.

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000–2016)

المبحث الأول: نظرة عامة حول الموازنة العامة للدولة في الجزائر

إن التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر قد افرز عدة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية في الجزائر مما دفع موازنة الدولة إلى مسايرة تلك التطورات في التغيير في أهدافها وأدوارها وهيكلها .

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة في الجزائر

لقدد حددت القوانين مفاهيم معينة للموازنة العامة في الجزائر ، وذلك تبعا للقوانين التي تحكمها .

الفرع الأول :تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر

لقد تأخر المشرع الجزائري بوضع قانون إطار شامل يوضح مختلف جوانب ومراحل الموازنة العامة ويمثل الأداة أساسية لإعدادها وتنفيذها ومراقبتها، إلا انه حاول في عدة مناسبات تحديد مفهوم الموازنة العامة من خلال النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة الحكومية ومنها:

-تعريف القانون رقم 17/84 الذي يعتبر أن الموازنة العامة تتشكل من "الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[1]

-تعريف القانون رقم 21/90 الذي يعتبر أن الموازنة العامة هي" الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"[2].

كما تعتبر الموازنة العامة :"تعبيرا ماليا لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة اللاحقة تحقيقا لأهداف المجتمع."[3]

---

[1] المادة رقم 06 من القانون17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984

[2] المادة رقم 03 من القانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990

[3] ضاهر محسن عدنان ،"**الموازنات العامة في الدول العربية دراسة مقارنة حول إعداد و إقرار وتنفيذ ومراقبة تنفيذ الموازنة في الدول العربية**"،في إطار برنامج الأمم المتحدة للتطوير،دون ذكر دار النشر،دون ذكر بلد النشر،دون ذكر سنة النشر، ص 19.

الفرع الثاني :القوانين التي تنظم الموازنة العامة

يتم تنظيم الموازنة العامة بقانونين هما:[1]

قانون المالية الأساسي:

يعتبر القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية الركيزة الأساسية والأصل الذي يعطي التوجهات ويحدد الأحكام التي من خلالها يتم إعداد القوانين المالية السنوية كما يعرف كذلك بالقانون العضوي لقوانين المالية حيث يضم هذا القانون:

في بابه الأول: الأحكام العامة التي تعرف قوانين المالية وأنواعها وهيكلها.

الباب الثاني: تطرق للميزانية العامة وأنواعها وهيكلها.

الباب الثالث: تطرق لأنواع أخرى من الميزانية وعلاقتها بالميزانية العامة.

الباب الرابع: تناول العمليات الخاصة بالخزينة وكيفيات تنظيمها.

الباب الخامس: تناول العمليات المالية انطلاقا من تحضيرها ثم التصويت عليها حتى تنفيذها.

الباب السادس: خصص لقانون ضبط الميزانية.

الباب السابع: تناول أحكاما مختلفة.

وقد عدل سنة1988 بالقانون المؤرخ في 12جانفي1988 المعدل والمتمم لقانون 17/84.

قانون المحاسبة العامة:

يعتبر القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العامة والمراسيم التنفيذية الخاصة بتطبيقه المصدر الأساسي للقوانين القانونية للمحاسبة العامة في الجزائر والذي يسمى قانون المحاسبة العامة يحدد هذا القانون الأحكام العامة للتنفيذ المطبقة على الميزانية العامة والعمليات المالية العامة والتي تشمل الإيرادات العامة والنفقات العامة وكذا عمليات الخزينة.

كما يحدد هذا القانون التزامات الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وكذا مسؤولياتهم.

[1] مفتاح فاطمة،"**تحديث النظام الميزاني في الجزائر**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان ، 2010 /2011،ص ص 49-50.

وتتمثل مراسيمه في:

المرسوم التنفيذي رقم 311/91 المتعلق بتعيينات واعتماد المحاسبين العموميين.

المرسوم التنفيذي رقم 312/91المحدد لشروط الأخذ بمسؤولية المحاسبين العموميين.

المرسوم التنفيذي رقم 313/91 المحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميين وكيفيتها ومحتواها.

المرسوم التنفيذي رقم 314/91 المتعلق بإجراء تسخير الآمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.

المطلب الثاني :مبادئ ودورة الموازنة العامة للدولة في الجزائر

إن الموازنة العامة للدولة في الجزائر كغيرها من موازنات الدول الأخرى تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس التي تنظم عملها، كما أنها تمر بمجموعة من المراحل حتى يتم اعتمادها كموازنة عمومية مقبولة من طرف السلطات الخاصة بها والتي تصرح بها في الجريد الرسمية .

الفرع الأول:مبادئ الموازنة العامة للدولة في الجزائر:

من أهم القواعد الفنية التي تقدم على أساسها الموازنة العامة للدولة في الجزائر ما يلي:

أولا: قاعدة السنوية:

في الجزائر كما في أغلب الدول، يصادق البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) على الموازنة العامة كل سنة، وتنفذ خلال سنة واحدة. [1]

حيث تتزامن السنة المالية للموازنة في الجزائر مع السنة المدنية وتبدأ من أول جانفي وتقفل في 31 ديسمبر من نفس السنة، وتستثنى من قاعدة سنوية الموازنة العامة ما يلي:[2]

1- **عمليات برامج التجهيز**:حيث انه وفي الجزائر فان التطبيق الدقيق لهذه القاعدة مستحيل في كثير من الحالات. وخصوصا قبول إعادة النظر في مجمل الموازنة العامة بمناسبة كل فحص سنوي.

2- **ترحيل الاعتمادات**:يعتبر ترحيل الاعتمادات احد المخارج المستعملة لتجاوز قاعدة سنوية الموازنة ،وهو إجراء يسمح للحكومة بان تقدم غطاء التقديرات السنوية، نفقات متعددة السنوات.وكذلك يمثل الرخصة

[1] لعمارة جمال،"**منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2004،ص 85

[2] المرجع السابق، ص 89.

الممنوحة لمصلحة ما باستعمال خلال سنة ما الرصيد غير المستعمل من التخصيصات الممنوحة لها بعنوان سنة محددة

3- **الاعتمادات الشهرية(موازنة الاثني عشرية المؤقتة):** في حالة ما إذا تأكدت الحكومة انه لن تتم المصادقة على قانون المالية قبل 31 ديسمبر ، وهذا يعني انه لن يسمح لها بتطبيق أحكامه عند تاريخ أول جانفي من السنة المالية المعتبرة، عندها تطلب من البرلمان المصادقة على "الاثني عشرية المؤقتة"[1]

4- **الميزانية المؤقتة:** تعتبر إحدى الاستثناءات التي ترد على قاعدة السنوية، وهي موازنة محددة بثلاثة أشهر ، وذلك ف حالة تأخر اعتماد الموازنة العامة من قبل الهيئة التشريعية. علما أن هذه الموازنة يمكن أن تكون لأكثر أو أقل في حالة تغيير بداية ونهاية السنة المالية في دولة ما.

5- **الاعتمادات التكميلية:** هي الإجراء الأكثر شيوعا والأكثر اعتيادا، الذي يسمح للحكومات بإجراء بعض اللمسات خلال السنة على التقديرات الأولية، ومنح بعض الرخص التكميلية. وهي التي تضمنها قوانين المالية المعدلة والمكملة التي لها نفس الدرجة القانونية لقانون المالية الأولي.[2]

ثانيا: قاعدة وحدة الموازنة

لقد تبنت الدولة المنهج الاشتراكي الذي فرض تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى في ظل المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق حيث تحاول الدولة التخلي عن جزء مهم من دورها، ولذلك سوف ظل قاعدة وحدة الموازنة تواجه اعتراضات في مجال التطبيق لأن تحول الجزائر إلى دولة ليبرالية متقدمة ليس غدا.

مما يؤخذ على قاعدة وحدة الموازنة في الجزائر اعتراضين أساسيين هما:[3]

1- تحتاج بعض المصالح والمنظمات ذات الطابع الصناعي والتجاري أن توضح محاسباتها في موازنة خاصة.

2- ليس من الصواب جمع النفقات النهائية مع النفقات ذات الطبيعة المؤقتة، كما انه ليس من المعقول أن نضع في نفس المخطط إيرادات ذات طبيعة نهائية كالضرائب والرسم مع القروض التي هي إيرادات ذات طبيعة مؤقتة.

[1] المرجع السابق،ص ص 92-93

[2] المرجع السابق، ص ص 95-96

[3] المرجع السابق،ص ص97-98

ثالثا: قاعدة شمول الموازنة

تقدم قاعدة الشمول في الجزائر تحت مظهرين هما: [1]

1- أنها تمنع مقاصة الإيرادات والنفقات، أي إظهار فقط نتائج بعض المقاصات في وثائق الموازنة العامة للدولة . فهي قاعدة المنتوج الخام.

2- أنها تمنع توجيه حصيلة إيراد عام معين إلى نفقة عامة محددة، فهي قاعدة عدم تخصيص الإيرادات.

وفي الجزائر لا يمكن تخصيص أي إيراد عام لتغطية نفقة معينة بحيث تستخدم موارد الدولة لتغطية نفقات الموازنة بلا تمييز.

رابعا:قاعدة تخصيص اعتمادات النفقات في الجزائر

توضع الاعتمادات المخصصة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير، والمتصرفين العموميين الذين لهم مسؤولية تنفيذ برامج التجهيز الممولة بالمساهمات النهائية، وكذا المستفيدون فيما يخص النفقات بالرأسمال.

وتخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب الحالات، على الفصول او القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها، وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم.[2]

خامسا: قاعدة توازن الموازنة

توضع قاعدة توازن الموازنة في الجزائر في إطار خصوصي، حيث انه لغاية سنة 1965 كل نفقات الدولة توجد في الموازنة العامة(نفقات التسيير، نفقات التجهيز والاستثمار)

وقد برزت مشاكل التمويل في الوقت الذي بدأت فيه الجزائر في تخطيط تنميتها، فعلى الرغم من تواضع محتوى المخطط الأول 1969/1967 غير أنه أوجد مشاكل للخزينة العامة، هذه المشاكل تبدوا أكثر خطورة بالنسبة لأهم المخططات التنموية، إذا لم توضع سياسة مالية عقلانية.

وقد زادت تبعية الموازنة للجباية البترولية من حدة مشكلة تمويل التنمية، وإشباع الحاجات الاجتماعية خاصة وقد رافق ذلك تسيير غير عقلاني للنفقات العامة[3].

[1] المرجع السابق،ص 123

[2] المرجع السابق،ص 132

[3] المرجع السابق،ص 140

الفرع الثاني :دورة الموازنة العامة للدولة في الجزائر

تمر الموازنة بثلاث مراحل أساسية يمكن تلخيصها كما يلي:

أولا: إعداد الموازنة

تتولى الحكومة إعداد وتحضير الموازنة، وتبدأ هذه المرحلة عادة على مستوى كل قطاع حكومي يقوم بإعداد تقديراته لما يلزمه من نفقات وما يتوقع أن يحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المطلوب إعداد موازنتها، وتتولى وزارة المالية فحص تقديرات القطاعات الحكومية المختلفة وتعديلها ثم تنسيقها في مشروع واحد متكامل لموازنة الدولة.[1]

ويتم تقدير الموازنة كما يلي:[2]

1- تقدير الايرادات:

حيث أن الطريقة المستعملة في تقدير الإيرادات العامة في الجزائر هي طريقة التقدير المباشر، والتي تقتضي تقدير العائد المحتمل لكل ضريبة انطلاقا من احدث المعلومات الاقتصادية.

إلا أن تقدير الإيرادات يواجه صعوبات تؤثر على نوعية التقدير والتي منها أن أغلبيتها يأتي من التجارة الخارجية، أي من تصدير المنتجات الجزائرية التي يطغى عليها تصدير المحروقات، ومن ذلك تأتي تبعية الموازنة للجباية البترولية.

2- تقدير نفقات التسيير:

إن الطريقة المباشرة لتقدير النفقات العامة الخاصة بالتسيير تقتضي أن يقوم كل مرفق عمومي إداري بتقدير نفقاته مباشرة استنادا إلى الالتزامات المادية المتكررة كالأجور، التكاليف الاجتماعية، ومصاريف أدوات التسيير، وأشغال الصيانة وغيرها.

وتحدد النفقات العامة في الجزائر من خلال ثلاث أنواع من الإعتمادات هي:

2-1- **الاعتمادات التقييمية:** هي الاعتمادات التي يمكن تقديرها بدقة، ولكنها قابلة للزيادة خلال السنة المالية حيث تكون في المجالات التالية:الوفاء بالديون العامة للدولة، المعاشاة والريوع التي تقع على عاتق الدولة،تسديد المبالغ المحصلة من غير حق، الإعفاءات من الضرائب والرسوم والمبالغ المتردية

2-2- **الاعتمادات الوقتية:**هي اعتمادات مالية لا يمكن تقديرها بدقة أثناء إعداد الموازنة ولذلك توضع في كل مبالغ إجمالية.وتحدد سنويا بموجب أحكام قانون المالية، وتتكون من : الأجور الرئيسية،التعويضات والمنح المختلفة، الأجور وملحقاتها للمستخدمين العاملين المؤقتين،الضمان الاجتماعي،الدفع الجزافي ...الخ.

[1] ضاهر محسن عدنان،مرجع سابق،ص86.

[2] لعمارة جمال،" **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر** "،مرجع سابق،ص ص 163-168.

3- تقدير نفقات التجهيز:

يرتبط تقدير نفقات التجهيز بتنفيذ إجراءات الخطة، حيث يمثل مبلغ اعتمادات التجهيز الذي يفتح سنويا بموجب قانون المالية القسط السنوي المرقم من الخطة التنموية. وتجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للموازنة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاث أبواب هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار المفتوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

ثانيا: اعتماد الموازنة

خلال هذه المرحلة يعرض المشروع التمهيدي للموازنة العامة على مجلس الحكومة الذي يترأسه رئيس الحكومة، ثم يرفع إلى مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية، وبعد الموافقة عليه يحال هذا المشروع على البرلمان وتحديدا على المجلس الشعبي الوطني طبقا للمادة(21) من القانون العضوي(02/99)، حيث يتولى المجلس مناقشة الموازنة العامة للدولة وإدراج التعديلات اللازمة عليه، ليتم التصويت عليه في مدة أقصاها (47)يوما ابتداء من تاريخ إيداعه، ثم بعد ذلك يرسل غلى مجلس الأمة للمصادقة عليه خلال أجل أقصاه(20)يوما وبهذا تنتهي مرحلة اعتماد مشروع موازنة الدولة، ويصدر هذا النص التشريعي ضمن إطار قانون المالية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بعد أن يوقع عليه رئيس الجمهورية.[1]

ثالثا: الرقابة على تنفيذ الموازنة

تحتل الرقابة مكانة حيوية في عملية تنفيذ النفقات وذلك للتأكد من مدى تطابق الإيرادات والنفقات على ما يتحقق منها بالفعل، وهذه المرحلة تسمح للسلطة التشريعية من معرفة كيفية قيام السلطة التشريعية بإنفاق المال العام وهذا طبقا للمادتين (160و 161) من الدستور.

فقد نص الدستور من خلال مادته (160) على أهمية الرقابة البرلمانية أثناء تنفيذ الموازنة وذلك بالتزام الحكومة بتقديم عرض لكل غرفة من البرلمان عن استعمال الاعتمادات المالية التي اقرتها لكل سنة مالية على أن تختتم السنة المالية فيما يخص البرلمان بالتصويت على قانون يتضمن ضبط ميزانية السنة المالية المعنية من طرف كل غرفة من البرلمان.[2]

[1] ضاهر محسن عدنان،مرجع سابق،ص174

[2] ضاهر محسن عدنان،مرجع سابق،ص ص 306 -307.

وبذلك تعرف مرحلة تنفيذ الموازنة العامة، وخاصة فيما يتعلق منها بالرقابة على التنفيذ، تكامل في الأداء بين السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية.[1]

الرقابة الإدارية في الجزائر:

تمارس الرقابة الإدارية في الجزائر من طرف السلطة الإدارية الوصية، وذلك باستعمال أجهزة المفتشين الدائمين على مستوى الوزارة أو الإدارية الوصية، ومن طرف السلطة المالية المختصة، وذلك من خلال الأجهزة المختصة التابعة لوزارة المالية التي تقوم بالرقابة المالية.[2]

رقابة مجلس المحاسبة:

تهدف هذه الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة من خلال النتائج التي يتوصل إليها، إلى تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العامة، وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العامة.[3]

الرقابة البرلمانية في الجزائر:

يمارس السلطة التشريعية والرقابة البرلمانية في الجزائر برلمان يتكون من غرفتين هما: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

واجب البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية، أن يبقى وفيا لثقة الشعب،ويظل يتحسس تطلعاته، ويضطلع بوظيفة الرقابة في مدلولها الشعبي.[4]

المطلب الثالث: تبويب النفقات والإيرادات في الموازنة العامة للدولة في الجزائر

تتطلب دراسة هيكل الموازنة العامة للدولة التعرف على مختلف المعايير التي تصنف على أساسها عمليات الموازنة، ذلك أن الخبراء عادة ما يهتمون بتبويب عمليات النفقات العامة لكونها تمثل الحركة الأكثر وضوحا وملاحظة لنشاط الدولة، غير أنه ينبغي أن لا تهمل عملية تبويب الإيرادات العامة لما لها من أهمية وأثار مالية واقتصادية.

---

[1] لعمارة جمال، "**منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"،مرجع سابق،ص 207

[2] المرجع السابق،ص219

[3] المرجع السابق،ص225

[4] المرجع السابق،ص 228

الفرع الأول :تبويب النفقات العامة للدولة في الجزائر

يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى

ويصنف المشرع الجزائري الاعتمادات على أساس إداري في أربعة أبواب من النفقات وهي ممثلة في جداول: جدول(أ) في نفقات التسيير وجدول (ب) يتمثل في نفقات التجهيز الذي يعني الاستثمار في الجزائر، وجدول (ج) نفقات استثمار المؤسسات ، وهناك جدول خاص بتدعيم الأسعار.[1]

ولكن يعتبر التصنيف الاقتصادي أهم تصنيف للنفقات بالنظر إلى التأثير الكبير للنفقات على الاقتصاد.ووفقا لذلك تقسم النفقات إلى:[2]

أولا: نفقات التسيير أو النفقات الجارية ونفقات التجهيز أو النفقات برأسمال

تمثل نفقات التسيير الجزء الضروري من النفقات العامة،والى جانبها توجد نفقات التجهيز التي تؤدي إلى تنمية الثروة للجهة التي تقوم بها.

كما أن الطبيعة الاقتصادية لنفقات التجهيز تختلف عن طبيعة نفقات التسيير، حيث تؤدي نفقات التجهيز إلى توسيع الثروة العامة، وتحسين تجهيز الجماعات العامة. وبواسطة هذه النفقات لاتتلف الثروة، وإنما تحول فقط، ويمكن أن تساهم في الإعداد لإيجاد ثروة جديدة.في حين أن نفقات التسيير هي عموما تعتبر نفقات غير منتجة، وهي ضرورية لاستمرار الهيئات العامة.

ثانيا: نفقات المصالح ونفقات التحويل :

تقوم هذه التفرقة على أساس معيار المقابل المباشر للنفقة العامة، حيث تهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة، والتي هي ضرورية لتسييرها أو تجهيزها.

أما نفقات التحويل فهي نفقات تؤدى بدون مقابل مباشر، وتمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.ومثال ذلك: المنح للأشخاص المسنين والمنح العائلية وتعويضات الضمان الاجتماعي.

[1] زغدود علي،"**المالية العامة**"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005،ص 31

[2] لعمارة جمال ، "**منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**" ،مرجع سابق،ص ص 37-38

ويمكن تلخيص ما سبق وتقسيم النفقات إلى:[1]

1- نفقات التسيير: وهي ضمن أربعة أبواب:

1-1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

1-2- مخصصات السلطات العامة.

1-3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

1-4- التدخلات الحكومية.

2- نفقات الاستثمار: وهي ضمن أربعة أبواب:

2-1- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

2-2- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

2-3- النفقات الأخرى برأسمال.

الفرع الثاني: تبويب الإيرادات العامة للدولة في الجزائر

يرتبط التبويب الاقتصادي للإيرادات العامة بطبيعة الثروة التي تم الاقتطاع منها.وقد احدث بموجب قانون المالية لسنة 1991 إصلاحات جبائية هامة تمت بموجبها إعادة تبويب الضرائب على الشكل التالي:[2]

- **الضرائب المباشرة:** وتجمع تحت هذا الباب الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور والمرتبات والمعاشات وغيرها.
- **التسجيل والطابع:** حقوق التسجيل والطابع هي ضرائب موضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية.
- **الرسوم المختلفة على الأعمال:** وتجمع تحت هذا الباب الرسم على القيمة المضافة ومنها الرسم على المنتوجات البترولية،والرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد، والرسم الداخلي على الاستهلاك...الخ
- **الضرائب غير المباشرة:** وهي الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال،كما يعتبر ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك، الرسم على رقم الأعمال الذي يفرض على مجمل المواد الاستهلاكية.

بالإضافة إلى هذا التبويب الخاص بالضرائب تبويب الإيرادات النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة.

[1] قدي عبد المجيد،مرجع سابق ،ص 181.

[2] لعمارة جمال، "**منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"،مرجع سابق، ص 45

المبحث الثاني: تحليل تطور بنود الموازنة العامة للدولة في الجزائر

عقب نهاية الثمانينات من القرن العشرين، زادت حدة الأزمة حيث ارتفع حجم الدين الخارجي وزادت أعباء خدمته،مما أدى إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات .الأمر الذي أدى إلى ضرورة القيام بالعديد من الإجراءات في إطار الموازنة العامة للرفع من دور ميزان المدفوعات والتقليل من تبعيته للبترول.

المطلب الأول: تطور رصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008):

أدى الارتفاع المستمر في أسعار البترول مع مطلع الألفية الثالثة إلى تمكين الجزائر من تحقيق عوائد مالية معتبرة، وهو ما شجعها على تغيير توجهاتها الاقتصادية بتبني إستراتيجية جديدة ترتكز على التوسع في الموازنة العامة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية المسطرة، والتي تهدف من ورائها إلى الرفع من النمو والحد من البطالة.

الفرع الأول: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)

اثر تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر مع بداية سنة 2000، تحولت السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر من سياسة تعتمد على الفكر النيوكلاسيكي في توجهاتها، والذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي، إلى سياسة تعتمد على المنطلقات الفكرية لكينز، وذلك من خلال التركيز على الإنفاق العام (خاصة في جانبه الاستثماري) من أجل تحفيز الطلب الكلي الفعال،وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

وأهم هذه البرامج: [1]

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يعتبر هذا البرنامج برنامجا متوسط الأجل يمتد من سنة 2000 إلى غاية 2004 وقد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، وهو يرمي إلى تحقيق أهداف معينة وهي:

- ✓ **أهداف عملية:** والتي منها: تفعيل الطلب الكلي من خلال دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة وترقية الاستثمارات الفلاحية
- ✓ **أهداف نوعية:**منها :مكافحة الفقر وإنشاء مناصب شغل،إنعاش الاقتصاد الجزائري.

ويتمحور برنامج الإنعاش الاقتصادي حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، الصيد البحري بالإضافة إلى ما يخص التنمية الفلاحية والبشرية.

[1] موساوي وردة، "**عجز الموازنة العامة وأثره على آداء ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة 1990-2010**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص الاقتصاد والمالية الدولية،جامعة الدكتور يحي فارس،المدية2013/2012،ص ص 119-120.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

جاء هذا البرنامج ليكرس إرادة الدولة على الاستمرار في نفس المنهج المسطر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي، فهو برنامج جد طموح يهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي،حيث خصص له غلاف مالي ضخم قدره 4202.7 مليار دينار جزائري ليصل إلى مبلغ 5394 مليار دينار جزائري مع نهاية عمر البرنامج أي ما يعادل 75 مليار دولار أمريكي، والذي تدعم ببرنامجين آخرين احدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار جزائري،والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668مليار دينار جزائري ، ويتمحور البرنامج حول تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت القاعدية وتطوير الخدمة العامة وتحديثها.

ثالثا:تحليل تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008)

لقد شهدت السياسة الإنفاقية تغيرا جذريا عما كانت عليه في فترة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، فبعدما كانت سياسة تقشفية أصبحت سياسة توسعية جراء انتعاش إيرادات الجزائر حيث ارتفعت النفقات العامة خلال هذه الفترة ارتفاعا معتبرا مقارنة بالفترة السابقة فتبنت الجزائر مشاريع تنموية ضخمة شملت العديد من القطاعات الحيوية و الحساسة الهادفة إلى رفع النمو وتحسين المستوى المعيشي للأفراد مما أدى إلى تزايد نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء.[1]

[1] دردوري لحسن،"**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر –تونس**"،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013 ،ص 206.

جدول رقم (05): تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة(2000-2008)

الوحدة:مليار دينار جزائري،%

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبتها من إجمالي النفقات	نفقات التجهيز	نسبتها من إجمالي النفقات
2000	1199.9	881.0	73.42	318.9	26.50
2001	1471.8	1037.7	70.50	434.1	29.49
2002	1540.9	1038.6	67.40	502.3	32.6
2003	1730.9	1163.4	67.21	567.5	32.78
2004	1860.0	1241.2	66.73	618.8	33.26
2005	2105.1	1232.6	58.55	872.5	41.44
2006	2543.4	1452.0	57.08	1091.4	42.91
2007	3143.4	1662.8	52.89	1480.6	47.10
2008	4175.8	2227.4	53.34	1948.4	46.65

المصدر: قوانين المالية للسنوات (2000-2008) مستخرج من الموقع:

www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/277-2001-2010.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن النفقات العامة في ارتفاع مستمر حيث ارتفعت من 1199.9مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 4175.8 مليار دينار جزائري سنة2008.

وتمثل نفقات التسيير النسبة الأكبر من النفقات العامة حيث مثلت سنة 2000 نسبة 73.42٪ من إجمالي النفقات العامة وقد ارتفعت إلى 2227.4 مليار دينار جزائري بعدما كانت 881.0 مليار دينار، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فنسبتها لم تتجاوز خلال هذه الفترة 50٪ لكن نلاحظ ارتفاعها التدريجي حيث ارتفعت من 318.9مليار دينار جزائري سنة 2000إلى 1948.4 مليار دينار جزائري سنة 2008.

ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ أن النفقات في ارتفاع مستمر وهذا راجع إلى تبني الجزائر سياسة توسعية من خلال القيام بالعديد من المشاريع التنموية مما أدى إلى ارتفاع النفقات بنوعيها نفقات التجهيز ونفقات التسيير.

ويرجع هذا التزايد في النفقات العامة إلى اعتبارات واقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، منها رغبة الدولة والسياسة الإصلاحية المقصودة التي تتبعها في توسيع رقعة القطاعات والدوائر الوزارية، وذلك من اجل تخفيف العبء والمسؤولية الملقاة على عاتقها، والتقليل من الفساد الإداري والهيكلي .إضافة إلى الأزمات والكوارث التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، والتي سببت لها خسائر جسيمة وكبيرة في بعض الهياكل البنائية والقاعدية ومست المجتمع بجوانب سلبية.

الفرع الثاني : تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008)

مع انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية انتعشت معها إيرادات الموازنة العامة للدولة، حيث عرفت هذه الإيرادات ارتفاعا منذ سنة 1999 إلى غاية 2011 وهو ما انعكس ايجابيا على وضعية الموازنة العامة للدولة خصوصا و على التوازنات المالية للدولة عموما.[1]

وقد عمدت السياسة الإيرادية خلال هذه الفترة، إلى تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة، وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و وأيضا الأمنية، كما اعتمدت السياسة الايرادية والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية.

الجدول رقم (06): تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة(2000-2008)

الوحدة:مليار دينار جزائري

البيان / السنوات	الايرادات العامة	ايرادات الجباية البترولية	نسبتها من إجمالي الإيرادات	الجباية العادية	نسبتها من إجمالي الايرادات
2000	1138.9	720.0	63.21	418.9	36.78
2001	1400.9	840.6	60.00	560.3	39.99
2002	1570.3	916.4	58.35	653.9	41.64
2003	1520.5	836.1	54.98	684.4	45.01
2004	1599.3	862.2	53.91	737.1	46.08
2005	1719.8	899.0	52.27	802.8	47.72
2006	1835.5	916.0	49.90	919.5	50.00
2007	1900.3	973.0	51.20	927.3	48.79
2008	2822.8	1715.4	60.76	1107.4	39.23

المصدر: قوانين المالية للسنوات(2000-2008) مستخرج من الموقع:

www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/277-2001-2010.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات و وخلال هذه الفترة قد ارتفعت من 1138.9 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 2822.8 مليار دينار جزائري سنة 2008 وهذا بطبيعة الحال يرجع إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي مثلت في سنة 2008 نسبة تصل إلى 63.21٪ من إجمالي الإيرادات. والتي ارتفعت إلى أن وصلت إلى 1715.4مليار دينار جزائري سنة 2008 بعدما كانت تبلغ 720.0 مليار دينار جزائري سنة

[1] دردوري لحسن ، **"سياسة الميزانية في علاج عجزالموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"** ،مرجع سابق،ص212

2000 وهذا راجع بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة مما يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية. التي تلعب دورا هاما في ايرادات الموازنة العامة للدولة.

أما من جانب الإيرادات العادية (غير البترولية) فنجد أيضا أنها في ارتفاع لكن هذا الارتفاع بطيء حيث ارتفعت لتصل في سنة 2008 مبلغ 1107.4 مليار دينار جزائري بعدما كانت في سنة 2000 قيمة 418.9 مليار دينار جزائري، ولكن دون أن تصل إلى ما تمثله الجباية البترولية بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة حيث تمثل النسبة الأقل من إجمالي النفقة حيث لم تتجاوز نسبة40٪ في سنة 2008 وهذا يعود إلى اعتماد الدولة على عوائد الصادرات(الجباية البترولية) وعدم الاعتماد على الإيرادات العادية .

ويفسر هذا الآداء الجيد بتطور حصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، حيث ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات.

الفرع الثالث :مسار رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008)

لقد كان للسياسة الموازنية للجزائر خلال الفترة(1999-2012) أثرها الواضح على وضعية الموازنة العامة، فانتهاج سياسة انفاقية توسعية أدى إلى تزايد كبير في حجم الإنفاق العام خصوصا وأن الجزائر شرعت في برنامج دعم الإنعاش عبر عدة مراحل خلال هذه الفترة، وهو ما يتطلب غلافا ماليا ضخما يساهم بشكل كبير في ارتفاع النفقات العامة ومن جهة أخرى فخلال هذه الفترة انتعشت أسعار البترول وهو ما انعكس إيجابا على الوضعية المالية للدولة حيث استغلت هذه الفوائض في انجاز مشاريع تنموية.[1]

وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

[1] دردوري لحسن، **"سياسة الميزانية فى علاج عجزالموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"** ،مرجع سابق،ص216

الجدول رقم (07): رصيد الموازنة العامة خلال الفترة(2000-2008)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الموازنة العامة	60.9-	70.9-	29.4	210.4-	260.7-	385.3-	707.9-	1243.1-	1353-

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات الجدولين (05)و(06)

من خلال الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الجزائرية خلال الفترة(2000-2008) نلاحظ أن رصيد الموازنة سجل عجزا في معظم هذه السنوات ماعدا في سنة 2002 التي سجل فيها رصيد الموازنة فائضا مقداره 29.4 مليار دينار جزائري ، بينما ارتفع هذا العجز ليبلغ أقص قيمة له سنة 2008 حيث وصل إلى 1353 مليار دينار جزائري .

وهذا العجز راجع إلى الارتفاع المستمر في النفقات العامة في ظل برامج التنمية التي تقوم بها الدولة والتي تتطلب نفقات ضخمة تفوق الايرادات المحصلة.

المطلب الثاني: تطور رصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة(2009-2013)

لقد عرفت في هذه الفترة برنامج للإصلاح عرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي يعتبر امتداد لبرنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصاديين، فهو برنامج متوسط الأجل يمتد من سنة 2010 إلى غاية 2014، حيث رصد لتمويله غلافا ماليا ضخما عن سابقيه قدر بـ286 مليار دولار .كما انه لا يختلف في مضمونه عن سابقيه من برامج إذ يشمل ما يلي: برنامج التنمية البشرية، برنامج تطوير المنشآت القاعدية تطوير الخدمة العامة و تحديثها، برنامج دعم التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (2009 -2013)

شهدت هذه الفترة ارتفاع متواصل للنفقات بنوعيها، وهذا راجع لبرنامج التنمية الذي تبنته الدولة خلال هذه الفترة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08) : تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة(2009- 2013)

(الوحدة:مليون دينار)

السنة	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبتها من إجمالي النفقات	نفقات التجهيز	نسبتها من إجمالي النفقات
2009	4199.7	2251.1	53.60	1944.6	46.39
2010	4657.6	2736.2	58.74	1921.4	41.25
2011	5930.4	3637.6	61.33	2292.8	38.66
2012	6844.1	4592.8	67.10	2251.3	32.89
2013	6027.0	4118.8	68.33	1908.2	31.67

المصدر : قوانين المالية للسنوات(2009-2013)

(2009-2010)مستخرج من الموقع:

www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/277-2001-2010.

(2010-2013) مستخرج من الموقع:

www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2001-2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة واصلت ارتفاعها حيث ارتفعت من 4199.7 مليار دينار سنة 2009 إلى 6027.0 مليار دينار سنة 2013، وهذا الارتفاع مقسم بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز حيث ارتفعت نفقات التسيير من 2251.1 مليار دينار سنة 2009 إلى 4118.8 مليار دينار سنة 2013، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد انخفضت من 1944.6 مليار دينار سنة2009 إلى 1908.2 مليار دينار سنة 2013. وكل هذا يعود إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وما خلفته من إضرار على الاقتصاد الجزائري خاصة فيما تعلق بانخفاض الصادرات. لكن وخلال هذه الفترة بقيت نفقات التسيير تسيطر على النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة حيث وصلت نسبتها سنة 2013 حوالي 68.33٪.

الفرع الثاني: تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2009-2013)

لقد عرفت الإيرادات خلال هذه الفترة ارتفاعا، وخاصة بالنسبة لإيرادات الجباية البترولية وهذا يعود بدوره إلى ارتفاع أسعار البترول الذي يتبعه ارتفاع في حصيلة الإيرادات المترتبة عنه .

والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(09): تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة(2009-2013)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان / السنوات	الإيرادات العامة	إيرادات الجباية البترولية	نسبتها من إجمالي الإيرادات	الجباية العادية	نسبتها من إجمالي الإيرادات
2009	3275.4	1927.0	58.83	1348.4	41.16
2010	3056.7	1501.7	49.12	1555.0	50.87
2011	3473.8	1529.4	44.02	1944.4	43.02
2012	3469.1	1519.0	43.78	1950.1	42.78
2013	4099.9	1615.9	39.41	2484.0	60.58

المصدر: قوانين المالية للسنوات(2009-2013)

(2009-2010) مستخرج من الموقع:

.www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/277-2001-2010

(2010-2013) مستخرج من الموقع:

www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2001-2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات ارتفعت من3275.4 مليار دينار جزائري سنة 2009 إلى 4099.9 مليار دينار جزائري سنة 2013 لكن هذا التزايد بطئ جدا ،وفيما يخص الإيرادات البترولية فقد انخفضت لتصل إلى 1615.9 مليار دينار سنة 2013 بعدما كانت 1927.0 مليار دينار ، أما بالنسبة للإيرادات العادية غير البترولية فقد استمر تزايدها حيث ارتفعت من 1348.4 مليار دينار سنة 2009 إلى 2484.0 مليار دينار سنة 2013.

وكل هذا راجع غلى ظهور الأزمة المالية العالمية 2008 وما خلفته من انخفاض في صادرات المحروقات مما أدى إلى تراجع عوائد الصادرات ولجوء الدولة إلى الإيرادات العادية كمصدر لتوفير موارد خارج قطاع المحروقات.

الفرع الثالث: مسار رصيد الموازنة العامة خلال الفترة(2000-2008)

عرف رصيد الموازنة العامة عجزا طوال هذه الفترة، وهذا نظرا لارتفاع النفقات خاصة في ظل البرامج التنموية عن حصيلة الإيرادات خاصة في ظل التراجع الكبير لأسعار البترول.

الجدول رقم(10): رصيد الموازنة العامة خلال الفترة(2009-2013)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الموازنة العامة	924.3-	1600.9-	2456.7-	2973.8-	1927.1-

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات الجدولين(08) و(09)

من خلال الجدول نلاحظ التذبذبات التي يعرفها رصيد الموازنة العامة، حيث ارتفع ليصل هذا العجز قيمة 2973.8 مليار دينار سنة 2012 بعدما كان 924.3 مليار دينار، ليتراجع من جديد إلى 1927.1-مليار دينار سنة2013.

تعود هذه التذبذبات في رصيد الموازنة العامة إلى ارتفاع النفقات العامة خلال هذه الفترة وتراجع الإيرادات العامة خاصة وأنها مربوطة بصادرات المحروقات التي عرفت تراجعا نتيجة الازمة المالية العالمية.

المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة(2014-2016)

عرفت هذه الفترة تطورات كبيرة في حصيلة الإيرادات خاصة، وهذا بسبب ما عرفته أسعار البترول من تراجع كبير .

الفرع الأول: تطور هيكل النفقات خلال الفترة(2014-2016)

عرفت هذه الفترة برنامجا للتنمية عرف بالبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015-2019)، ويعتبر قانون المالية لسنة 2016 آلية من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019 وذلك لاستكمال تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015، وكذا تلك المعتمدة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 والمتعلقة بالتدابير الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناتج عن انخفاض أسعار المحروقات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للدولة.[1]

والجدول التالي يوضح تطور هيكل النفقات العامة :

[1] التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية2016، نوفمبر 2015،ص02

الجدول رقم(11): تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة(2014-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبتها من إجمالي النفقات	نفقات التجهيز	نسبتها من إجمالي النفقات
2014	7656.16	4714.46	61.57	2941.7	38.42
2015	8858.1	4972.28	56.13	3885.78	43.86
2016	7984.1	4807.3	60.21	3176.8	39.78

المصدر: قوانين المالية للسنوات(2014-2016) (2010-2013) مستخرج من الموقع:

www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2001-2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات العامة عرفت تقلبا مستمرا حيث بلغت سنة 2014 مبلغ 7656.16 مليار دينار جزائري لترتفع إلى 8858.1 مليار دينار جزائري سنة 2015 لتعاود الانخفاض في سنة 2016 حيث وصلت إلى 7984.1مليار دينار.

وهذا التذبذب ظهر في نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث انخفضت نفقات التسيير لتصل إلى نسبة 60.21٪ من إجمالي النفقات و39.78٪ بالنسبة لنفقات التجهيز.

وهنا نلاحظ أن الجزائر وخلال هذه الفترة تمارس سياسة انكماشية وذلك عن طريق التحكم في الانفاق الحكومي سواء بالنسبة لنفقات التسيير أونفقات التجهيز وذلك يعود إلى تراجع مصادر دعم هذه النفقات نتيجة للظروف التي تمر بها أسعار البترول.

الفرع الثاني: تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة(2014-2016)

لقد عرفت الإيرادات خلال هذه الفترة انخفاضا معتبرا وذلك راجع إلى الانخفاض الكبير في حصيلة الجباية البترولية، بسبب تراجع أسعار البترول .

والجدول التالي يوضح تطور هيكل الإيرادات العامة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(12): تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة(2014-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان السنوات	الإيرادات العامة	إيرادات الجباية البترولية	نسبتها من إجمالي الإيرادات	الجباية العادية	نسبتها من إجمالي الإيرادات
2014	4218.18	1577.7	37.40	2640.48	62.59
2015	4684.65	1722.94	36.77	2961.71	63.22
2016	4747.43	1682.55	35.44	3064.88	64.55

المصدر: قوانين المالية(2014-2016).مستخرجة من الموقع:

www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2001-2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات العامة واصلت ارتفاعها لكن ليس بصورة كبيرة حيث ارتفعت من 4218.18 مليار دينار سنة 2014 إلى 4747.43 مليار دينار سنة 2016 وهذا ارتفاع بسيط في الإيرادات يعود ذلك إلى تراجع أسعار البترول التي تعد المصدر الأول والأساسي لإيرادات الدولة، أما فيما يتعلق بالجباية العادية فنلاحظ ارتفاعها حيث ارتفع من 2640.48 مليار دينار جزائري سنة 2014 لتصل إلى 3064.88 مليار دينار جزائري سنة 2016، وهذا يعود لسياسة الدولة في الاعتماد على الإيرادات خارج المحروقات أي اللجوء إلى التركيز على إيرادات خارج قطاع المحروقات حيث بلغت نسبتها سنة 2016مايقارب64.55٪ من إجمالي الإيرادات العامة.

الفرع الثالث: رصيد الموازنة العامة خلال الفترة(2014-2016)

عرف رصيد الموازنة العامة خلال هذه الفترة عدة تقلبات وهذا يعود للتغيرات التي عرفتها أسعار البترول، وسنوضح ذلك في الجدول التالي.

الجدول رقم(13): رصيد الموازنة العامة خلال الفترة(2014-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة	3437.98-	459.60-	3236.67-

المصدر : من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات الجدولين(11)و(12)

من خلال الجدول نلاحظ التغير الواضح الذي عرفه رصيد الموازنة العامة حيث انخفض ليصل إلى -459.60 مليار دينار سنة 2015 بعدما كان -3437.98 مليار دينار سنة 2014، ليرتفع من جديد سنة 2016 حيث وصل إلى -3236.67 مليار دينار.

ويمكن إرجاع هذا العجز إلى الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات حيث لم تستطع الدولة التحكم في إيراداتها وعدم قدرتها على ضبط نفقاتها وبالتالي اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات مما تسبب في ظهور عجز في الموازنة العامة.

المبحث الثالث : عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

لقد تطرقنا في الفصل الثاني إلى الإطار النظري للعلاقة الموجودة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات وقد أقرت النظرية الكينزية بأن هناك علاقة بين العجز الموجود في الموازنة العامة ووضعية ميزان المدفوعات وبالضبط وضعية الحساب الجاري، ولكن لمعرفة مسار هذه العالقة في الجزائر لهذا سنحاول تتبع مسار هذه العلاقة وتحديد اتجاهها.

المطلب الأول: وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2016)

قصد الرفع من أداء ميزان المدفوعات وتجنيبه العجز الناتج عن تقلبات أسعار البترول، واصلت الجزائر مجهوداتها في دعم الصادرات غير البترولية وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي في إطار الموازنة العامة بمنح العديد من الامتيازات الضريبية.

الفرع الأول: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2008)

إن الميزان التجاري للجزائر يغلب عليه ميزتين هما التبعية الكبيرة للصادرات من المحروقات والأهمية البالغة للواردات حسب المنتجات الغذائية وسلع التجهيز. ويمكن توضيح تطور هيكل الميزان التجاري خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(14): تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2008)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	رصيد الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2000	966.79	1657.22	690.43
2001	715.48	1480.34	764.86
2002	544.15	1501.19	957.04
2003	827.61	1902.05	1047.44
2004	1023.05	2337.45	1314.40
2005	1927.91	3421.55	1493.64
2006	2420.46	3979.00	1558.54
2007	2297.33	4214.16	1916.83
2008	2522.99	5095.02	2572.03

المصدر: تقارير بنك الجزائر2000-2008 مستخرجة من الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائضا متزايدا في رصيده خلال الفترة(2000-2008)،حيث ارتفعت رصيده من 966.79 مليار دينار سنة 2000 ليصل إلى 2522.99 مليار دينار سنة 2008.

وبالنسبة لتحليل هيكل الميزان التجاري فنلاحظ أن الواردات قد ارتفعت من 690.43 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 2572.03 مليار دينار جزائري سنة 2008 وهذا يعود إلى عدم الاعتماد على المنتوجات الوطنية واللجوء إلى الاستيراد لمعظم السلع الضرورية مما ساهم بكل كبير في التطور السريع للواردات.

أما بالنسبة للصادرات فقد عرفت أيضا تزايد مستمرا ووصلت إلى 5095.02 مليار دينار جزائري سنة 2008 بعدما كانت تبلغ 1657.22 مليار دينار جزائري في سنة 2000. وهذا راجع إلى الارتفاع في أسعار البترول عالميا مما رفع من حصيلة الصادرات .

ومن خلال ملاحظاتنا لنتائج الجدول نجد أن رصيد الميزان التجاري قد حقق رصيدا ايجابيا طوال الفترة 2000-2008) وهذا يرجع إلى الزيادة في حجم صادرات المحروقات وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2009-2013)

شهد الميزان التجاري خلال هذه الفترة تراجع كبيرا وهذا يعود إلى الأزمة المالية التي عرفها العالم سنة 2008 والتي تسببت في وتراجع قيمة الصادرات.

الجدول رقم(15): تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2009-2013)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الميزان التجاري	492.83	1321.78	1931.63	1549.96	744.52
الصادرات	3347.64	4333.59	5374.13	5548.33	5105.80
الواردات	2854.81	3011.81	3442.50	3998.37	4361.28

المصدر: تقارير بنك الجزائر(2009-2013). مستخرجة من الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات عرفت انخفاضا عن الفترة السابقة حيث انخفضت إلى 3347.64 مليار دينار جزائري سنة 2009 لتعاود الارتفاع من جديد ولكن بمعدلات منخفضة لتصل إلى حوالي 5105.80 مليار دينار سنة 2013. وهذا يعود إلى أن الصادرات تخضع لوضعية الأسواق الخارجية وقرارات الدول المستوردة للبترول فنتيجة للازمة المالية العالمية تراجعت صادرات المحروقات مما أدى إلى تراجع حصيلة الصادرات.

أما بالنسبة للإيرادات فقد استمر تزايدها إلى أن وصلت إلى أقصى قيمة لها سنة 2013 حيث بلغت 4361.28 مليار دينار جزائري ويرجع ذلك إلى ارتفاع الاستيرادات من السلع سواء الضرورية أو الكمالية وعدم تاثرها بالاختلالات الطارئة.

ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري وخلال هذه الفترة قد سجل تراجعا كبيرا وهذا بسبب الأزمة المالية 2008 التي نتج عنها انخفاض صادرات المحروقات، لكن سرعان ما عاد الوضع إلى طبيعته سنة 2011 وارتفع رصيد الميزان التجاري الذي وصل إلى قيمة 1931.63 مليار دينار ليتراجع مرة أخرى ويصل إلى 744.52 مليار دينار سنة 2013 بسبب ظهور بوادر انخفاض أسعار البترول مما قلص من حصيلة الصادرات النفطية بطبيعة الحال.

الفرع الثالث: تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2014-2016)

لقد عرف الميزان التجاري خلال هذه الفترة تراجعا كبيرا وهذا بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الجدول رقم(16): تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة(2014-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2014	2015
رصيد الميزان التجاري	345.96	-2794.09
الصادرات	5065.67	4152.92
الواردات	4719.71	6947.01

المصدر: تقارير بنك الجزائر(2014-2015) مستخرجة من الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد سجل رصيدا ايجابيا لكنه تراجع عن الفترة السابقة،حيث سجل عجزا بقيمة 2794.09 مليار دولار سنة 2015 بعدما كان يسجل فائضا بقيمة 345.96 مليار دولار سنة 2014.

ففي ما يتعلق بالصادرات فقد سجلت انخفاضا من 5065.67 مليار دينار سنة 2014 إلى 4152.92 مليار دينار سنة 2015 هذا الانخفاض سببه انخفاض صادرات المحروقات التي تمثل 98٪ من الصادرات حيث بلغت سنة 2015 قيمة 3610.48 مليار دينار وهي اقل قيمة عرفتها صادرات الجزائر خلال فترة الدراسة .

أما بالنسبة للواردات فقد استمر ارتفاعها حيث وصلت إلى 6947.01 مليار دينار سنة 2015 بعدما كانت 4719.71 مليار دينار سنة 2014 وهذا بسبب الاعتماد الكلي على المنتوجات الأجنبية من سلع التجهيز والسلع الضرورية وغيرها، إضافة إلى عدم القدرة على التحكم في قيمة الواردات وضبطها من طرف الدولة.

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2016)

يعتبر رصيد ميزان المدفوعات محصلة لأداء الحساب الجاري المتمثل في الميزان التجاري، وبالتالي إذا كان للموازنة دور في التأثير على الحساب الجاري فإن ذلك سينعكس على رصيد ميزان المدفوعات والعكس صحيح.

الفرع الأول: عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2008)

إن وجود علاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات ممثلا بالميزان التجاري فإن ذلك سوف يظهر من خلال تحركات رصيد كل منهما، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(17): تطور رصيد كلا من الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2008)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الموازنة العامة	60.9-	70.9-	29.4	210.4-	260.7-	385.3-	707.9-	1243.1-	1353.0-
رصيد ميزان المدفوعات	569.83	478.27	249.8	582.98	666.91	1242.32	1288.33	2041.03	2379.91

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات الجداول السابقة(جدول رقم 07)

تقارير بنك الجزائر(2000-2008). مستخرجة من الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة سجل عجزا طوال الفترة ما عدا في سنة2002 وهذا العجز قد اتسع في السنوات الأخيرة حيث بلغ سنة 2008 أقصى قيمة له بحوالي 1353 مليار دينار ، وفي ما يخص ميزان المدفوعات فقد حقق فوائض متزايدة حيث ارتفع إلى 2379.91 مليار دينار سنة 2008 بعدما كان 569.83 مليار دينار سنة 2000.

ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات لا يسيران في نفس الاتجاه، فبينما حقق الرصيد الأول عجزا فنجد أن رصيد ميزان المدفوعات قد حقق فائضا، بالرغم من ارتباط كليهما بتغيرات أسعار البترول. وربما يرجع ذلك إلى سياسة الدولة في رفع الجباية الضريبية وأيضا التحكم في قيمة الجباية البترولية.

الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات خلال الفترة(2009-2013)

خلال هذه الفترة سجل رصيد الموازنة العامة تغيرات كبيرة ، كما هو الحال ايضا بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم(18): تطور رصيد كلا من الموازنة العامة و ميزان المدفوعات خلال الفترة(2009-2013)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الموازنة العامة	971.0-	1392.4-	302.8-	1373.7-	508.8-
رصيد ميزان المدفوعات	280.64	1149.88	2012.70	1230.60	134.0

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات الجداول السابقة جدول رقم(10)

المصدر: تقارير بنك الجزائر(2009-2013). مستخرجة من الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة قد سجل عجزا طوال الفترة وهذا العجز وصل لأقصى قيمة له سنة 2010 حيث بلغ 1392.4 مليار دينار، ليتراجع ويصل سنة 2013إلى 508.8 مليار دينار.

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد حقق فائضا حيث ارتفع رصيده ووصل إلى1230.60 مليار دينار سنة 2012 ليتراجع سنة 2013 ويصل إلى 134.0 مليار دينار.ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى الأزمة المالية وما خلفته من تقلص في حجم الصادرات النفطية حيث قل الطلب على الصادرات من العالم الخارجي نظرا لتأثر معظم الدول بالأزمة المالية .

الفرع الثالث : عجز الموازنة العامة وانعكاساته على ميزان المدفوعات خلال الفترة(2014-2016)

خلال هذه الفترة عرف كل من رصيد الموازن العامة ورصيد ميزان المدفوعات تغيرات كبيرة أثرت على رصيد كل منهما حيث سجل رصيدا سلبيا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(19): تطور رصيد كلا من الموازنة العامة و ميزان المدفوعات خلال الفترة(2014-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة	1513.5-	459.60-	3236.67-
رصيد ميزان المدفوعات	240.0	3005.7-	/

المصدر:من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات الجداول السابقة (جدول رقم13)

المصدر: تقارير بنك الجزائر(2014-2015)مستخرجة من الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول نلاحظ التغير الكبير الذي عرفه كل من رصيد الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات، حيث سجل رصيد الموازنة العامة عجزا كبيرا سنة 2016 والذي بلغ 3236.67 مليار دينار بعدما كان يبلغ قيمة 459.60 وهي أقل مستوى مصل إليه خلال هذه الفترة.

كذلك الأمر بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا بقيمة 3005.7 مليار دينار سنة 2015 بينما بلغ رصيده سنة 2014 حوالي 240 مليار ، ويمكن إرجاع ذلك إلى سبب واحد وهو الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول.

من خلال ما سبق يمكن إرجاع الاختلاف الموجود بين رصيد الموازنة العامة الذي حقق عجزا طوال فترة الدراسة ماعدا في سنة 2002 ورصيد ميزان المدفوعات الذي حقق فائضا ، إلى أن الدولة في إيراداتها ربما حاولت الاعتماد على مصادر أخرى لتنمية مواردها خارج قطاع المحروقات الذي مثل ولازال يمثل النسبة الأكبر من إيرادات الدولة وأيضا يستولي على النسبة الأكبر من صادراتها أي ما يقارب98٪ من الصادرات. ولكن تبقى هناك حقيقة واحدة أن كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات قائم على مصدر واحد ووحيد وهو قطاع المحروقات الذي يعتبر العصر الوحيد الذي يعتمد عليه كليهما لتحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد.

المطلب الثالث: الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة(2000-2016)

إن تحليل التطورات الاقتصادية الكلية التي مر بها الاقتصاد الوطني خلال الفترة(2000-2016) يجب أن يتم من خلال التركيز على تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن خلال توضيح العلاقة بينهما في إطار تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

الفرع الأول: الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008)

يمكن توضيح الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري من خلال تحليل الجدول التالي.

الجدول رقم(20): الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة(2000-2008)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	بنود الميزان التجاري				بنود الموازنة العامة				
	صادرات االمحروقات	إجمالي الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	الإيرادات البترولية	إجمالي الإيرادات	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات	رصيد الموازنة العامة
2000	1611.97	1657.22	690.43	966.79	720.0	1138.9	318.9	1199.9	60.9-
2001	1428.97	1480.34	764.86	715.48	840.6	1400.9	434.1	1471.8	70.9-
2002	1441.87	1501.19	957.04	544.15	916.4	1570.3	502.3	1540.9	29.4
2003	1850.06	1902.05	1047.44	827.61	836.1	1520.5	567.5	1730.9	210.4-
2004	2286.31	2337.45	1314.40	1023.05	862.2	1599.3	618.8	1860.0	260.7-
2005	3355.00	3421.55	1493.64	1927.91	899.0	1719.8	872.5	2105.1	385.3-
2006	3895.74	3979.00	1558.54	2420.46	916.0	1835.5	1091.4	2543.4	707.9-
2007	4121.79	4214.16	1916.83	2297.33	973.0	1900.3	1480.6	3143.4	1243.1-
2008	4970.02	5095.02	2572.03	2522.99	1715.4	2822.8	1948.4	4175.8	1353.0-

المصدر: تقارير بنك الجزائر(2000-2008) مستخرجة من الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

قوانين المالية (2000-2008) مستخرج من الموقع:

www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/277-2001-2010

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

علاقة الصادرات بالإيرادات العامة:

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة حيث ارتفعت من 1657.22 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 4970.02 مليار دينار سنة 2008 حيث مثلت صادرات المحروقات القيمة الأكبر فيها ووصلت سنة 2008 إلى 5095.02 مليار دينار أي بنسبة من إجمالي الصادرات، وبالمقابل عرفت هذه الفترة ارتفاعا وتزايدا مستمرا في إيرادات الدولة التي وصلت إلى قيم كبيرة جدا حيث ارتفعت من 1138.9 مليار دينار ووصلت سنة 2008 إلى قيمة 2822.8 مليار دينار وتسيطر إيرادات الجباية البترولية على النسبة الأكبر من الإيرادات العامة حيث وصلت إلى حوالي من إجمالي الإيرادات العامة ، هذا التزايد يقود إلى ارتفاع حجم الصادرات خاصة النفطية مقترن بارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. حيث أن ارتفاع

صادرات المحروقات أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية، وهذا ما انعكس بشكل مباشر بارتفاع إيرادات الموازنة العامة خلال هذه الفترة.

علاقة الواردات بالنفقات العامة:

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ بأنه خلال الفترة (2000–2008) عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا بسبب تبني الجزائر لسياسة توسعية خاصة من خلال البرامج الاقتصادية التي أدت إلى زيادة الاستثمارات في عديد الجوانب بغية تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية حيث ارتفعت النفقات العامة من 1199.9 مليار دينار سنة 2000 ووصلت إلى 3143.4 مليار دينار سنة 2007 ثم إلى 4175.8 مليار دينار سنة 2008، وقد شكلت نفقات التجهيز الجزء الأقل منها مقارنة بنفقات التسيير التي احتلت النسبة الأكبر، فقد ارتفعت نفقات التجهيز من 318.9 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 1480.6 مليار دينار سنة 2007 ثم إلى 1948.4 مليار دينار سنة 2008.وهو ما تطلب توفير التموين الكافي خاصة فيما يتعلق بسلع التجهيز إضافة إلى المواد الأولية .

من خلال معطيات الجدول فإن التزايد والارتفاع في حجم الإنفاق العام والمقترن بزيادة وارتفاع الواردات يؤدي بنا إلى القول أن هناك علاقة مباشرة طردية بين النفقات العامة والواردات حيث أن ارتفاع أو انخفاض النفقات العامة ينعكس بصفة مباشرة في ارتفاع أو انخفاض الواردات.

علاقة رصيد الموازنة العامة برصيد الميزان التجاري:

إن التوازن الاقتصادي الكلي يعبر عن التوازن الاقتصادي الداخلي المتمثل في الموازنة العامة للدولة والتوازن الخارجي المتمثل في ميزان المدفوعات .

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة قد سجل عجزا طوال الفترة(2000–2008) ماعدا في سنة 2002 أين سجلا فائضا بقيمة 29.4 مليار دينار، ليتراجع مرة أخرى ويحقق عجزا بقيمة 210.4 مليار دينار سنة 2003 ليصل مقدار العجز في سنة 2008 إلى 1353 مليار دينار.

أما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري فنلاحظ انه وطوال الفترة(2000–2008) قد حقق فائضا ، وقد ارتفع هذا الفائض من 966.79 مليار دينار سنة 2000 ليصل إلى 1916.83 سنة 2007 ثم إلى 2572.03 مليار دينار سنة 2008 ويعو ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات النفطية متبوعا بارتفاع في أسعار النفط في السوق العالمية.

إن تحليل الموازنة العامة وتحليل الميزان التجاري يظهر العلاقة المباشرة بين التوازنات الداخلية والخارجية، فالصادرات تؤثر على نمو الإيرادات العامة والتي بدورها تؤثر على النفقات العامة لأنها تعتبر مصدر تمويلها.

وكذلك تؤثر هذه الأخيرة على الميزان التجاري من ناحية الواردات على الإنفاق المخصص لتلبية الاحتياجات الكبيرة والمتجددة للدولة والأفراد وكذلك تؤثر على الصادرات خاصة مع وجود الدعم الموجه لترقية الصادرات.

وبالتالي فإن الميزان التجاري خاصة من خلال الصادرات يؤثر تأثيرا كبيرا على الموازنة العامة خصوصا في ظل سيطرة قطاع المحروقات على حوالي 98٪ من الصادرات وعلى أكثر من 65٪ من إيرادات الموازنة العامة.

الفرع الثاني: الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة(2009-2013)

يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(21):الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة(2009-2013)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	بنود الميزان التجاري				بنود الموازنة العامة				
	صادرات االمحروقات	إجمالي الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	الإيرادات البترولية	إجمالي الإيرادات	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات	رصيد الموازنة العامة
2009	3270.22	3347.64	2854.81	492.83	1927.0	3275.4	1944.6	4199.7	924.3-
2010	4220.10	4333.59	3011.81	1321.78	1501.7	3056.7	1921.4	4657.6	-1600.9
2011	5223.83	5374.13	3442.50	1931.63	1529.4	3473.8	2292.8	5930.4	-2456.7
2012	5458.00	5548.33	3998.37	1549.96	1519.0	3469.1	2251.3	6844.1	-2973.8
2013	5022.61	5105.80	4361.28	744.52	1615.9	4099.9	1908.2	6027.0	-1927.1

المصدر: تقارير بنك الجزائر(2009-2013) مستخرجة من الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

قوانين المالية (2009-2013) مستخرج من الموقع:

www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/277-2001-2010

www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2010-2014

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

علاقة الصادرات بالإيرادات العامة:

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات قد عرفت ارتفاعا في سنة 2009 من3347.64 مليار دينار لتصل إلى 4333.59 مليار سنة 2010 ثم 5548.33 مليار دينار سنة 2012 لتتراجع في سنة 2013 وتصل إلى 5105.80 مليار دينار، وبما ان صادرات المحروقات تحتل الجزء الأكبر من الصادرات فإنها عرفت أيضا ارتفاعا في بداية الفترة من 3270.22 مليار دينار سنة 2009 إلى 4220.10 مليار دينار سنة 2010 لتصل إلى 5458 مليار دينار سنة 2012 لتتراجع في سنة 2013 إلى 5022.61 مليار دينار وهذا التراجع يعود إلى انخفاض حجم صادرات المحروقات وتدهور أسعارها في الأسواق العالمية.

وبالمقابل عرفت هذه الفترة ارتفاعا بطيئا في إيرادات الدولة، التي ارتفعت من 3275.4 مليار دينار سنة 2009 لتصل إلى 3469.1 مليار دينار سنة 2012 ثم إلى 4099.9 مليار دينار سنة 2013.وفي ما يخص الإيرادات البترولية التي عرفت انخفاضا في سنة 2010 ووصلت إلى 1501.7 مليار دينار بعدما كانت تبلغ 1927.0مليار دينار سنة 2009، لتصل إلى 1519 مليار دينار سنة 2012ثم إلى 1615.9 مليار دينار سنة 2013.

ويعود هذا التذبذب في الصادرات إلى حدوث الأزمة المالية التي نتج عنها انخفاض حجم الصادرات وبالضبط الصادرات النفطية مما اثر على إيرادات الدولة بالتراجع وبتجاوز هذه الأزمة استقرت الصادرات وتبعها استقرار في إيرادات الدولة .

علاقة الواردات بالنفقات العامة:

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ بأنه خلال الفترة (2009-2013) واصلت النفقات العامة تزايدها المستمر بسبب المشاريع التي اتبعتها الجزائر في تلك الفترة، حيث ارتفعت من 4199.7 مليار دينار سنة 2009 لتصل إلى 5930.4 مليار دينار سنة 2011 ثم إلى 6844.1 مليار دينار سنة 2012، لتنخفض في سنة 2013 إلى 6027 مليار دينار ، وهذا الارتفاع في النفقات العامة تبعه أيضا ارتفاعا في نفقات التسيير والتجهيز،فقد ارتفعت نفقات التجهيز من 1944.6 مليار دينار إلى 2251.3 مليار دينار لتتراجع في سنة 2013 إلى 1908.2 مليار دينار .

إن هذه الزيادات في النفقات العامة أدت إلى زيادة الواردات، حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة عرفت خلال نفس الفترة ارتفاعا من 2854.81 مليار دينار إلى 3998.37 مليار دينار سنة 2012 لتصل إلى 4361.28 مليار دينار سنة 2013 ، هذه الزيادة في الواردات ترجع إلى الحاجة المتزايدة للسلع الضرورية وسلع التجهيز وغيرها.

علاقة رصيد الموازنة العامة برصيد الميزان التجاري:

إن تحليل الموازنة العامة وتحليل الميزان التجاري خلال الفترة (2009–2013) يبين لنا أن الموازنة العامة قد حققت عجزا مستمرا فقد ارتفع هذا العجز من 924.3 مليار دينار سنة 2009 إلى 2973.8 مليار دينار سنة 2012 لينخفض في سنة 2013 ليصل إلى 1927.1، وهذا التراجع يعود إلى انخفاض حجم النفقات العامة بما فيها نفقات التجهيز.

أما بالنسبة للميزان التجاري فقد استمر تحقيقه لرصيد ايجابي ، حيث ارتفع فائضه من 492.83 مليار دينار سنة 2009 إلى 1549.96 مليار دينار ليتراجع هو الأخر لكن برصيد إيجابي بلغ 744.52 مليار دينار اي بحوالي50 ٪ من القيمة السابقة.ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض في الصادرات البترولية نتيجة لانخفاض أسعارها.

الفرع الثالث: الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة (2014–2016)

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(22): الأثر المتبادل بين بنود الموازنة العامة والميزان التجاري خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنوات	بنود الميزان التجاري				بنود الموازنة العامة				
	صادرات االمحروقات	إجمالي الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	الإيرادات البترولية	إجمالي الإيرادات	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات	رصيد الموازنة العامة
2014	4857.70	5065.67	4719.71	345.96	1577.7	4218.18	2941.7	7656.16	3437.98-
2015	3610.48	4152.92	6947.01	2794.09-	1722.94	4684.65	3885.78	8858.1	459.6-
2016	/	/	/	/	1682.55	4747.43	3176.8	7984.1	3236.67-

المصدر: تقارير بنك الجزائر(2014-2015) مستخرجة من الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

قوانين المالية (2014-2016) مستخرج من الموقع:

www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/277-2001-2014

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

علاقة الصادرات بالإيرادات العامة:

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات قد انخفضت لتصل إلى 5065.67 مليار دينار ثم 4152.92 مليار دينار سنة 2015، وهذا الانخفاض في إجمالي الصادرات كان نتيجة انخفاض صادرات المحروقات التي انخفضت لتصل إلى4857.70 مليار دينار سنة 2014 ثم 3610.48 مليار دينار سنة2015.

ومن ناحية الإيرادات فنجد أنها حافظت على ارتفاعها ولو بشكل بسيط حيث ارتفعت من 4218.18 مليار دينار سنة 2014 إلى 4684.65 مليار دينار سنة 2015 ثم إلى 4747.43 مليار دينار سنة2016 وفي ما يخص الإيرادات البترولية فقد عرفت طور قليل عن الفترة السابقة حيث ارتفعت من 1577.7 مليار دولار سنة 2014 إلى 1722.94 مليار دينار سنة 2015 لتتراجع في سنة 2016 إلى 1682.55 مليار دينار، وهذا كله يرجع إلى التغيرات التي عرفتها أسعار البترول حيث وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2016 مما اثر بكل كبير على الصادرات ومنه على الإيرادات البترولية.

علاقة الواردات بالنفقات العامة:

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ بأنه خلال الفترة (2014–2016) عرفت النفقات العامة تراجعا بسبب تبني الجزائر لسياسة إنكماشية من خلال التحكم في نفقاتها العامة حيث انخفضت النفقات العامة من 8858.1 مليار دينار في سنة 2015 إلى 7984.1 مليار دولار سنة 2016 بعدما بلغت 7656.16 مليار دينار في سنة 2014 ، وقد مس هذا الانخفاض نفقات التجهيز حيث انخفضت من 3885.78 مليار دينار سنة 2015 إلى 3176.8 مليار دينار سنة 2016.

أما بالنسبة للواردات فإنها تحسنت من 4719.71 مليار دينار سنة 2014 إلى 6947.01 مليار دينار سنة 2015 أما في سنة 2016 فلم نستطع الحصول على معلومات تخص ميزان المدفوعات لسنة 2016 لأن تقرير بنك الجزائر لم يصدر بعد.

علاقة رصيد الموازنة العامة برصيد الميزان التجاري:

إن تحليل رصيد الموازنة العامة وتحليل الميزان التجاري يظهر أن رصيد الموازنة العامة قد عرف عجزا كبيرا والذي وصل إلى 3236.67 مليار دينار سنة 2016 بعدما كان قد بلغ 459.6 مليار دينار، أا فيا يخص رصيد الميزان التجاري فقد سجل عجزا كبيرا في سنة 2015 بلغ ما قيمته 2794.09 مليار دينار ، وهو أقصى قيمة للعجز التي عرفها الميزان التجاري طوال فترة الدراسة.

يعود هذا إلى الانخفاض الكبير في أسعار البترول التي عرفت تراجع غير عادي في سعر البرميل الواحد حيث وصل إلى أدنى القيم.

مما سبق نستنتج أن هناك:

تناسب متتابع بين الميزان التجاري والموازنة العامة، فالعجز في الميزان التجاري يمكن أن يدفع إلى العجز في الموازنة العامة، وهو ما يبين التأثير والترابط بينهما وهو ما يتفق مع النظرية الكينزية بشأن العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات(الميزان التجاري).

خلاصة الفصل:

مما سبق نستنتج أن:

1- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة جدا على البترول وعلى مداخيل البترول في إيراداته.لهذا فإن أي انخفاض في أسعار البترول سوف يؤثر على إيرادات الدولة وبقدر ما كان الانخفاض يكون الضرر في الإيرادات .

2- أن نفقات التسيير في الجزائر تحتل مكانة كبيرة على مستوى النفقات العامة ، كما أن رفع نفقات التجهيز لم يعرف تطروا ألا عند قيام الجزائر بالمشاريع الإنتاجية أين عرفت تطورا ولكن هذا الارتفاع لا يصل إلى الارتفاع الملحوظ في نفقات التسيير.

3- هناك علاقة بين رصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات إلا أن اتجاه هذه العلاقة في الجزائر يختلف عن اتجاهها في الدول الأخرى حيث نجد فراغ كبير بين رصيد الموازنة ورصيد ميزان المدفوعات حيث أنهما لا يسيران في وتيرة واحدة ، وبهذا لا نستطيع أن نجزم أنه لا توجد علاقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات ربما هذا الاختلاف بسبب الإجراءات التي تقوم بها الدولة في طريقة تقدير الإيرادات أو النفقات .

4- هناك تناسب متتابع بين الميزان التجاري والموازنة العامة، فالعجز في الميزان التجاري يمكن أن يدفع إلى العجز في الموازنة العامة، وهو ما يبين التأثير والترابط بينهما وهو ما يتفق مع النظرية الكينزية بشأن العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات(الميزان التجاري).

5- خلال الفترة (2000-2008) عرفت الصادرات تزايدا مستمرا مما أدى إلى ارتفاع حصيلة إيرادات الدولة وخاصة البترولية منها وهو ما ساعد على تزايد الإنفاق الحكومي الذي يؤثر بدوره على كمية الواردات من السلع بمختلف أنواعها.حيث سجلت الموازنة العامة عجزا في رصيدها بينما سجل ميزان المدفوعات فوائض متتالية .

6- خلال الفترة(2009-2013) وهي الفترة ما بعد الأزمة المالية العامية، وقد عرفت هذه الفترة تزايدا بطيء في الصادرات وهو ما نتج عنه تزايد مماثل في الإيرادات النفطية حيث انخفضت صادرات المحروقات نتيجة تأثرها بالأزمة المالية مما أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية ، أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فقد استمر تزايده نتيجة لتواصل برامج التنمية التي تقوم بها الدولة مما أدى إلى تزايد الواردات من السلع. وهذا ما نلحظه في رصيد الموازنة العامة الذي سجل عجزا نتيجة ارتفاع النفقات العامة عن

الإيرادات العامة أما ميزان المدفوعات فقد استمر في تحقيق فوائض نتيجة لبقاء الصادرات اكبر من الواردات.

7- خلال الفترة(2014-2016) وهي الفترة التي تراجعت فيها أسعار البترول حيث انخفضت الصادرات وانخفضت معها إيرادات الجباية البترولية وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة للدولة ، كما سجلت النفقات تناقص متبوعا بتناقص الواردات ، وبالتالي وخلال هذه الفترة حقق كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات عجزا بسبب انخفاض أسعار البترول التي تعد العنصر الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات

الخاتمــة العامـــة

I. الخلاصة العامة

لقد تناولنا في هذه الدراسة كل الجوانب النظرية الخاصة بعجز الموازنة العامة بما فيها كل المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة حيث أن نشوء الموازنة العامة حديث جدا مر بمجموعة من المراحل لتصل إلى مفهومها الحالي لها،كما أنها تقوم على مجموعة من المبادئ تمثلت في الوحدة–السنوية–الشمولية–التوازن،وتمر الموازنة العامة بمراحل حتى يتم المصادقة عليها وإصدارها في الجريدة الرسمي في قانون المالية لتلك السنة.

وهذه الأخير تتعرض للاختلال و يعد العجز هو الصورة الشائعة لدى كل الدول المتقدمة منها والنامية، وذلك لعدم ثبات إيراداتها ونفقاتها فهو الحالة التي تزيد فيها الإيرادات عن النفقات، وهذا العجز مرتبط بوضعية أخرى على المستوى الخارجي وهي حالة ميزان المدفوعات، وقد تطرقنا في دراستنا إلى مختلف الجوانب النظرية لميزان المدفوعات، إضافة إلى ذلك قمنا بتتبع مسار كل من رصيد الموازنة العامة ووضعية ميزان المدفوعات وذلك بغية معرفة طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وبما أن الحساب الذي يربط الموازنة العامة بميزان المدفوعات هو حركي الصادرات والواردات فقد ربطنا دراستنا بالميزان التجارى.

حيث أن الجزائر وفي ظل خروجها من الوضعية المتدهورة غداة الاستقلال، حاولت وضع برامج للتعديل حيث قامت بالعديد من المشاريع الإنمائية واتبعت سياسة توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي مما سبب لها عجزا مستمرا في موازنتها العامة. كما أن تقلبات أسعار البترول أدت بالصادرات إلى القلب من سنة إلى أخرى على حسب أسعار المحروقات من جهة وكمية الطلي الخارجي عليها من جهة أخرى.

ومن خلال دراستنا للعلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات توصلنا إلى أن هناك علاقة تربط الإيرادات بالصادرات من جهة ومن جهة أخرى هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي وحجم الواردات.

II.نتائج البحث

من خلال كل ما تطرقنا إليه سابقا توصلنا إلى النتائج التالية:

1- يعتبر عجز الموازنة العامة الحالة التي تزيد فيها نفقات الدولة عن إيراداتها حيث يرجع السبب الرئيسي للعجز إلى زيادة الإنفاق العام الحكومي وتخفيض الإيرادات .

2- إن تحليل فكرة عجز الموازنة العامة يعتمد على توجهات المفكرين الاقتصاديين وذلك في رأيين هما الرأي الكلاسيكي الذي لا يعترف بالعجز في الموازنة أما الرأي الثاني وهو الرأي الكينزي الذي يفترض وجود العجز من خلال نظرية العجز المقصود والذي تعمد الدولة إحداثه لعلاج اختلالات أخرى في اقتصادها.

3- ميزان المدفوعات سجل يعكس مجمل المعاملات التي تقوم بها الدولة مع العالم الخارجي فهو مرآة تعكس الوضع الاقتصادي للدولة وهو يتعرض للاختلالات التي يتم علاجها ومن هذه الطرق منهج المرونات الذي يقوم على أن تخفيض قيمة العملة يقوم على أن مرونة الصادرات +مرونة الواردات أكبر من الواحد الصحيح.

4- يؤدي عجز الموازنة العامة إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان التجاري.

5- الموازنة العامة في الجزائر كغيرها من موازنات الدول الأخرى تقوم على مجموعة من المبادئ وكذلك تمر بجملة من المراحل حتى تصل إلى الصفة الرسمية التي يتم نشرها بها في الجريدة الرسمية ضمن قانون المالية للسنة المعنية.

6- عرفت بنية الموازنة العامة عدة تطورات بناءا على برامج الإصلاح التي اعتمدتها الدولة وحسب المخصصات الموضوعة لهذه البرامج.

7- شهدت فترة التنمية وجود سياسة تقشفية حيث انه خلال هذه الفترة انتعشت اقتصاديات الدولة الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث ارتفعت نفقات التسيير وأيضا نفقات التجهيز لكن بنسبة اقل.اعتمدت الموازنة العامة خلال هذه الفترة بشكل أساسي على الجباية البترولية نتيجة لعدم تمكن الدولة من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

8- سجلت الموازنة العامة عجزا في رصيدها طيلة الفترة(2000-2016) ماعدا في سنة 2002، وهو عجز ناتج عن قيام الدولة بالرفع من حجم نفقاتها العامة لتمويل برامج التنمية وانخفاض الإيرادات العامة نتيجة ارتباطها بأسعار البترول التي لا تعرف الاستقرار والتي يصعب التحكم فيها نظرا لتبعيتها لعوامل خارجية.

9- إن اختلال ميزان المدفوعات يعود بشكل أساسي إلى التغيرات التي تعرفها أسعار البترول في الأسواق العالمية.

10- بمقارنة عجز الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات نجد أن مسار كلا الرصيدين يسير في نفس الاتجاه وهذا الخلل راجع إلى ارتباط كل من الصادرات بالإيرادات والإنفاق العام.

III. نتائج اختبار الفرضيات:

بعد اختبار الفرضيات كانت نتائجها كما يلي:

1- عجز الموازنة العامة تمثل حالة عدم التساوي بين الإيرادات والنفقات والذي يتم تمويله عن طريق المصادر الجبائية، هذه الفرضية صحيحة حيث أن عجز الموازنة ما هو إلا الرصيد السلبي الذي يتحقق من الفرق بين المتواجد بين الإيرادات والنفقات إذ تفوق النفقات العامة الإيرادات العامة ولتجاوز هذا العجز يتم تمويله إما عن طريق المصادر الجبائية المتمثلة في الضرائب أو المصادر الائتمانية متمثلة في القروض أومن خلال اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.

2- هناك علاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وبالضبط الحساب الجاري، وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية حيث أن عجز الموازنة العامة له علاقة مباشرة مع ميزان المدفوعات وبالتحديد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

3- في الجزائر يتجاوب ميزان المدفوعات مع عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2016)، هذه الفرضية صحيحة حيث أنه ومن خلال تتبع مسار رصيد كلا من ميزان المدفوعات و الموازنة العامة وجد أنهما يسيران بنفس الوتيرة وذلك بسبب اعتماد كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات على مورد واحد وهو البترول أين ترتبط الإيرادات العامة بحجم الصادرات وأيضا يرتبط حجم الواردات بحجم الإنفاق الحكومي أي أن هناك علاقة مزدوجة الاتجاه بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

IV. التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- ضرورة توسيع مصادر إيرادات الموازنة العامة من خلال رفع حصيلة الجباية العادية مما يقلل من المخاطر التي تتعرض لها الموازنة العامة جراء الاعتماد على الجباية البترولية.

2- البحث عن مصادر منتجة أخرى بعيدة عن البترول في تمويل الاقتصاد الجزائري.

3- الاهتمام أكثر بنفقات التجهيز التي تعتبر نفقات منتجة وثروة كبير للدولة في المستقبل.

4- محاولة تقليص الفرق الموجود بين رصيد الموازنة العامة ورصيد ميزان المدفوعات باعتبار أن كليهما يقوم على أسعار البترول لذا لابد من تطابقهما على الأقل بنسبة صغيرة وذلك من خلال التحكم في حجم الإيرادات غير الجبائية.

5- العمل على استغلال عائدات النفط بأحسن الطرق.

V. آفاق البحث

نظرا لاتساع البحث وتشعبه ولاقتصار دراستنا على جانب صغير منه ، وحاجة البحث لمزيد من الدراسة والتعمق وجب علينا تقديم بعض المواضيع كآفاق للبحث لإتاحة الفرصة للدراسة في المستقبل:

1- ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة.

2- أثار تغيرات أسعار النفط على وضعية الموازنة العامة.

3- آفاق الاهتمام بالإيرادات العادية في ظل انخفاض أسعار البترول.

4- دور السياسة الموازنية في ضبط حجم الإنفاق الحكومي.

قائمة المراجع

I. الكتب

1- أحمد عبد الرحمان يسرى ،"الإقتصاديات الدولية "، الدار الجامعية ،الإسكندرية،2001.

2- أحمد عبد الغفور ابراهيم،"مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"،دار زهران للنشر والتوزيع،الاردن،2013.

3- الجميل سرمد كوكب،"الموازنة العامة للدولة"،دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل،2010.

4- الحجاز بسام ، "العلاقات الاقتصادية الدولية "،المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع ،بيروت ،لبنان 2003.

5- الحسني عرفان تقي ،"التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر ،عمان ،ط1999،2.

6- الخطيب خالد شحادة وشامية أحمد زهير،"أسس المالية العامة"،دار وائل للنشر ،الأردن،ط2، 2005

7- الخياط عدنان حسين وآخرون،"اقتصاديات الموازنة العامة "،(الجزء الأول)،دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

8- الداودي زينب كريم،"دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة"،دار صفاء للنشر و التوزيع و دار نيبور للطباعة للنشر و التوزيع ،عمان- العراق،2013.

9-الزبيدي عبد الباسط علي جاسم،"المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها(دراسة مقارنة)"، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2015.

10- السريتي محمد أحمد،"التجارة الخارجية"،الدار الجامعية،الإسكندرية،2009.

11- العبيدي سعيد علي،"اقتصاديات المالية العامة"،دار دجلة ناشرون وموزعون،عمان،2011.

12- العلي عادل فليح،"المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، 2007.

13- العيساوي عبد الكريم جابر ،"التمويل الدولي (مدخل حديث)" ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،2012 .

14- العصفور محمد شاكر،"أصول الموازنة العامة"،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2008

15- الفار مصطفى،"الإدارة المالية العامة"،دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،2008

16- القيسي أعاد حمود،"المالية العامة والتشريع الضريبي"،مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن،ط3، 2000.

17- المعارك محمد عبد العزيز وشفيق علي،"أصول وقواعد الموازنة العامة"،جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع،المملكة العربية السعودية،2003.

18- الوادي محمود حسين،"مبادئ المالية العامة"،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن،2015 .

19- بعلي محمد الصغير و يسري أبو العلاء ،"المالية العامة"،دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر،2003

20- حسين مصطفى حسين،"المالية العامة"،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1999 .

21- حشيش عادل أحمد وآخرون ،"أساسيات الإقتصاد الدولي"،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت لبنان،2003.

22- خصاونة محمد،"المالية العامة النظرية والتطبيق"،دار المنهاج للنشر والتوزيع، الاردن،2015.

23- دراز حامد عبد المجيد،"مبادئ المالية العامة"،مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية،2000.

24- دريد كامل آل شيب،"المالية الدولية"،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2003.

25- دويدار محمد، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الجزء 4،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،دون ذكر سنة النشر.

26- ذنيبات محمد جمال،"المالية العامة والتشريع المالي"،الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن،2003.

27- رمزي زكي،"انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشي والمنهج التنموي"،دار المدى للثقافة والنشر، دمشق،2000.

28- زغدود علي،"المالية العامة"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005.

29- سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، 1994 .

30- سلفادور دومينيك ترجمة العدل محمد رضا على ،"الإقتصاد الدولي" ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993

31- سمحان حسين محمد وآخرون،"المالية العامة(من منظور إسلامي)"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،ط2 ، 2014.

32- سمير فخري نعمة،"العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات"،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،2011.

33- شقيري نوري موسى وآخرون،التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2،عمان، 2015.

34- شهاب مجدي محمود،"الاقتصاد الدولي المعاصر"،الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2007.

35- ضاهر عدنان محسن،"الموازنات العامة في الدول العربية دراسة مقارنة حول إعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة تنفيذ الموازنة في الدول العربية "،في إطار برنامج الأمم المتحدة للتطوير، دون ذكر دار النشر،دون ذكر بلد النشر،دون ذكر سنة النشر.

36- عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات"، الدار الجامعية، الاسكندرية،2016.

37- عبد الحميد عبد المطلب،"اقتصاديات المالية العامة"،الدار الجامعية،الإسكندرية،2005.

38- عبد المنعم فوزي،"المالية العامة والسياسة المالية"،دار النهضة العربية للطباعة و والنشر،بيروت،1971.

39- عتمان سعيد عبد العزيز،"المالية العامة مدخل تحليلي معاصر"،الدار الجامعية،الاسكندرية، 2008.

40- عثمان سعيد عبد العزيز والعشماوي رجب، "اقتصاديات الضرائب سياسات نظم-قضايا معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007

41- عفر محمد عبد المنعم ومصطفى أحمد فريد،"الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2004.

42- علام أحمد عبد السميع،"المالية العامة المفاهيم التحليل الاقتصادي والتطبيق"، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية ،2012.

43- علي عبد الفتاح أبو شرار،"الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،ط3 ،2013

44- عواد فتحي أحمد ذياب، "اقتصاديات المالية العامة"،دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان،2013.

45- عوض الله زينب حسين ، "الإقتصاد الدولي العلاقات الإقتصادية والنقدية الدولية الإقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقات التجارة العالمية" ، دار الجديدة ، الأزاريطة، الاسكندرية ، 2005 .

46- عوض الله زينب حسين ،"العلاقات الإقتصادية الدولية"، الفتح للطباعة والنشر،2003.

47- قدي عبد المجيد،"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

48- كردودي صبرينة، "تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)"،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر،2007.

49- لعمارة جمال، "أساسيات الموازنة العامة للدولة(المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة)"،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2004.

50- لعمارة جمال،" منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2004.

51- محرزي محمد عباس،"اقتصاديات المالية العامة"،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزئر، ط2012،5.

52- محمود عبد الرزاق،"الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية(النظرية والتطبيق)"،الدار الجامعية،الإسكندرية،2010.

53- محمود يونس وآخرون ،"التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية "،دار التعليم الجامعي ،الإسكندرية،2015.

54- مندور أحمد،"العلاقات في الاقتصاد الدولي"،المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع،بيروت،2003.

55- موسى سعيد مطر وآخرون ،"التمويل الدولي" ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،2008

56- ناشد سوزي عدلي،"المالية العامة"،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003.

57- ناصف إيمان عطية وآخرون ،"مبادئ الإقتصاد الدولي "،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2007.

58- نصر الله محمد عباس، "المالية العامة والموازنة العامة"،منشورات زين الحقوقية طباعة نشر وتوزيع ،لبنان، 2015.

II. الرسائل والأطروحات

1-أولاد العيد سعد، "ترشيد سياسة الانفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر" ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي،جامعة الجزائر03، 2013/2012.

2-دردوري لحسن، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس"،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013.

3-مفتاح فاطمة، "تحديث النظام الميزاني في الجزائر"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير،تخصص تسيير المالية العامة،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2011/2010.

4-موساوي وردة، "عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة (1990-2010)" ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية،تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية ،2012 /2013.

III. المحاضرات

1- حروزي حسن، " حسابات قومية" ، علوم مالية ومصرفية، ف2، 2007-2008.
2- مفتاح صالح ،"محاضرات في المالية الدولية" ،السنة الرابعة ليسانس مالية نقود وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2007-2008.

IV. الملتقيات الدولية /الوطنية

1-عمر محمد عبد الحليم،"الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي"، مقدمة إلى ندوة الصناعة المالية الإسلامية ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،الإسكندرية ،15/ 18 أكتوبر2000 .

2-هزرشي طارق ولباز الأمين،"دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول:الاقتصاد الإسلامي الواقع...والرهانات المستقبلية،يومي24/23 فيفري2011.

V.المراسيم والقوانين

1-القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية،الصادر عن الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10،ا لمؤرخ في 07 جويلية1984(المادة رقم 06).

2-القانون رقم 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الصادر عن الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة في 1990/08/15، المؤرخ في 15أوت 1990(المادة رقم 03).

3-قانون رقم 18/15 المتعلق بقانون المالية لسنة2016،الصادر عن الجريدة الرسمية رقم 72،المؤرخ في 18ربيع الاول1437الموافق لـ30 ديسمبر2015.

VI. المجلات

1-الكسواني ممدوح الخطيب،"العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية"،دراسات اقتصادية،السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية،المجلد الثالث،العدد السادس،1422.

2-دردوري لحسن،"عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"،أبحاث اقتصادية وإدارية،جامعة بسكرة-الجزائر،العدد14،ديسمبر2013.

3- شحرور إيمان غسان،"عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية"،بحوث اقتصادية عربية،جامعة دمشق ، العددان63 -64،خريف2013.

4-عيسى كمال محمد،"محددات عجز الموازنة العامة في السودان"،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية، العدد13،أفريل2013.

5-اشكاب عبد الله محمد و السكبي أسامة الزوام، "تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2008)"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2009،44.

VII.التقارير

1- لجنة المالية والميزانية،التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016،دورة الخريف2015 الفترة التشريعية السابعة نوفمبر 2015.

2- بنك الجزائر، تقارير بنك الجزائر من (2000-2014).

VIII.المواقع الإلكترونية:

1- http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

2- www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/277-2001-2010

3- www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2010-2014